



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر
(مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم)

مجدل أحمد عباس الشمارخة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2014 م / 1436

الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر
(مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم)

إعداد:

مجدل أحمد عباس الشمارخة

بكالوريوس علوم سياسية من جامعة القدس فلسطين

المشرف: الدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء
المؤسسات والتنمية البشرية- معهد التنمية الريفية المستدامة / جامعة
القدس

2014م / 1436هـ



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر
(مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم)

إعداد : مجدل أحمد عباس الشمارخة
الرقم الجامعي : 20912563

المشرف : الدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : 16 / 7 / 2014م ، من أعضاء لجنة المناقشة
الدرجة أسماؤهم و تواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: د. ثمين الهيجاوي التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: د. منصور غرابة التوقيع:.....

القدس - فلسطين
1435هـ - 2013م

الإهداء

إلى فلسطين الأرض و الهوية .

إلى روح " والدتي " راجية المولى عزّ وجل أن يتغمدها بواسع رحمته .

إلى كل قطرة تدفقت من جبينه فكانت رمز الأمل والحياة لي: عمي العزيز "زياد عباس" سائلة المولى بأن يحفظه ويديمه ذخراً وقُدوةً لي.

إلى الذين يحملون في عيونهم ذكرياتي وطفولتي و شبابي، اخوتي: "جهاد، نضال، محمد و إياد"، وأخواتي العزيزات: "حنين و انتماء" .

إلى زوجي الحبيب: "سامح"، لك كل التجلي والاحترام والتقدير.

إلى ابنتي الحبيبة القادمة "شام".

إلى كل الأصدقاء والصديقات الذين قضيت معهم أجمل الأيام فعشنا سوياً أروع الذكريات واللحظات.

اليكم جميعاً أهدي هذا العمل ...

مجدل أحمد عباس الشمارخة

شكر وعرّفان

بدايةً أحمّد الله و أشكره الذي أعانني على اتمام هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر والعرّفان و عظيم الامتّان وفائق الاحترام لمن كان الموجه والمرشد طوال مرحلة دراستي في البكالوريوس والماجستير، فكان لتوجيهاته العظيمة الأثر الكبير في انجاز هذا العمل : الانسان والدكتور : عبد الرحمن الحاج ابراهيم .

كما أتقدم بالشكر لجامعة القدس، ولأسرة معهد التنمية المستدامة، ممثلة بإدارتها وأساتذتها وأخص بالذكر الدكتور عزمي الاطرش والدكتور زياد قنام .

كما اتقدم بالشكر الى الاساتذة لجنة المناقشة الدكتور ثمين الهيجاوي والدكتور منصور غرابية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الأساتذة فريق التحكيم : الدكتور عبد الوهاب الصباغ والدكتور أحمد أبو دية ، لما بذلوه من جهد في تحكيم الاستمارات.

كما أتقدم إلى جميع الاخوة والأصدقاء الذين لم يبخلوا بوقتهم وملاحظاتهم في مساعدتي لإنجاز هذه الرسالة .

لكم مني جميعاً كل الشكر والعرّفان

مجدل أحمد عباس الشمارخة

إقرار:

أقر أنا مُعدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: مجدل أحمد عباس الشمارخة

التوقيع :

التاريخ :

العنوان: الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر
(مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم).

اعداد: مجدل أحمد عباس الشمارخة

أشرف. الدكتور عبد الرحمن الحاج ابراهيم

ملخص

تم إجراء الدراسة في مخيمات اللجوء في منطقة بيت لحم وهي مخيم الدهيشة، مخيم العزة، ومخيم عايدة. وذلك خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (2014) حسب التقييم الأكاديمي لجامعة القدس. وتم تطبيقها على اللاجئين من سكان مخيم الدهيشة، مخيم العزة، مخيم عايدة. وأقتصرت الدراسة على دراسة الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر في منطقة بيت لحم، من وجهة نظر كلاً من لاجئي تلك المخيمات والعاملين في المؤسسات الأهلية العاملة في تلك المخيمات والبالغ عددها (30) مؤسسة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر في محافظة بيت لحم، ونوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها تلك المؤسسات. والكشف عن المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية، ومعرفة المعايير التي تتبعها المؤسسات الأهلية في تحديدها للأسر الفقيرة في مخيمات اللجوء. بالإضافة إلى التعرف على الآليات التي تساهم في حل المشكلات والمعوقات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات والتي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية والحد من الفقر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الإستبانة والمقابلة لجمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتكونت الإستبانة من قسمين، القسم الأول: تمثل في الصفات الديموغرافية لعينة الدراسة، أما القسم الثاني فتكون من فقرات الإستبانة والبالغ عددها (54) فقرة وجاءت في أربعة مجالات تناولت الدور التنموي. ونوعية البرامج والمشاريع المقدمة، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور دورها التنموي وآليات مواجهة تلك التحديات. تكون مجتمع

الدراسة من اللاجئين في محافظة بيت لحم والموزعين في ثلاث مخيمات وهي (مخيم الدهيشة، مخيم العزة، ومخيم عايدة)، وبلغت عينة الدراسة (300) فرداً من اللاجئين في تلك المخيمات ومدراء المؤسسات الأهلية العاملة فيها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS).

خلصت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تعمل على تنظيم أيام عمل طبية مجانية، وعلى دعم المعاقين في المخيمات، بالإضافة إلى إنها تعمل على تأمين الرعاية الصحية بأجور رمزية، وتقوم بتمويل إنشاء مراكز صحية مجهزة بكافة الإمكانيات.

أوضحت الدراسة أن المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات تعمل على تكريم الطلبة المتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق والإبداع، وتعمل على توفير رياض أطفال ومدارس في المخيم، بالإضافة إلى أنها تدعم طلبة المدارس كتأمين الحقيبة المدرسية، والزي المدرسي، دفع رسوم مدرسية، كما وتعمل على تأهيل المدارس من ترميم، وتجهيز للأقسام والمختبرات، علاوة على إنها تعمل على ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، (دعم صندوق الطالب المحتاج).

إن البرامج التي تقوم بها المؤسسات الأهلية هو إعطاء الأولوية للاجئين في التشغيل في المشاريع التي تنفذها داخل المخيمات. وتعمل مشاريعها على خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر الشديد. وتعمل المنظمات الأهلية على دعم التدريب المهني للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم ومن التمويل المقترح لإعانتهم. وبينت الدراسة بأن أهم المعوقات والتحديات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية هو ارتباط التمويل بأجندات خارجية، الفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات، ثم الافتقار إلى الكفاءات البشرية. ومن الآليات التي تساهم في تطور العمل التنموي هو تكثيف العمل البحثي والمسحي في جمع البيانات.

أوصت الدراسة بضرورة إنشاء جسم مشترك يضم المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة لتنسيق الأعمال بينهم، وضرورة ان تعمل الجمعيات الأهلية على توحيد جهودها التنموية وتحسين أدائها لتوفير برامج تنموية مشتركة وتفعيل التعاون فيما بينها للرفي في المجال التنموي الذي يساهم في تخفيف معدلات الفقر.

***Developmental Role of the Civil Associations in Refugee Camps and its Reflections on Reducing Poverty
(Refugees Camps in Bethlehem)***

Prepared by: Majdal Ahmad Abass Alshamarkha

Supervisor: Dr. Abed Alrahman Alhaj Ibrahim

Abstract

The study was conducted in the refugees camps if Bethlehem Directorate; Al-Dihisha, Al-Azza and Ayda Camps. The study was during the second semester of the year 2014 according to the academic calendar of Al-Quds University. It was conducted with the refugees of the three camps; Al-Dihisha, Al-Azza and Ayda. The study focused on investigating the developmental role of the non-governmental organizations in the in refugees camps and its reflections on reducing poverty in Bethlehem area. On the other hand the study addressed the point of view of the refugees residing in the above mentioned refugee camps, and the employees of the thirty NGOs working the refugee camps.

The study was aiming to identify the developmental role of the NGOs in the refugee camps and its contribution in reducing poverty on the district level of Bethlehem area and the kind of activities the NGOs implements. The study is also aiming on identifying the methodologies contributing in solving the problems and obstacles facing the developmental role of the NGOs. This may contribute in economical development and poverty reduction.

To accomplish the aims of the study, techniques that were used for collecting the data were developing the questionnaire and conducting interviews. The questionnaire was divided in two sections. The first section investigated the demographic information of the sample of the study. The second section , included 54 parts revolving around 4 aspects related to the developmental role, kind of project or program implemented , the problems or the obstacles that block the developmental role and the techniques how to face these obstacles. The sample was from the refugees who are from Bethlehem district residing in three refugee camps (Diheisha refugee camp, Al Azza refugee camp and Aida refugee camp). The sample size was 300 refugees. The study depended on descriptive analytical method and the data was analyzed through SPSS software.

The summary of the study concluded in the role of the NGOs in organizing free medical days for the people residing in the refugee camps, empowering the disabled

in the refugee camps and providing health care with low expenses and financing the establishment of health care centers supplied with specialized equipments.

The study showed that the NGOs working in the refugee camps work on honoring the students with high marks in order to stimulate the students in excelling and being creative. Also the NGOs work on providing ideal nurseries and schools inside the refugee camps and supporting the students such as providing school bags, uniforms, paying tuitions, renovating schools, supplying departments and labs in the schools. Also it works on guaranteeing the right of the deprived ones to access to higher education.

The programs carried out by the NGOs aims to giving priority to the refugees in job opportunities. And the projects focusing on creating job opportunities for the households classified beneath the extreme poverty line. Moreover they work on vocational training for individuals. The study showed that the biggest obstacle and challenging facing the developmental role are the external agendas of the donors, the managerial corruption, financial corruption and lack of human expertise. The methods that contributes in enhancing the developmental role are intensive research work in collecting data.

The study concluded in recommendations about establishing a body that act as umbrella organization for civil , private and governmental associations that work on coordinating the work between all related actors. And the necessity for the NGOs to unify complete their developmental efforts and improving their performance through providing joining developmental projects. Also activating the cooperation among the related parties to elevate the developmental work that contributes in reducing the poverty levels.

الفصل الأول (خلفية الدراسة)

1.1 المقدمة

لعبت المنظمات الأهلية وعلى مدار تاريخها المعاصر والحديث أدواراً مختلفة ومتباينة انسجمت مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، فشاركت المنظمات الأهلية بدور بارز في بداية تكوينها في الحياة السياسية بشكل خاص، واتخذت بعض المنظمات في فترات لاحقة أدواراً متشعبة شملت ميادين مختلفة من حياة المجتمع الفلسطيني، فتخصص الكثير منها في الجانب الخيري الإغاثي وتخصص البعض في مجالات أخرى تعليمية وصحية وزراعية ومهنية.

ومما تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الخيرية على وجه الخصوص واكبت مرحلة هامة في حياة الشعب الفلسطيني السياسية، وشاركت فيها، وأبدعت في ميادين الإغاثة، خاصة كفالة الأيتام والأسر الفقيرة، ورعاية المرضى والمحتاجين، وشهدت تلك المنظمات مؤخراً تحولاً نوعياً في أهدافها ومجالات عملها حيث انتقلت من العمل في مجالات الإغاثة إلى المساهمة في التنمية. أن ظاهرة الفقر في فلسطين عموماً تتميز بخصوصية شديدة تتبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي طوال قرن من الزمن، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والأحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية، وقد أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني، وتشير الدراسات والإحصاءات إلى تزايد حاد في معدلات الفقر والبطالة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وخصوصاً في المخيمات الفلسطينية.

تعاني مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية من أعلى معدل انتشار للفقر بين أسرها، فقد أظهرت نتائج أنماط الاستهلاك بين الأسر في الأراضي الفلسطينية أن (39.9%) من أسر المخيمات تعاني من الفقر. ويعتبر هذا الانتشار أعلى من معدل الفقر السائد في المناطق الريفية (32.5%) والحضر (24.9%)، وربما يعود ارتفاع معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الإعاقة وكبير حجم الأسرة بين أسر المخيمات مقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية والريفية. كما شكلت الأسر التي أربابها من اللاجئين (41.1%) من الأسر الفلسطينية لعام (2005)، إلا أنها شكلت ما نسبته (47.8%) من الفقراء. كما يظهر مؤشر نسبة الفقر بين أسر اللاجئين (34.3%) أن وضع أسر اللاجئين أسوأ حالاً مقارنة بأسر غير اللاجئين (26.1%)، ويبقى التوزيع على ما هو عليه بغض النظر عن مقياس الفقر المستخدم، حيث تظهر هذه المقاييس أن وضع أسر اللاجئين أسوأ حالاً أو مماثل لوضع أسر غير اللاجئين الفقيرة. وربما يعود ارتفاع الفقر بين الأسر التي أربابها من اللاجئين، إلى ارتفاع نسب الفقر في المخيمات الفلسطينية. (الشرق الأدنى، 2007: ص15).

ومما لا شك فيه أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية لعبت دوراً بالغ الأهمية في حياة اللاجئين الفلسطينيين اليومية في بؤس المخيمات وظروفها القاسية مع وجود وكالة الغوث الدولية التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض بقرارٍ دولي. ولكن بروز مشكلة التقلص في خدمات الأونروا بسبب النقص والإعسار المالي الذي يلزم هذه الوكالة والمربوط بشكل مباشر بتزايد ملحوظ في عدد اللاجئين وفي احتياجاتهم، أدى إلى ظهور فكرة ضرورة وجود مؤسسات ومنظمات إنسانية أخرى لتلعب دور المساند بجانب وكالة الغوث الدولية، من أجل مساعدة وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، ومن خلال عمل الباحثة في إحدى المنظمات الأهلية العاملة في مخيمات مدينة بيت لحم لاحظت الباحثة أن الفئات المهمشة والمحتاجة في مخيمات المدينة قد سجلت تزايداً رغم الزيادة في أعداد المنظمات الأهلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الإستبانة والمقابلة لجمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من أجل التعرف على المشكلة و حلها، وقد استخدمت الباحثة الكثير من المراجع أهمها: دراسة أبو عدوان، س. (2013): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)، و دراسة الواوي، أ. (2013) دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة (دراسة حالة - جمعية الصلاح الإسلامية)، بالإضافة إلى دراسة : سعيد، (2000)، البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغيرها من المراجع والتقارير والقوانين ذات العلاقة بالموضوع . حيث شملت الدراسة على الفصول التالية : الفصل الأول و تناول خلفية عامة عن الدراسة ، والفصل الثاني الذي تناول مادة نظرية من دراسات سابقة ومراجع توضح موضوع الدراسة ، اما الفصل

الثالث فقد تناول إجراءات الدراسة من منهجية ومجتمع و عينة وأداة الدراسة ، والفصل الرابع تناول تحليل لبيانات الدراسة ، والفصل الخامس تناول نتائج الدراسة و توصياتها .
ومن أهم المعوقات التي واجهت الباحثة فهي تتلخص ب: ندرة الدراسات والابحاث التي تناولت واقع المؤسسات الاهلية في مخيمات اللجوء ، عدد المؤسسات المرخصة في وزارة الداخلية لا تتطابق مع عدد المؤسسات في مخيمات اللجوء . ومن هنا جاءت الفكرة للقيام بهذا البحث للتعرف على " الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء، وانعكاسه على الحد من الفقر في محافظة بيت لحم".

1.2 مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في :
ضعف المعرفة بالدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم .

1.3 أهمية الدراسة ومبرراتها :

تتبع أهمية الدراسة من المنطلقات التالية :

- علمية نابغة من ندرة الدراسات والأبحاث التي تحاول التعرف على الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء و انعكاسه على الحد من الفقر في محافظة بيت لحم . وفتح المجال أمام الباحثين للقيام بالمزيد من الأبحاث المتعلقة بالمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في مناطق أخرى .

- عملية تطبيقية، للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم ،والمساهمة في تقديم الحلول للنهوض بهذه المؤسسات وتفعيل دورها والذي من شأنها ان تساهم في تحسن و تطور وضع المخيمات بشكل عام .

- أهمية نابغة من خصوصية حدود البحث الزمانية والمكانية؛حيث أن الباحثة هي من مخيم الدهيشة / بيت لحم، وشاهدة على الوضع المؤسسي في المخيم في زمن تتزايد فيه أعداد هذه المؤسسات وتتشابه نوعية الخدمات التي تقدمها .

1.4 أهداف الدراسة

تتمحور أهداف هذه الدراسة حول هدف أساس عام، وأهداف فرعية موضحة على النحو الآتي :
الهدف العام : "التعرف على الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء و انعكاسه على الحد من الفقر في محافظة بيت لحم من وجهة نظر كلاً من اللاجئين في مخيمات المحافظة ومدراء المؤسسات الأهلية العاملة في تلك المخيمات".

الأهداف الفرعية :

1- التعرف على نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم.

2- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم.

3- التعرف على آليات تساهم في حل المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء.

4- التعرف على المعايير التي تتبعها المؤسسات الأهلية في تحديدها للأسر الفقيرة في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم.

5- الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء و انعكاسه على الحد من الفقر في محافظة بيت لحم من وجهة نظر اللاجئين في تلك المخيمات تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، نوع العمل، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري).

1.5 أسئلة الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول سؤال أساسي مفاده :

ما هو الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر من وجهة نظر كلاً من اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم، ومدراء المؤسسات الأهلية العاملة فيها؟

الأسئلة الفرعية:

لتسهيل الإجابة على السؤال الأساسي من قِبل اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم، ومدراء المؤسسات العاملة فيها، قمنا بتجزئته إلى أسئلة فرعية على النحو التالي:

1- ما هي نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم؟

2- ما هي المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم؟

3- ما هي الآليات التي تساهم في حل المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم؟

4- ما هي المعايير التي تتبعها المؤسسات الأهلية في تحديدها للأسر الفقيرة في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم؟

5- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات اللاجئين حول الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه في الحد من الفقر في محافظة بيت لحم تعزى للمتغيرات الآتية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، نوع العمل، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري)؟

1.6 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي :
ليس هناك أي دور تنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم.
وبناءً عليها نتجت الفرضيات الآتية:

1- نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم، لا تساهم في الحد من الفقر.

2- هناك علاقة تربط بين المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور المؤسسات الأهلية في المخيمات وبين الهيكل الإداري الداخلي لهذه المؤسسات .

3- ليس هناك أي آليات واضحة تساهم في تطور المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم وتعزز من دورها و تساهم في الحد من الفقر فيها، والتي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام .

4- ليس هنالك أي معايير ومقاييس لتحديد الأسر الفقيرة في المخيمات في تلك المؤسسات.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسط إجابات اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم حول الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر تعزى للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، نوع العمل، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري).

1.7 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: ستتراوح مدة إجراء الدراسة من الفصل الثاني من العام الدراسي (2013) حتى العام (2014) حسب التقويم الأكاديمي لجامعة القدس.

الحدود المكانية: سيتم إجراء الدراسة في مخيمات اللجوء في منطقة بيت لحم والتي تتكون من (مخيم الدهيشة، مخيم العزة، ومخيم عايدة).

الحدود البشرية: اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم (مخيم الدهيشة ، مخيم العزة ، مخيم عابدة).

1.8 محددات الدراسة

ستقتصر هذه الدراسة على دراسة الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر في منطقة بيت لحم (مخيم الدهيشة، العزة، عابدة)، والمسجلة لدى وزارة الداخلية/بيت لحم والبالغ عددها (30) مؤسسة. (لطفية، المشني: مديرة دائرة الجمعيات غير الحكومية والشؤون العامة في وزارة الداخلية/بيت لحم: المؤسسات الاهلية في مخيم الدهيشة. مقابلة شخصية 2011).

الفصل الثاني (الإطار النظري والدراسات السابقة)

2.1 المحور الأول (المنظمات الأهلية في فلسطين)

تعتبر القوى والأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية، التي تصنف حسب طبيعتها إلى جمعيات خيرية وتعاونية، ومنظمات جماهيرية، ومؤسسات ومنظمات تنموية، ومراكز ومؤسسات بحث وإعلام وحقوق إنسان وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح مختلفة من المكونات الرئيسية التي تتضمن تحت مفهوم المجتمع المدني، والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر (شيخ علي، 2008، ص12).

في العصر الحديث أصبح مصطلح المجتمع المدني من أكثر المصطلحات وأشدّها استمرارية وبروزاً في حقل المجتمع والسياسة، إذ أصبح المجتمع المدني وما يرافقه من منظمات هي إحدى الصور الأساسية التي تعبر عن حضارة ورقي الدولة، أما على الصعيد الفلسطيني، يعتبر المجتمع الفلسطيني تحديداً حالة خاصة للمجتمعات المدنية كون هذا المجتمع ما زال تحت الإحتلال.

تقوم المنظمات غير الحكومية بنشاطات تنموية مباشرة لتحسين نوعية الحياة لمئات الآلاف من المواطنين وخصوصاً الفئات الفقيرة والمهمشة. وتشمل نشاطاتها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية.. الخ، إضافة إلى النشاطات الموجهة لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر وتقديم الإقراض الصغير جداً، وتشغيل شبكات الأمان لمختلف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني. وشهدت السنوات الأخيرة تطوراً نوعياً في ولوج هذه المنظمات إلى مجالات عمل جديدة تركز على حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحقوق المرأة والطفل. وقد عملت هذه المنظمات في جميع أنحاء مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مستوى جميع المحافظات الفلسطينية

مما وسع أعداد المستفيدين منها (ثابت، 2010، ص147). ويشتمل هذا المبحث على مفهوم المنظمات الأهلية، ونشأتها وواقع عملها فلسطين، بالإضافة إلى معيقات عملها، وآليات تفعيلها.

2.1.1 مفهوم المنظمات الأهلية

يواجه تعريف المنظمات الأهلية صعوبات كثيرة بسبب اختلاف الرؤية والمنظور، وكذلك بسبب تعدد الوظائف التي تقوم بها فعلاً المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المختلفة (الباز، 1998، ص7). ولذلك فقد لجأت بعض البحوث الدولية المقارنة إلى الاعتماد على عدة معايير لتعريف المنظمات الأهلية (Salamon & Anheier, 1992) وهي:

- 1- أن يكون للمنظمات الأهلية شكل مؤسسي محدد يميزها عن مجرد التجمع المؤقت لمجموعة من الأفراد.
- 2- أن تكون منفصلة مؤسسياً عن الحكومة.
- 3- أن تكون غير ربحية.
- 4- ألا تعمل في السياسة بالمعنى الحزبي
- 5- أن تحكم وتدار ذاتياً وليس من قبل قوة خارجية.
- 6- يجب أن تشتمل على قدر من المساهمة التطوعية.

وأكدت شهيدة الباز "ولما كانت المنظمات الأهلية العربية تختلف من حيث درجة أستيافائها لهذه الشروط ومن حيث نوع الأنشطة، فقد رأينا أن نعتمد التعريف القانوني، أي المنظمات التي تعتبر أهلية بحكم خضوعها للقانون الخاص بهذه الفئة من المنظمات في كل قطر من الأقطار". (الباز، 1997، ص43).

يُعرف القانون الفلسطيني رقم (1) لعام (٢٠٠٠) المؤسسة الأهلية أو الجمعية بأنها "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية" (الوقائع الفلسطينية، ٢٠٠٠).

كما أن المُشرع المصري عرفَ المنظمات الأهلية في مادته الأولى من القانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠٠٢) على أنها "جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون، كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية، أو منهما معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، و ذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي" (العيسوي، 2011).

و قد عرفت المؤسسات غير الحكومية بأنها "منظمات أو مؤسسات اجتماعية وغير ربحية لا صلة لها بمؤسسات الدولة الرسمية، أو بمؤسسات القطاع الخاص التي تهدف أساساً إلى تحقيق الربح المادي، ويقوم بعمل تلك المؤسسات الأفراد أو المجموعات وتستمد قوتها من الحريات الطبيعية للإنسان، وبالقدر الذي تتاح أو تقيد فيه هذه الحريات من مكان لآخر، سواء كانت هذه المؤسسات تسعى لإقامة مجتمع مدني لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية، أو لخدمة أهداف معينة، أو لحماية مجموعة بعينها كالأقليات والأطفال والنساء والمعاقين، أو لخدمة أغراض عامة تعود بالنفع على المواطنين بصفة عامة كالعمل في المجالات الصحية والثقافية وحماية البيئة ومحاربة الفقر ونحو ذلك" (شبير، ٢٠٠٤، ص ٨).

تبين الدراسات والادبيات والتشريعات المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي وإن اختلفت مسميات المجتمع المدني فيها، على أن هذه المنظمات هي مؤسسات وسيطة تقع بين الدولة والاسرة وتستند على أساس تطوعي ولا تستند إلى روابط عشائرية أو قبلية أو مجموعة من العصبية الأسرية العائلية. وإن هذه المؤسسات تتوافق حول قواعد قانونية تحكم عملها وهي تهدف إلى تحقيق مصالح أفرادها وتحقيق المصلحة العامة. وهذه الجمعيات والمؤسسات تستند إلى الديمقراطية الداخلية فيما بين اعضاؤها وفق القوانين والتشريعات المعمول بها في دولها الخليجية. (إبراهيم، 1992، ص 14).

أما المالكي، فقد اشار إلى ان المنظمة غير الحكومية هي التي تحوي الشروط الآتية: أن يكون للمؤسسة واقع رسمي مُقنن، أن تكون مستقلة، أن لا تستهدف الربح، تتسم بالمشاركة الطوعية، وأن لا تكون مؤسسة إرثية أو تمثيلية أو حزبية (المالكي، 2008، ص 84).

ويُعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات خاصة تقوم بأنشطة لإغاثة البائس، أو لرعاية مصالح الفقير، أو لحماية البيئة، أو لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو لتعمل في مجالات تنمية المجتمع (World Bank, 2001).

وعادة ما يطلق تعبير المنظمات الأهلية على مجموعات اجتماعية أو ثقافية أو حقوقية أو قائمة للدفاع عن البيئة، لها أهداف غير تجارية في العادة. وتقليدياً تؤسس المنظمات الأهلية على قيم معينة، ولهذا فهي تعتمد كلية أو بدرجة كبيرة على التبرعات وخدمات المتطوعين، وقد تتلقى المنظمات غير الحكومية ولو جزءاً من دعمها من مصادر خاصة (Ward, 2005).

وتُعرف الباحثة المؤسسات الأهلية بأنها تلك المؤسسات التي لا تهدف من نشاطها إلى تحقيق الأرباح بل تهدف إلى تقديم الخدمات للفئات والشرائح الاجتماعية المهمشة والتي لا تصلها

خدمة المؤسسات الحكومية أو أن المؤسسات الحكومية ليس لديها الموازنات الكافية لتغطية جميع احتياجات شرائح المجتمع، ويعد دورها مكملاً لعمل المؤسسات الحكومية.

2.1.2 تطور ونشأة المنظمات الأهلية في فلسطين

يعتبر قطاع العمل الأهلي في فلسطين من أهم القطاعات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تلعب مؤسسات العمل الأهلي دوراً حيوياً وفعالاً في إطار تنشيط الحوار الديمقراطي داخل المجتمع، فهي أهم قنوات المشاركة الشعبية، وهي البنية التحتية التي تؤسس لأن تكون الديمقراطية نظاماً للحياة، وأسلوباً لتسيير المجتمع (قطامش، 2003، ص13). ويمكن تقسيم مراحل تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى أربع مراحل تتمثل في الآتي:

- المرحلة الأولى (1917-1967)

وتتمثل في فترتين هما الفترة (1917-1948) وهي فترة النشأة التي عايشته الحكم العثماني الانتداب البريطاني، والاحتلال الإسرائيلي حيث اتسم دور المنظمات الأهلية فيها بالدور الإنساني الإغاثي والخيري، والتصدي للهجرة اليهودية بالإضافة لمحو الأمية، إلا أنه وفي الفترة الثانية (1948-1967) من المرحلة الأولى والتي عايشته الحكيم الأردني في الضفة الغربية والمصري في قطاع غزة، والاحتلال الإسرائيلي لباقي أراضي فلسطين في عام (1967)، فقد هبط العمل الأهلي نتيجة الإحباط العام في صفوف المجتمع الفلسطيني وتشدّد قبضة النظامين الأردني والمصري على حرية وحركة الفلسطينيين، مما أدى لإضعاف الأحزاب والتنظيمات، وبالتالي تركّز العمل على مقاومة مشاريع التوطين والاهتمام بقضية اللاجئين وحقوق العودة إضافة للعمل الإغاثي (المركز الفلسطيني للإرشاد، 2010).

- المرحلة الثانية (1967-1994)

لقد طرأ تطور كبير على صعيد العمل الأهلي في فترة السبعينيات والتي برزت فيها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، حيث قامت بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية في الخارج لدعم لجان العمل التطوعي في فلسطين، واستجابة لبعض الاحتياجات التنموية، لكن دون رؤية تنموية شاملة، حيث اعتبر الجانب التنموي في ظل ظروف الاحتلال على أنه تطبيع مع الإسرائيليين، وأن الأولوية هي تحرير وإقامة الدولة المستقلة وليس التنمية، إلا أنه وفي فترة الثمانينيات تحول الأمر من النظرة السياسية الضيقة في عدم التنمية إلى نظرة التوسع تجاه التنمية (المركز الفلسطيني للإرشاد، 2010).

وتطور دور العمل الأهلي بالمنظمات الأهلية في فترة الثمانينيات بشكل أفضل، حيث ركز العمل على سد الفجوات الخدمية التي تركها الاحتلال متعمداً، والمحافظة على الهوية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني أما الاحتلال وسياسته العنصرية وخاصة بعد الانتفاضة الأولى عام (1987)، حيث أثبتت المنظمات قدرتها على دعم مقاومة الاحتلال بأشكال مختلفة ومنها جانب الخدمات في قطاع الصحة والزراعة والتعليم (أبو علبة، 2004).

- المرحلة الثالثة (1994-2004)

والتي بدأت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو عام (1994)، حيث تميزت هذه المرحلة بازدياد ملحوظ في عدد المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث أظهر الجهاز المركزي للأحصاء عام (1999) أن ما نسبته (35.6%) من إجمالي المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة تأسس بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تأسس ما نسبته (39.1 %) من إجمالي تلك المنظمات في الضفة الغربية بعد قيام السلطة أيضاً، وقد أخذت المنظمات الأهلية في معظمها طابعاً سياسياً يعكس النفوذ السياسي للأحزاب المختلفة، فأصبحت أرضاً خصبة للصراع الحزبي، إضافة لانتقال معظم الصلاحيات المدنية ليد السلطة (أبو علبة، 2004)

ويعود أهم سبب في تلك الزيادة إلى تمتع تلك الفترة بتسهيلات مناسبة لإنشاء المنظمات الأهلية، على الرغم من أنها أصبحت مسائلة أما السلطة عن طبيعة عملها، ودورها وتمويلها، حيث تم في تلك الفترة إصدار قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية رقم (2000/1) واعتمد بدلاً من القانونين السابقين في غزة والضفة (الشالدة، 2002) مما استدعى لتحول نوعي في حياة المجتمع الفلسطيني في تلك الفترة، بحيث كان لا بد من وجود قطاع أهلي قوي ينسجم مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الدور التقليدي (الإغاثي) إلى الدور (التنموي) في ظل المفاهيم الجديدة كالتممية المستدامة، والتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية (الشالدة، 2002).

- المرحلة الرابعة (2004-2008)

وكان لهذه المرحلة تأثيرات مختلفة على المنظمات الأهلية الفلسطينية وأدائها حيث مرت بمرحلة المشاكل الداخلية وعدم الاستقرار، وحديثاً الحرب على قطاع غزة مع الاستمرار في الحصار المفروض عليه (سرحان، 2006).

ومنذ بداية العام 2006 ، موعده فرض الحصار الإنساني على السكان هناك، عملت المنظمات الأهلية الفلسطينية على تنمية دورها من أجل خدمة أعداد أكبر من الناس، وتحديداً في مجال التنمية كالرعاية الاجتماعية وتوزيع المواد الإغاثية (يونس، 2011).

- المرحلة الخامسة (2009 - 2013)

وقد شهدت هذه المرحلة دوراً مهماً للمؤسسات الأهلية ، حيث تنامي هذا الدور بعد تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وبخاصة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي وتداعيات الحرب الإسرائيلية عام (2008) على قطاع غزة وما أعقبها من آثار وخيمة على المجتمع الفلسطيني، حيث ارتفعت نسب الأسر التي اعتمدت على المساعدات التي تقدمها المنظمات المحلية والدولية، فضلاً عن الدور الذي قامت به تلك المنظمات في إغاثة المتضررين جراء الحرب (أبو رمضان، 2010).

2.1.3 واقع منظمات المجتمع المدني في فلسطين

لطالما شكلت منظمات المجتمع المدني، باطياها الدينية، والعلمانية، والرسمية، وغير الرسمية، القاعدة الصلبة للمجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام (1967)، ثم إقامة السلطة الفلسطينية في أواسط التسعينات. ويعود إلى هذه المنظمات التي يديرها عادة المتطوعون، الفضل في توفير البنية والخدمات اللازمين للفلسطينيين لكي يبقوا في أرضهم. وهي توفر الرعاية الصحية، والتعليم، والإغاثة الإنسانية، والمناصرة لحقوق الإنسان والعلاقات الدولية. كانت المنظمات غير الحكومية وما زالت إلى حد ما، تدار من قبل حركات اجتماعية تملك دوافع سياسية، وهي تؤدي الكثير من الأعمال التي تقوم بها الحكومات عادة، بالإضافة إلى دورها في تمكين المواطن من المشاركة المجتمعية، وتعتبر إنجازاتها كبيرة، مثل إشراك النساء والشباب في الحياة المدنية. كانت المنظمات الفلسطينية المحلية تقوم بكافة الأعمال التي تسعى نحو تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية، وذلك بدعم من م.ت.ف، وفلسطينيي الشتات، والعالم العربي، ومن عدد صغير من المانحين الغربيين، ولكن لم يتلقى الفلسطينيون مساعدات من أجل التنمية (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص104-121).

و ترى الباحثة بأن الحال قبل دخول السلطة الفلسطينية وبعد دخولها لم يتغير كثيراً على مستوى التنمية فقبل دخول السلطة الفلسطينية لم تقدم المنظمات الدولية أي مساعدة لها علاقة مباشرة بالتنمية وإنما كانت مساعدات بعيدة كل البعد عن التنمية في المجتمع الفلسطيني.

إن الاعتراف الدولي بالسلطة الفلسطينية، أدى إلى تفويض الدعم والتمويل الموجهين إلى الحركات الاجتماعية. فقد حولت م.ت.ف الكثير من الدعم من الحركات الاجتماعية إلى السلطة الفلسطينية، كما قدم المجتمع الدولي والعالم العربي الدعم للدور الحكومي الناشئ للسلطة الفلسطينية، وذلك من خلال تمويلها على حساب المنظمات غير الحكومية. أصبحت المنظمات غير الحكومية بعد أوصلو تتلقى (8%) من المساعدات الدولية فقط، مقابل (87%) إلى القطاع العام و (5%) إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (معهد ماس، 2005).

تعاونت السلطة الفلسطينية مع بعض الحركات الاجتماعية، بينما أعادت حركات أخرى تشكيل نفسها كمنظمات غير حكومية لكي تستفيد من أموال المانحين، مما زاد من المنافسة وقلل من التعاون فيما بين المجتمع المدني. لقد أدى عدم التعاون بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، والمنافسة بين المنظمات نفسها، إلى تجاهل حقيقة كونها مُساءلين أمام القاعدة الشعبية الفلسطينية (معهد ماس، 2005).

وترى الباحثة بأنه على الرغم من زيادة حجم الدعم إلى السلطة الفلسطينية إلا أن نسبة الفقر بقيت على حالها، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت نسبة الفقر الموجودة، حيث أن الممول هو نفسه واجندته هي نفسها ولم يتغير في النهج أي شيء سواء قبل دخول السلطة أو بعدها.

بعد عملية أوصلو روح الكثيرون إنه على الفلسطينيين أن يتوقفوا عن الاعتماد على إسرائيل، وأن يبدأوا بالتركيز على بناء مجتمعهم ضمن إطار أوصلو، مما أدى إلى خلق تشوه في المجتمع المدني الفلسطيني. فاستبدلت المقاومة بالتنمية وبناء القدرات. وأعيد توجيه أنشطة المناصرة من المطالبة بإنهاء الاحتلال إلى المطالبة بمساءلة السلطة الفلسطينية. وتضخم حجم الأنشطة المفضلة لدى المانحين، مثل التدريب على الديمقراطية واللاعنف، والتعليم العلاجي، والقيادات الشابة، وتمكين المرأة، وهي مواضيع على أهميتها، قد لا تشكل أولوية لشعب تفرض عليه قيود شديدة تكبل قدرته على التأثير على حاضره ومستقبله. متجاهلين بأنه لا يمكن لأي برنامج إغاثة إنسانية أن يحقق النجاح فيما تستمر الانتهاكات الخطيرة والمنهجية للقانون الإنساني الدولي، والتي تلحق الأذى والكره الذي تسعى الإغاثة إلى تخفيفه (مؤسسة دالية، 2007، ص15).

وترى الباحثة بأن المشاريع التي كانت تطرحها الجهات المانحة والتي كانت المنظمات الأهلية تقوم بتنفيذها من أجل الحصول على النفع المادي ما كانت إلا أدوات تهدف في مجملها إلى تمكين الفرد الفلسطيني من التكيف والتعايش مع الإحتلال، بحيث كانت تعمل على بلورة فكرة عند الشباب الفلسطيني، وهي ثقافة التعايش السلمي وإن المقاومة تتدرج تحت مسمى الإرهاب وإلى تلطيف وتهذيب وتجميل الإحتلال الإسرائيلي وإشغال الشباب الفلسطيني بأمر أخرى تُبعدهم عن التفكير في القضية الفلسطينية.

أما في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية عام (2000)، فقد انتقل التمويل باتجاه الإغاثة الطارئة، وخلق فرص العمل، ودعم الموازنة، على حساب الأنشطة التنموية بعيدة المدى (معهد ماس، 2005). بلغت نسبة المساعدات التنموية إلى المساعدات الطارئة قبل الانتفاضة (7:1)، ثم أصبحت (5:1) في عام (2002) (Alpher, 2005, 154-162). وقد دفع هذا المنظمات الفلسطينية إلى لعب دور المتعاقد من الباطن مع مزودي المساعدات الإغاثية والابتعاد عن دورها الحقيقي كقيادة للتنمية الفلسطينية المحلية. كما فقدت العديد من منظمات المجتمع المدني التي تزايد اعتمادها على المساعدات الدولية، صلاتها مع القاعدة واستقلالها السياسي، الأمر الذي أدى إلى تقويض الديمقراطية داخلها.

ترى الباحثة بأن المانحين بعد الانتفاضة الثانية عام (2000م)، قد تحول نهجهم في تقديم المساعدات إلى مساعدات إغاثية، وكأن البلد أصبحت منكوبة، وقد تأقلمت وتكيفت المنظمات الأهلية مع هذا النهج، وابتعدت عن نهج التنمية، حتى يتسنى لها مجازاة التيار، وهذا يعتبر من المآخذ على عملها.

كما عمل المانحين على جعل المنظمات غير الحكومية الدولية تقوم بتنفيذ الأنشطة التنموية والإشراف عليها في الأراضي الفلسطينية. لكن توجيه المساعدات عبر المنظمات غير الحكومية الدولية يصعب على المنظمات غير الحكومية الوطنية الحصول على التمويل. أما المنظمات المستندة إلى المجتمع والمنظمات القاعدية غير الرسمية، فيكاد يكون حصولها على التمويل مستحيلًا، إن لم تكن تحت رعاية إحدى المنظمات غير الحكومية الوسيطة (مؤسسة دالية، 2007، ص15).

كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية تلعب دورًا نشطًا في تنفيذ المشاريع، وهذا يعود جزئيًا إلى تزايد الاهتمام بالمساءلة. إن نجاح الشراكات الوطنية-الدولية بين المنظمات غير الحكومية يعتمد على مدى احترامها للقيادة المحلية، وكذلك على مدى وعمق التزام هذه المنظمات الدولية بالتنمية الفلسطينية. كما يعتمد على حجم المتطلبات البيروقراطية، وإلى أي حد تيسر أو تدعم عملية بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، إضافة إلى عدة عوامل أخرى ومع ذلك، وفي أفضل الأحوال فإن تزايد دور المنظمات الدولية يؤثر سلبيًا

على المجتمع المدني الفلسطيني من ناحية تهميش دوره في المجال التنموي (مؤسسة دالية، 2007، ص15).

حتى عام (2005)، فإن تأسيس السلطة الفلسطينية جعلها بوابة التمويل للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تجفيف منابع الأموال التي كانت تتدفق عبر م.ت.ف. إلى الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، مما جعل بدوره المجتمع المدني معتمداً على نفس مصادر التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، وبالتالي يتحرك عبر أجندته السياسية. (مؤسسة دالية، 2007، ص15).

نتيجة لذلك توقفت الفصائل السياسية عن دعم منظمات المجتمع المدني، وتعلم المجتمع المدني كيف يحصل على الأموال عبر البرامج التنموية ذات الهيكليات المعقدة والقيود الشديدة، والتي تمكن الحكومات الأجنبية من تحديد نوعية المشاريع التي يتم تنفيذها. وهذه الحكومات إنما تقوض التنمية المستدامة بعيدة المدى عبر دعمها للأعمال التدميرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، مما يعيق عملية تطوير الأجنحة والقيادات المحلية، ويعيد تدوير الأموال إلى الدول المانحة نفسها، ويضخ أموال المساعدات إلى الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن المانحين الدوليين لا يمولون إلا المنظمات غير الحكومية المسجلة، فقد أعاد الكثيرون من العاملين في المجتمع المدني بناء أنفسهم كمنظمات غير حكومية من أجل الحصول على التمويل التنموي، ولذلك فقد المجتمع المدني الاتساع، والعمق والتنوع الذي يتسم به، فحل محله التنافس والانقسام. (مؤسسة دالية، 2007، ص15)

تري الباحثة بأن المنظمات الأهلية الفلسطينية قد تحولت إلى مشاريع استثمارية خاصة لمجموعة من المستثمرين، ويعود السبب في ذلك إلى المعوقات والقيود التي حدثت من فاعليتها وعلى رأس هذه المعوقات التمويل، حيث عملت تلك المنظمات على تغيير نهج عملها من أجل الحصول على التمويل.

2.1.4 الصعوبات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية

توجد العديد من الصعوبات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية، وقد أشارت الدراسات إلى تلك الصعوبات من خلال وجهة نظر القائمين على تلك المؤسسات. حيث أن جميع الدراسات أجمعت على أن جميع المؤسسات تعاني بشكل أساسي من مشكلة التمويل، وفيما يلي نستعرض أهم هذه المعوقات:

1- التمويل: تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات غير الحكومية وتقلل من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات

غير الحكومية، وتتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل هذه المنظمات سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية، بالإضافة إلى ذلك فإن التنافس على مصادر التمويل يشكل عائقاً كبيراً في الحصول على التمويل اللازم، وفي الكثير من الأحيان يرتبط بشروط عديدة منها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنياً وامكانية تنفيذها ومنها وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل ومنها مطابقة الأنشطة المقدمة والمقترحة مع أهداف وأولويات الجهات الممولة (عبد الهادي، 2004 :، ص30-31).

أشار سعد وجودة (2008)، إلى ان ضعف قدرة مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين من إثارة المصادر أو تجنيد التمويل اللازم يعود للأسباب الآتية:

- غياب مصادر الدعم الرسمي "الحكومي" إذ يعتبر الدعم الحكومي احد أهم مصادر لتمويل المؤسسات الأهلية ولكننا في الحالة الفلسطينية نشهد العكس تماما وهو التضيق فضلا عن الدعم المالي.

- ارتباط التمويل بأجندات خارجية، بمعنى أن الممولين يفرضون أجندة معينة. حيث اشار أبو سيف (2005)، إلى أن هناك تسييس عالي لبرامج ومشاريع الدول المانحة حيث تربط هذه الدول المانحة بين تمويلها للمؤسسات المتلقية للتمويل فيما يتعلق بالتأييد للتسوية السلمية، ومن هذه المشاريع مشروع البنك الدولي "برنامج دعم المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة" بقيمة 20 مليون دولار، وبرنامج شعب لشعب الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يشترط شريك إسرائيلي في تنفيذ المشروع، وبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية Usaid. (ابو سيف، 2005، ص 173-176).

- التنافس غير الصحي القائم بين مؤسسات المجتمع المدني على مصادر التمويل وأيضا التنافس بينها وبين السلطة، وهذا التنافس يمتد من نوع الأنشطة التي تقوم بها الازدواجية (في مجال تقديم الخدمات إلى تنافس على مصدر التمويل). (ابو سيف، 2005، ص 173-176).

- ضعف التمويل الذاتي بسبب حالة الفقر التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وإحجام المؤسسات المالية الفلسطينية عن دعم منظمات المجتمع المدني.

- عدم توفر المناخ الآمن للجهات الممولة وثقتها بإمكانية إتمام المشاريع الممولة في هذا الوضع الأمني المتتردي لضخ الدعم المادي للأراضي الفلسطينية.

- التمويل الأجنبي المشروط من الملاحظ أن الدول والمؤسسات المانحة لديها استعداد لتمويل البرامج والنشاطات لأي جهة أهلية ولكن بشروطها هي، ومن هذه الشروط التوقيع على وثيقة نبذ الإرهاب، وهذا ما ترفضه بعض المؤسسات العاملة في فلسطين ، مما يحرمها من الانتفاع من أهم مصادر التمويل لهذا القطاع في فلسطين. (ابو سيف، 2005، ص 173-176).

وترى الباحثة بأنه يجب علينا ألا نغالي في نقد المنظمات الأهلية، والسبب في ذلك هو أن مصدر تمويلها الرئيس هو ما يفرض عليها تلك الأجنحة رغم أنف القائمين عليها، فإما أن تتبع ما يريده الممولين وإلا فأنت محروم من التمويل، بالإضافة إلى أن اعتمادها على التمويل الداخلي لا يكفي للقيام بمهامها على الوجه المطلوب، فهي بين فكي كماشة، فإما أن تقبل بتلك التوجهات لدى المانحين وإما التوقف عن العمل.

2- عدم وضوح فكرة التمكين: كثير من المنظمات لا تعي ماهية التمكين والذي يعني توسيع خيارات المجتمع والأفراد وزيادة قدراتهم على الاعتماد على النفس وان يتخطى بناء القدرات المهنية إلى بناء القدرات المعرفية كما يتخطى مفهوم تقديم الخدمات المباشرة والرعاية إلى مفهوم التنمية والتغيير في المجتمع (سعد وجودة، 2008، ص 10).

أكد (Belshaw) إن المحرك الحقيقي للتنمية ولحل مشكلة الفقر هو من خلال تحقيق تنمية مستدامة تضمن تأمين سبل ووسائل دائمة لكسب الرزق، وليست من خلال حلول مؤقتة، فالتعليم والتدريب للفقراء ومساعدتهم في كيفية التخلص من الفقر هو افضل من المساعدات والمعونات المباشرة والتي سرعان ما تتضب (Belshaw, 2006).

وترى الباحثة بأن إنعدام وضوح فكرة التمكين ناتج عن طبيعة المشاريع التي تقدمها لها الجهات المانحة فهي التي تفرض البرامج وتعمل على تنفيذها وتمويلها وتكون المنظمات الأهلية الفلسطينية هي أداة للتنفيذ.

3- غياب الرؤية الإستراتيجية التنموية: أنجراف بعض مؤسسات المجتمع المدني إلى رؤية تنموية مدفونة بسبب انشغالها بقضايا الصمود وتقديم الخدمات والإغاثة. أشارت دراسة كل من

(شتات والكفارنة، 2010)، (مقداد والهندي، 2006)، ودراسة (أبو دقة، 2009) و(القطامي، 2002)، على أن أهم نقاط ضعف هذه المنظمات هو الافتقار إلى برامج عمل ورؤى واضحة، حيث تفنقر منظمات العمل التطوعي بشكل عام إلى خطط تنمية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها.

4- ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات غير الحكومية: إن سوء وضع الوعي بأهمية التنسيق فيما بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في قضية معينة كالبيئة وحقوق الإنسان أو الفقر، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، ويضعف الدور الفعال المرتقب للمنظمات غير الحكومية وجهات ضاغطة للتأثير على السياسات العامة (عبد الهادي، 2004، ص 30-31).

كما أشار سعد وجودة (2008)، إنه لا يوجد تشبيك وشراكة بين منظمات المجتمع المدني إلا بشكل محدود أو ذو فعالية ضعيفة، كذلك التنسيق بين المنظمات العاملة في فلسطين ضعيف جداً، حيث أنه لا يتجاوز المشاركة في بعض المناسبات. وليس هناك تنسيق مبرمج على صعيد النشاطات اليومية أو حتى عقد الدورات أو تقديم المساعدات إلا فيما ندر. وتظهر خطورة عدم التنسيق في إهدار الطاقات والجهود وتكرار الخدمة من قبل عدة منظمات واستهداف المنطقة الواحدة من قبل أكثر من منظمة مع خلو مناطق أخرى من خدمات هذه المنظمات. كذلك عدم التنسيق يعمق حالة الكيانية الفردية على مستوى المؤسسة وهذا ينتج في الغالب عن طغيان الذاتية والفردية على روح الفريق، ويحرم المؤسسة من توظيف إمكانيات المؤسسات الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة بينها (سعد وجودة، 2008، ص 10).

وأشار العمري إلى وجود معوقات متعددة لعملية التنسيق بين الجمعيات منها معوقات إدارية، ومعوقات مرتبطة بإدارة الشؤون الاجتماعية، ومعوقات مرتبطة باستخدام الأدوات التكنولوجية، ومعوقات مرتبطة بمجالس إدارة الجمعيات ومعوقات مرتبطة بمديري الجمعيات والعاملين، ومعوقات تمويل، ومعوقات سياسة تنسيق. (العمري، 2002، ص 381)

وبين صادق أن وعى الجمعيات الأهلية وإدراكها بأن مصالحها واحدة وتعاونها معاً هو الأسلوب الأمثل لتحقيق أهدافها. (صادق، 2005، ص 975).

وترى الباحثة بأن غياب التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية الفلسطينية يعود إلى طبيعة العلاقة التنافسية بين تلك المؤسسات، فقد تحولت من علاقة تكاملية إلى علاقة تنافسية.

5- ضعف البناء المؤسسي ونقص القدرات البشرية: تحتاج المؤسسات إلى تدريب طواقمها وبناء قدراتها حتى تستطيع القيام بدورها كما يجب، حيث أن الكثير من المنظمات لا تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم لنشاطاتها بسبب عدم قدرة أفرادها على كتابة المشاريع وإقناع الممولين بجدوى برامجهم وقدرتهم على تنفيذها. (سعد وجودة، 2008، ص 10).

وأشار حماد، إن النقص في الكوادر والمهارات والخبراء والفنيين والإداريين للقيام بنشاطات المنظمات غير الحكومية قد يعوق من تطورها بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي، وهذان عاملان أساسيان في تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والشراكة مع الحكومة (حماد، 2003، ص 67).

وبين الدكتور ملاوي إن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها، حيث لا تعي تلك الشخصيات أهمية عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات بهدف توفير البيانات الدقيقة للجهات المقدمة للتمويل، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة. (ملاوي، 2008: ص 266). وترى الباحثة بأن عدم إشراك المجتمع المحلي في اختيار الشخصيات هو ما ترك أصحاب تلك المؤسسات يقومون بالتوظيف بناء على مصالحهم الشخصية دون النظر إلى مصلحة المؤسسة وبالتالي مصلحة المواطن والمجتمع.

6- ضعف التغطية الإعلامية للأنشطة: بالرغم من تعاضد أهمية وسائل الإعلام في نقل المعلومات وصياغة الرأي العام وتشكيل صور محددة عن الفرد أو المؤسسة أو المجتمع، إلا أن هناك ضعف أداء ملموس لدى منظمات المجتمع المدني في تغطية أخبارها ونشاطاتها وفعاليتها إعلامياً (سعد وجودة، 2008، ص 10).

7- العائق الحزبي: إن العديد من منظمات المجتمع المدني عادة ما تتبع أحزاباً أو حركات أو تكون واجهات للعائلات والعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النفوذ، ومن ثم تفقد مساحة واسعة من استقلالية القرار الإداري والمالي، وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو

العشيرة. إن المؤسسات المبنية على أساس عائلي والمحصورة في القبيلة والعشيرة تخرج عن إطار منظمات المجتمع المدني.(Abdel Samad, 2007) .

وبالنسبة للحالة الفلسطينية فهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني عادة ما تتبع أحزاب أو حركات، وهذا ما يوفر مناخًا للإشكاليات الإدارية والبرامجية في منهجية العمل، إذ أن المؤسسة تقع في مطب المرجعيات. وفي مثل هذه الحالة يشكل هذا الانتماء إما رافعة تنموية دافعة للأمام، وإما عائقًا إداريًا جديدًا يضاف إلى التعقيدات المفروضة من قبل المرجعيات الرسمية والحكومية (سعد وجودة، 2008، ص 10).

وترى الباحثة بأنه في الحالة الفلسطينية شكلت الحزبية عائقًا أمام الدور التنموي للمنظمات الأهلية، حيث كان لكل حزب رؤيته وأجندته الخاصة، بالإضافة إلى أن المؤسسات التي كانت مرجعيتها الحزب، كانت تعطي الأولوية في تقديم مساعداتها لأفرادها على حساب الآخرين.

8- طبيعة العلاقة بين السلطة والمؤسسات الأهلية: تتسم العلاقة بينهما بانعدام الثقة المتبادلة ويتضح ذلك في تشكيك السلطات في المبادرات المنظمة للمواطنين واحتكارها لعملية اتخاذ القرار من ناحية وانسحاب المواطنين خوفاً من المواجهة مع السلطة من ناحية أخرى، كذلك إلحاق الجمعيات ومنظمات العمل الأهلي والمدني لوزارة الداخلية وليس للوزارات المختصة، وهذا منظور أمني صرف في التعامل مع هذا القطاع (سعد وجودة، 2008، ص 10).

وأكد مقداد والهندي، على أن هنالك ضعف في التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في فلسطين والسلطة الفلسطينية، وعدم وجود علاقة واضحة بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص (مقداد والهندي، 2006).

ويشير Elbayar، إلى أن معظم الأنظمة والقوانين المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية قديمة، غير واضحة، يسودها الغموض، ولا تعكس مدى فهم أهمية هذه المنظمات كشرريك رئيسي في التنمية. إذ إن معظم هذه القوانين لا يعكس سوى رغبات الحكومات بالسيطرة على قطاع المجتمع المدني وليس مجرد مراقبته (Elbayar, 2005).

وترى الباحثة إنه في حالة المجتمع الفلسطيني كان لا بد من الرقابة والمساءلة، ويعود السبب في ذلك إلى أن هناك بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كانت تنفذ أجندة خارجية داخل

المجتمع الفلسطيني والذي بدوره ينعكس على أمن واستقرار المجتمع، كما وإن هناك بعض المنظمات التي كانت تتسم بالفساد المالي والإداري.

9- ضعف ثقافة التطوع: ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع، وعدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية، في الوقت الذي يتعاضد دور المنظمات التطوعية في المجتمعات الغربية على الصعيدين الداخلي والدولي، فكلما ازدادت ثقافة التطوع وأصبح المواطن مدركاً لأبعاد العمل الاجتماعي أتى العمل الاجتماعي بنتائج إيجابية وحقيقية. إن ثقافة التطوع هذه تزداد في المجتمعات المستقرة التي يسودها القانون، في حين تضعف في المجتمعات التي يسيطر عليها النظام القبلي والعشائري الذي قد يوفر استقراراً وأمناً أكثر مما توفره الحكومة. (سقف الحيط، 2005: ص4).

وتشير الباحثة إلى أن مجتمعنا الفلسطيني تلعب فيه العشائرية دوراً كبيراً، ويعود السبب في ذلك إلى أن العشائر هي التي كانت تراعي أمور المواطنين وتهتم بقضاياهم كل حسب موقعه قبل دخول السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن الحكومة الفلسطينية لم توفر للمواطن الأمن والاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي قوى من العشائرية والقبلية وبالتالي كان الولاء للعشيرة أو القبيلة أكثر من الولاء للحكومة، الأمر الذي أدى إلى غياب ثقافة التطوع عند المواطنين.

2.1.5 التشبيك بين المنظمات غير الحكومية أهميته ودوافعه

يُعرف باركر التشبيك بأنه وصف لعملية نمو وزيادة الموارد لأي منظمة من خلال دخولها عضواً في إحدى الشبكات المرتبطة، مما يسهل لها عملية تبادل الموارد والمعلومات والمهارات والخبرات مع باقي أعضاء الشبكة (Barker, 1999).

ويُعرف جمعة الشبكة بأنها تجمع من المنظمات والأفراد الذين قرروا العمل سوياً بصورة طوعية لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها بدون هذا التحالف، وتتمحور الشبكة حول مجال محدد كالبيئة أو التعليم أو المرأة (جمعة، 2004، ص13).

وأشار (أبو النصر، 2007، ص 286) إلى أن التشبيك بين المنظمات الأهلية له أهمية واضحة على النحو التالي:

- 1- التشبيك آلية للاتصال والتواصل بين المنظمات الأعضاء.
- 2- التشبيك يمثل مصدراً إضافياً للقوة والتأثير لدى المنظمات الأعضاء.
- 3- التشبيك أحد استراتيجيات بناء وزيادة قدرات المنظمات الأعضاء في تحقيق أهدافها.
- 4- التشبيك صيغة تعاونية لتفعيل دور المنظمات الأعضاء سواء فرادى أو جماعات.

لقد رصد (جمعة، 2004، ص19) الأسباب التي قد تدفع أي منظمة أهلية إلى الدخول في شبكة وهي:

- سيرفع التشبيك من قيمة المنظمة، ومن قيمة القضية.
- يوفر التشبيك المعلومات القيمة لخدمة أهداف المنظمة.
- يرسخ التشبيك الدعم لوضع المنظمة الأهلية ويضيف شرعية لها.
- يوفر التشبيك موارد لا تستطيع المنظمة توفيرها.
- أن تكون القضية أكبر من أن تتصدى لها منظمة واحدة بمفردها.
- يوفر التشبيك تعميق للنقاش حول القضية بما يتيح الفرصة لإجابات مقنعة للرد على الأطراف المؤيدة والمعارضة.

أما فيما يتعلق بالتشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فقد أشار سعد وجودة، إنه لا يوجد تشبيك وشراكة بين منظمات المجتمع المدني إلا بشكل محدود أو ذو فعالية ضعيفة، كذلك التنسيق بين المنظمات العاملة في فلسطين ضعيف جداً، حيث انه لا يتجاوز المشاركة في بعض المناسبات. وليس هناك تنسيق مبرمج على صعيد النشاطات اليومية أو حتى عقد الدورات أو تقديم المساعدات إلا فيما ندر (سعد وجودة، 2008)

تتفق الباحثة مع سعد وجودة على إنه لا يوجد تشبيك وتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ويعود السبب في ذلك إلى العلاقة التنافسية بين تلك المنظمات على مصادر التمويل.

2.1.6 الإشكاليات ذات العلاقة بقانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطيني لعام 2000 والإشكاليات المتعلقة باللائحة التنفيذية للقانون

أورد التقرير رقم (15) في سلسلة تقارير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والصادر عام (2002)، أن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني رقم (1) لسنة (2000) جاء لينظم عمل الجمعيات من جهة، وعلاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى. لكن

بعض الإشكاليات اعترت تطبيق القانون المذكور. وزاد غياب اللائحة من حدة تلك الإشكاليات. وخصوصاً في المسائل التالية:

1- لم يتضمن القانون أية ضوابط تحول دون إنضمام أصحاب المراكز العليا في الأجهزة الحكومية وأجهزة الأمن إلى عضوية المنظمات الأهلية، خلافاً لما جاءت به المواثيق الدولية، وخصوصاً المادة (2/22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2- أعطى القانون وزير الداخلية صلاحية حلّ الجمعية إذا خالفت أحكام نظامها الأساسي، في حين كان يجب إعطاء الوزير حق اللجوء الى القضاء للمطالبة بحل الجمعية، إذ لا يجوز حل الجمعية إلا بقرار قضائي . ومن جهة ثانية، منع القانون إغلاق أي جمعية إلا بقرار قضائي، رغم أن إغلاق الجمعية أقل خطورة من إنهاء وجودها القانوني.

ألزم قانون الجمعيات الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من (2000 /3/31) وزير الداخلية بوضع اللوائح التنفيذية اللازمة، إن المسودة التي أعدت من قبل وزارة الداخلية قد جاءت غير منسجمة، وأحياناً متناقضة، مع نص وروح القانون. وتجلّى هذا التناقض في الأمور التالية:

1- حصرت المادتان الأولى والثانية من مسودة اللائحة التنفيذية ميادين العمل التي يجوز للجمعيات الإنخراط فيها. هذا يعني أنه لا يجوز للجمعيات العمل في ميادين أخرى غير تلك المحددة في اللائحة. وفي هذا مخالفة لأحكام القانون الذي لم يحدد ميادين عمل الجمعيات. فقد ضمنت المادة الأولى من القانون للمواطنين حقهم في تشكيل الجمعيات والهيئات الأهلية، وتوسعت المادة الثانية في تعريف النشاط الأهلي الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات، فعرفته على إنه: "أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو إقتصادي أو ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره يقدم تطوعاً أو اختيارياً من شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً أو صحياً أو مهنياً أو روحياً أو فنياً أو رياضياً أو ثقافياً أو تربوياً".

2- اشترطت مسودة اللائحة التنفيذية على الجمعيات التي ترغب في فتح فروع لها أن تقدم طلباً بذلك لوزارة الداخلية، على أن تمر إجراءات فتح الفرع بذات الإجراءات المتبعة عند تسجيل جمعية جديدة. وكان الأجدر أن لا يتم التعامل مع فتح فرع للجمعية بنفس إجراءات تسجيل الجمعية الجديدة. إذ لا يخرج فرع الجمعية في أهدافه وطبيعته نشاطه عن أهداف وطبيعته نشاط

الجمعية الأم المذكورة في نظامها الداخلي. وكان الواجب أن تكتفي مسودة اللائحة بإلزام الجمعية التي تفتح لها فرعاً جديداً بإبلاغ الوزارة بذلك.

3- أعتفت المادة (14) من القانون الجمعيات من دفع الضرائب والرسوم الجمركية على الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تمتلكها لغاية تنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي، وذلك بشرط أن لا تتصرف في هذه الأموال لغايات أخرى خلال الخمس سنوات الأولى. فإذا أرادت التصرف في تلك الأموال خلال تلك الفترة لغايات أخرى غير المذكورة في نظامها الأساسي، يتوجب عليها دفع الضرائب والرسوم التي سبق وأن أعتفت منها. غير أن المادة (21) من مسودة اللائحة إشتراطت الحصول على الموافقة المسبقة للوزارة، إضافة إلى استرداد الضرائب والرسوم. هذا الأمر يخالف أحكام المادة (14) من القانون التي لم تشترط موافقة الوزارة (تقرير رقم 15، 2002، ص 5).

2.1.7 آلية تفعيل دور المجتمع المدني

أشار (كامل، 2008) إلى الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني:

1. اعتماد رؤية شاملة ومحفزة للتنمية وذلك بالقيام بخطوات في بناء إجماع وطني وقومي حول فلسفة التنمية الشاملة في الدولة، عبر صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني، في إطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم، وينطوي هذا المفهوم على إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. شريطة صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية وإدارة ذكية لهذه السياسات.

2. اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكاً أساسياً مع الحكومة على قاعدة الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون، وعلى أساس قيام الحكومة بمسؤولياتها في رفع مستوى الخدمات وتوسيع نطاقها وفعاليتها وليس الحد من دورها التدخلية والمركزي كما تقتضي إستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية.

3. تحسين الأداء الداخلي لمنظمات المجتمع المدني والعمل على تطوير الممارسات المؤسسية ومشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات، وإتاحة الفرصة لظهور عناصر جديدة في

إدارة شؤون المنظمات، وتكثيف الجهود نحو التنسيق القطاعي فيما بينها على قاعدة العمل المتخصص والمنهجية العلمية، ومشاركة المرأة والشباب في العمل الأنمائي والدفاعي كمدخل للتنمية المتكاملة.

4. عمل شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، ويتحقق ذلك من خلال:

- وضع الأسس السليمة لبناء الشراكة، عبر توفير الجو السياسي والتشريعي الذي يسهل على منظمات المجتمع المدني القيام بدورها في ظل احترام الاستقلالية المؤسسية.

- إنجاز قانون جديد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني يعزز من دور الجمعيات ومن استقلاليتها ومن حرية التنظيم وحرية الرأي وحرية التعبير. اعتماد معايير واحدة، في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، وتطوير أجواء الثقة المتبادلة.

- تيسير تبادل وتفاعل الخبرات والتجارب مع منظمات المجتمع المدني وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها في عملها التنموي.

- تزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات وإصدار قانون حرية الحصول على المعلومات.

- تحديد الدور التكاملي لكل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني واشتراك ممثلي المجتمعات المحلية والناس، أصحاب الشأن عبر آليات تعزز المشاركة المجتمعية وتطور مفاهيم الديمقراطية يكون في أساسها توفير حقوق الإنسان في التعبير، الصحة، التعليم، العمل، السكن، الغذاء، البيئة، وتعزيز وتفعيل دور المرأة بهدف إشراكها في صنع القرار، وخلق فرص أمام الشباب، والتركيز على الفئات المهمشة اجتماعياً.

5- تفعيل المجتمع المدني التنموي والدفاعي عبر الشراكة مع الحكومة ويكون ذلك من خلال الأمور الآتية:

❖ وعي من قبل بنى المجتمع المدني للقضايا المطروحة وبلورة رؤية واضحة ومحددة حول الحلول المطلوبة على الصعيد الوطني على أساس أن الحكومة هي المسؤولة عن شؤون المواطنين، وإن الهيئات الأهلية وبنى المجتمع المدني لها دور مشارك وتكاملي وقوة ضاغطة من أجل تصويب السياسات العامة.

❖ في إطار الشبكات وتوزيع المهام على الأعضاء من خلال اختصاص كل جمعية، العمل على أن تتولى كل جمعية قيادة البرامج والنشاط على صعيد مشترك في المجال الذي تبرع فيه ويشكل اهتمامها الأول.

❖ القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع، والقيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها.

❖ التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أكبر قدر من الاستقلالية للمنظمات غير الحكومية، وتوفير نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة والأمية وتوفير فرص العمل.

❖ إطلاق طاقات عمل ومبادرات المنظمات غير الحكومية بتحريرها من قيود البيروقراطية وتوجيه الأهتمام نحو المنظمات القاعدية والشعبية ودعمها بالخبرات والطاقات، وتطوير مفاهيم وأداء بنى المجتمع المدني لممارسة شراكة متكافئة ومتفاعلة مع الحكومة.

❖ تشجيع المؤسسات الأهلية الرعائية لأعتماد برامج تنموية تؤدي إلى تمكين الفئات المستهدفة، ودعم البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية، وتطوير برامج التدريب لكوادر هذه الهيئات، وإيجاد آلية لضمان الشفافية والمساءلة المتبادلة المحلية، وتعزيز الثقة بمصادر تمويل هذه الهيئات، وتأمين استقلالية عن الهيئات المانحة.

❖ تعزيز العلاقات مع قوى الضغط ومختلف بنى المجتمع المدني من أجل مكافحة الفساد بكافة صورته، ودعم التعددية والديمقراطية، وتعزيز دور المرأة وتمكينها، والأهتمام بالطفولة، وأحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

❖ توسيع قاعدة العضوية في منظمات المجتمع المدني، وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية. وتعزيز الاستقلالية في التمويل للقطاع المدني وخلق أنماط متعددة للتكامل فيما بينها ومع القطاعات الرسمية والخاصة.

❖ أن تعي منظمات المجتمع المدني دوماً إلى أن دورها يكتمل بمشاركة الناس لا بالحلول ملهم، أي أن يكون الدور غير تمثيلي، قوامه المصادقية والالتزام بالمسار التنموي من موقع غير محايد، ويعبر عن مصالح الناس.

❖ أن تكون العلاقات المتبادلة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة قائمة على التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس من التساوي والندية، دون طغيان قوى المؤسسات الغنية على المنظمات غير الحكومية، وذلك بأن تكون الأولوية لمراعاة المتطلبات المحلية والفعلية في إطار من التنمية العادلة والمتوازنة.

وترى الباحثة بأن المجتمع المدني الفلسطيني يعاني كثير من المشكلات التي تحول دون تطوره، ويجب تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية لعام (2000)، لأنه يحد من عمل وفعالية تلك المؤسسات، بالإضافة زيادة الرقابة من قبل الحكومة الفلسطينية على تلك المؤسسات، بحيث لا تكون بهدف المنافسة وزيادة القيود، وانما من أجل زيادة الشفافية والمساءلة، وكذلك دراسة المشاريع التي تقوم بها تلك المؤسسات والعمل على تقييمها واخذ ما يناسب ويلبي احتياجات المجتمع ورفض المشاريع التي من شأنها ان تزيد من التبعية للجهات المانحة.

2.2 المحور الثاني: (الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني)

من أخطر ما يواجه المجتمع الفلسطيني من تحديات على الصعيد الاستراتيجي في الوقت الحالي، هي التجزئة الجغرافية وتفتت النسيج الاجتماعي الفلسطيني - البشري والثقافي والحضاري. فقد عملت مؤسسات المجتمع المدني في فضاء يتسم بالتعقيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعملت هي الأخرى في المقابل، على تكييف الفضاء ليتجاوب مع مسؤولياتها المجتمعية ويخدم أهدافها. وفي ظل عدم الاستقرار المترتب على مثل هذه الحالة والتي تواجه المجتمع الفلسطيني، تبرز قضايا مهمة منها، آلية التعامل مع عملية تحديث المجتمع، ودور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في هذا السياق، ومشكلاتها مع المناخ العام، وعلى الصعيد البنوي والسلوكي تواجه مؤسسات المجتمع المدني مشكلات عدة، مثل مشكلة تنامي الفساد في بعض منها، ومشكلة تراخي العديد منها أمام المانحين، وتحول البعض إلى مقاولين لأجندتهم الاجتماعية والسياسية، ولذلك كان دورها التنموي محدوداً، بل وكان هناك غياب

للمنظور التنموي يقوم على العلاقة التكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية، وسوف نستعرض في هذا المحور بعض أعمال منظمات المجتمع المدني في مجالات عدة.

2.2.1 الدور التنموي للمنظمات الأهلية الفلسطينية

مع أحتدام أزمة الفصائل السياسية وانقطاع المصادر المالية من الخارج بعد حرب الخليج أحتجبت التمويل عن محترفي العمل السياسي في الداخل فنشأت الحاجة إلى مصادر تمويل أخرى. وقد عرضت هذه المصادر ذاتها عن طريق صناديق الدعم المالي، والتنمية الغربية التي أقتصرت نشاطها في الماضي على الأنشطة الأهلية والخيرية المباشرة وامتد ليشمل منظمات غير حكومية ومشاريع تنموية. وأصبح هذا المتنافس الأساسي لفئة من محترفي العمل السياسي خاصة من الفصائل اليسارية والتقدمية ومن حركة فتح. فشهدت نهاية الثمانينات والتسعينات عملية انتقال كوادر من العمل في الفصائل السياسية إلى المبادرة إلى إقامة منظمات غير حكومية بحثية وتنموية والعمل فيها (بشارة، 1996، ص19).

إن التحول الذي طرأ على عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كان ما ينظر إليه على إنه تحول إلى نمط مدني من العمل. بعد عملية من المهنة والمأسسة فيما يتعلق بازدياد دخولهم في شركات التنمية، اتخذت المنظمات غير الحكومية اشكالا جديدة من الممارسات على شكل تثقيف مدني، برامج تدريب ونشاطات رفع الوعي. أصبحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتبنى مفهوم التنمية البشرية، وأصبحت تركز على النهج الشمولي للتنمية التي محورها الإنسان والتي تتضمن ولا تنحصر فقط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان، بل تأخذ أبعاداً أكثر تقدمية وسياسية من النموذج التقليدي لتعريفها، الذي يقتصر على الغذاء والتعليم والخدمات الصحية التقليدية. (عبد الهادي، 2004، ص15).

وبالتالي تكون البرامج الموجهة للشعب الفلسطيني هي تلك التي تركز على تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني وتزويده بالمعارف والمعلومات اللازمة والمهارات وتحديد القضايا والموضوعات الأساسية التي تخصه للمساعدة الفعالة في صنع القرار وعمليات التغيير الاجتماعي بما ينسجم ويتفق مع أحتياجاته وألوياته التنموية والمجتمعية" (عبد الهادي، 2004، ص16).

أما بالنسبة لمشاريع البنية التحتية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية أو الدولية فيبدو إنها تأتي ضمن رغبتها ليس في وضع أسس تنموية في فلسطين بقدر ما تهدف إلى بيان وإظهار مكاسب عملية السلام ولأنها موجهة بأهداف سياسية خارجية وليس تطوير حاجات المجتمع الفلسطيني فإنها كثيراً ما كانت لا تلبّي متطلبات المجتمع المحلي، ومع ذلك يتم تنفيذها كمشاريع استعراضية ذي حجم يفوق القدرة الاستيعابية بحيث يتحمل المجتمع المحلي الكلفة التشغيلية العالية (حنفي والطبر، 2006، ص169).

ومن الأمثلة على المشاريع التي تأخذ أولوية في التمويل مشاريع تعليم الطفولة المبكرة، تنظيم الأسرة الصحة الإنجابية، بالرغم من عدم كونها على هذه الدرجة من الأولوية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني (حنفي والطبر، 2006، ص61)، إضافة إلى المشاريع المدرة للدخل ومشاريع القروض الصغيرة، خاصة للنساء، آثار هذه البرامج كانت أكثر فردية، ولم تترك أثراً يذكر على المجتمع عدا عن بناء اعتمادية زائدة في المجتمع على هذه البرامج كمصدر للدخل، دون أي تغيير في الوضع البنوي للمجتمع أو حتى الفئة المستهدفة منها "النساء".

ترى الباحثة بأن طبيعة المشاريع المقدمة هي عبارة عن مشاريع خدماتية تهدف إلى خدمة فئات وقطاعات معينة من الأفراد بغض النظر عن الأحتياجات الحقيقية لهؤلاء الأفراد، وليس هنالك في أجندة هذه المنظمات أي طرح حول تنمية اقتصادية حقيقية في المجتمع، كالمشاريع الإنتاجية وذلك خوفاً من أن يصبح هناك نوع من الأكتفاء الذاتي لدى المجتمع الفلسطيني، والذي بدوره يقلل من التبعية لأجندة هذه المنظمات.

إن البرامج التي نفذتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في ظل ظروف الإنتفاضة الثانية هي تلك الإغاثية مثل برامج التشغيل الطارئ، وبرامج المساعدات العينية والنقدية، وكذلك بعض البرامج في القطاع الاجتماعي، كالصحة والتعليم، والتعليم المبكر وتأهيل المساكن والإرشاد النفسي والاجتماعي وغيرها، إلا إن بعض الجهات المانحة أهتمت أيضاً باستمرار تنفيذ البرامج والمشاريع التي تم تصميمها خلال فترة ما قبل اندلاع الإنتفاضة وأصررت على عدم تغيير مخرجات هذه البرامج، مما جعل التنفيذ في بعض الأحيان صعباً. نتيجة لعدم ملائمة هذه البرامج لأولويات المجتمع المحلي في هذه المرحلة. من جهة أخرى كان أهتمام المانحين ببرامج الطوارئ في بعض الأحيان على حساب اولويات التنمية، مما ترك أثراً سلبياً على عمليات التنمية المستدامة وعمليات التحول الديمقراطي (عبد الهادي، 2004، ص10).

تعمل المنظمات غير الحكومية على برامج تخفيف الفقر والتي تعطى أحياناً في السياق المحلي مسميات أخرى مثل تعزيز الصمود في وجه ممارسات الإحتلال، مثل هذه البرامج نراها تحت مسميات مثل "برامج الأمن الغذائي والزراعة المستدامة"، والذي يوصف في تقرير إحدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في هذا المجال، على إنه "يهدف إلى تثبيت المزارع في أرضه، وتعزيز صموده وتحسين مستوى الأمن الغذائي في المستوى الأسري والمجتمعي والوطني، وتوفير الغذاء الصحي والأمن. (كتاب وآخرون، 2010، ص 157).

وبالرغم من أن مثل هذه البرامج تتميز بإنها تلبى احتياجات عملية لقطاعات معينة من الشعب الفلسطيني، كما إنها في الكثير من الحالات تحمل إمكانيات أن يكون لها آثار دائمة على هؤلاء الأفراد الذين استفادوا منها، إلا إنها تبقى تمتاز بالجزئية التي تميز العمل التنموي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كما إنها تبقى تحت إطار التكيف مع واقع الإحتلال، والعمل الإحساني، أما برامجها التي تقوم على توفير فرص العمل فتسير ضمن الأجندة الدولية القائمة على الليبرالية الجديدة، حيث لا يتم حل مشكلة البطالة إلا على أسس مؤقتة، لا يمكنها أن تكون ضمن مشروع لتنمية مستدامة، وللتخلص من الفقر، لكنها تبقى ضمن مفاهيم التخفيف من حدة الفقر، وليس القضاء عليه، أو التعامل مع الأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة، والتي في الحالة الفلسطينية ترتبط أيضاً بالوضع السياسي الأستعماري الذي يعيشه الفلسطينيون، والذي تهمله المنظمات غير الحكومية في تنفيذها لمثل هذه البرامج التنموية إلا في تقاريرها لمموليها لتبرير عدم تنفيذ مشروع بشكل كامل، أو في مقترحها للحصول على مزيد من التمويل لمساعدة الفلسطينيين على التأقلم مع الوضع الذي يفرضه الإحتلال. (كتاب وآخرون، 2010، ص 156).

وبما أن مقاومة الإحتلال ليست هدف المنظمات والجهات الممولة فإنه يكون على الفلسطينيين عندما يطلبون تمويلاً لمثل هذه المشاريع أن يبررها بما هو مقبول لدى الممولين، مثلاً التأكيد على أن "هدف خلق فرص عمل لا يقتصر على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني واستمرار مقاومته للإحتلال فقط، بل يرتبط أيضاً بإحداث تأثير تنموي مستدام أو على الأقل "استمرار عملية التنمية" الجارية حالياً، والتي تبلورت بعد توقيع إتفاق إعلان المبادئ بين م.ت.ف وإسرائيل بإدارة الإنتقال من الإغاثة إلى التنمية" (عبد الهادي، 2004، ص 29).

ترى الباحثة بأن المنظمات الدولية أصبحت تكيل بمكيالين، ففي الدول الغربية تعمل المنظمات الأهلية على مبدأ أن تُعلم وتُدرّب وتمول الأفراد على كيف ان يكونوا منتجين، أما في رؤيتها

حول المجتمع الفلسطيني فبدلاً من أن تُحضر سنارة وشبكة وتعلم الفرد كيفية أصطياد السمك عملت على تزويده بقوته اليومي من السمك، لكي يبقى تابعاً لأجندتها، فكانت مساعدتها أغاثية قصيرة الأمد ولا تعمل على البحث عن الأسباب الحقيقية للفقر ومحاولة معالجتها بل أُعتبرت الفقر حالة وقامت بالتخفيف من تلك الحالة دون محاولة معالجة اسباب هذه الظاهرة.

2.2.2 المهام التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

تنوعت الخدمات التي قدمتها المؤسسات الأهلية، فقد شملت قطاعات اجتماعية أوسع نتيجة حرية حركتها واندفاعها للمساهمة في عملية البناء، كما انفتحت أيضاً على مهام جديدة أو تطورت اهتمامها بها مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المواطن وإجراء الأبحاث والدراسات النظرية والميدانية. وأشارت (ابو عبلة، 2004، ص5-7)، إلى هذه المهام على النحو التالي:

1. في مجال التنمية الاقتصادية: أشارت أبو عبلة إلى إنه تم إنشاء مراكز لتطوير المشاريع الصغيرة ولتنظيم عملية الإرشاد الزراعي ومنح القروض الزراعية (أريحا وغزة). كذلك تم إنشاء مراكز لصحة الحيوانات والحفاظ على الثروة الحيوانية، ومشاريع إقراض للنساء، وإقراض إسكاني لترميم المنازل وتجديدها، وإنشاء مراكز تعليم الكمبيوتر، وتبادل الوفود الشبابية، والمشاركة في المعارض التجارية العربية والعالمية، وإقامة دورات تدريب للصيادين "قطاع غزة" (ابو عبلة، 2004، ص5).

وتشير الباحثة بأنه لا يوجد دور فعال للمنظمات الأهلية في التنمية الاقتصادية والسبب في ذلك هو ان الجهات الممولة، لا تنظر إلى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي، وإنما تعمل على ربط التمويل للمنظمات الفلسطينية بمدى التزامها بتنفيذ المشاريع التي تطرحها هي بغض النظر عن احتياجات المجتمع. علاوة على أن الإحتلال يعمل على تقويض جميع الجهود المبذولة من قبل تلك المنظمات من خلال أعمال التخريب والدمار التي يلحقها بالبنية التحتية.

2. في مجال التأهيل والتدريب: ترميم مباني صحية وشبابية وعقد دورات التأهيل المهني، إنشاء رياض أطفال موزعة على أنحاء الضفة الغربية وغزة، تنظيم برامج تعليم لغات أجنبية، العناية بالمعوقين وتأهيلهم، تدريب متطوعين لمحو الأمية، تعزيز القدرات المؤسسية تنظيم رحلات لمدن وقرى الوطن، إنشاء مكاتب، تنظيم دورات تقنية، تنظيم برامج لتعليم الأمهات وتدريبهن على

كيفية التعامل مع أبنائهم، تنفيذ برامج البناء المؤسسي وتنظيم الأسرة، إنشاء مدارس لتدريب الفنون للأطفال في غزة والضفة. (ابو عبلة، 2004، ص5)

3. في مجال المحافظة على البيئة: نشاطات واسطة للتنظيف البيئي والحدّ من التلوث ونشر مطبوعات عن الزراعة والبيئة البحرية (غزة)، تطوير نماذج زراعية حديثة في كل من أريحا وغزة، تنمية المشروعات الصغيرة الزراعية والمساهمة في حل مشاكل التسويق الزراعي وبرامج الإقراض والادخار وحملات تشجير في غزة وبيروزيت (ابو عبلة، 2004، ص6).

4. في مجال الثقافة الوطنية والتراثية: تشكلت فرق موسيقية وغنائية ومسرحية عديدة ونظمت عشرات الدورات للفن التشكيلي والرسم. كذلك تم تنظيم معارض وإعادة صناعة الأزياء، بالإضافة لتطوير تصاميم الطابع الفلسطينية والعملات بما يتناسب وتاريخ فلسطين قديماً وحديثاً، وإنشاء مكاتب حديثة وعقد مؤتمرات علمية وإقامة مهرجانات تراثية وتنظيم برامج اتصال مع أطفال العالم العربي والعالم إجمالاً. (ثابت، 2010، ص147).

وترى الباحثة بأن هنالك إحتياجات أكثر اولوية من هذه البرامج، فالمجتمع المحلي الفلسطيني بحاجة إلى تنمية اقتصادية حقيقية، بدلاً من التركيز على التنمية البشرية، لأن جهات التمويل الخارجية حولت نهج التنمية إلى نهج واحد فقط وهو نهج التنمية البشرية، بعيداً عن التنمية الاقتصادية.

5. في مجال حقوق الإنسان: أشار ثابت،، إلى أن المنظمات الأهلية الفلسطينية قد شاركت في الحملات الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعة قضايا المعتقلين في سجون الاحتلال والسلطة والدفاع عن حقوق العمال. كذلك إصدار نشرات منتظمة حول الانتهاكات باللغتين العربية والإنجليزية ونشر الوعي بحقوق الإنسان على نطاق شعبي واسع وتنظيم زيارات أهالي المعتقلين وإنشاء مكاتب قانونية متخصصة وتنظيم ورش عمل قانونية وإنشاء روضات لأبناء الأسرى. (ثابت، 2010، ص148)

وأورد ابو ناهية إلى إنها عملت أيضاً على دعم حقوق الأطفال، المعاقين، النساء، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، توثيق الانتهاكات، السماح بحرية الرأي، حق الجميع في العمل والتوظيف الحكومي، الحق في زيارة السجناء من ذويهم، حماية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والقوانين واللوائح الدولية، عدم انتهاك الحق في الرعاية الصحية كإعارة الأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة وسلامة الأغذية وتوفير الدواء والمستشفيات والعيادات والمراكز

الصحية، الحفاظ على بيئة نظيفة خالية من التلوث، الحق في التأمينات الصحية والاجتماعية والضمان الاجتماعي (أبو ناهية، 2010، ص 21).

وفي هذا المجال ترى الباحثة بأن المنظمات الأهلية الفلسطينية تحولت من النهج الذي تميزت به قبل دخول السلطة وهو مكافحة الإحتلال إلى نهج مساعدة الناس على التكيف مع إنتهاكات الإحتلال، ونرى اليوم بعض المؤسسات الأهلية تنظم ورش عمل وأجتماعات ولقاءات حول كيفية التعايش السلمي ونبذ العنف ونشطاء السلام ولجان مقاومة الجدار .

6. في المجال الصحي: ظهرت العديد من منظمات المجتمع المدني التي أولت اهتمامها بالقضايا الصحية، إذ عملت هذه المنظمات على تقديم الخدمات الصحية للمجتمع الفلسطيني واستطاعت الوصول إلى شرائح اجتماعية واسعة من خلال البرامج والأنشطة الصحية التي تنفذها في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني، حيث صاغت هذه المنظمات رؤيتها في سبيل توفير الصحة النوعية للجميع دون تمييز وتطوير وتعزيز الخدمات الصحية والمجتمعية التنموية، وذلك بالاعتماد على مبادئ الرعاية الصحية الأولية، ومشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها لتقوم بدور فاعل في حل مشكلاتها الصحية، والتأثير في السياسات الوطنية نحو تبني سياسات ونظم عمل تكفل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الصحة النوعية للجميع (ابو عدوان، 2013، ص106).

لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دورًا بارزًا في القضايا الصحية من خلال العمل على توفير الخدمات الصحية للمجتمع في ظل عدم قدرة الجهات الرسمية بتحقيق ذلك، حيث قدمت هذه المنظمات خدماتها وبرامجها الصحية للمجتمع الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده من مدينة وقرية ومخيم، كما ساهمت منظمات المجتمع المدني في إعداد الخطة الوطنية للصحة، وتعتبر كل من مؤسسة لجان العمل الصحي، وجمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية من أبرز الأمثلة على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي ركزت إهتمامها على الجانب الصحي، إذ تعتبر هذه المؤسسات من المكونات الأساسية والفاعلة للمجتمع المدني الديموقراطي الفلسطيني (ابو عدوان، 2013، ص106).

كما عملت على تقديم خدمات صحية علاجية ووقائية منتشرة في أنحاء الضفة وغزة، تنفيذ برامج تأهيل المعاقين جسديا، برامج الصحة النفسية للأطفال والنساء، برامج التوعية بمخاطر المخدرات، إنشاء مراكز للعلاج الطبيعي ورعاية الأم الحامل، إقامة ورش وندوات صحّية واسعة وعديدة (ثابت، 2010، ص149).

أشار ابو عدوان كما ورد في التقرير السنوي الصادر عن الإغاثة الطبية الفلسطينية، إلى إن هذه المنظمات ما زالت تعمل على تقديم الخدمات الصحية حتى اليوم، وفي الوقت الحالي برز في المجتمع الفلسطيني دور مؤسسة الاغاثة الطبية الفلسطينية التي استطاعت من خلال برامجها وأنشطتها من تغطية الخدمات الصحية لأكثر من مليون ونصف فلسطيني في الضفة وقطاع غزة، كما تعمل برامج مؤسسة الاغاثة الطبية الفلسطينية في أكثر من (490) مركز يتوزعون على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وفي سبيل تقديم نماذج للعمل الصحي السليم بما يتناسب مع الظروف الفلسطينية (ابو عدوان، 2013، ص108). حيث تتنوع البرامج الصحية التي تقدمها مؤسسة الاغاثة الطبية من برامج تأهيل وبرامج صحة الطفل، والطوارئ، والتثقيف الصحي، والمختبرات، وصحة المرأة والشباب، وبرامج الصحة المدرسية. (الاغاثة الطبية الفلسطينية، التقرير السنوي 2008/2009).

7. في مجال تمكين المرأة والطفل: طورت المؤسسات الأهلية الخاصة بالنساء والأطفال كثيراً من برامجها المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وامتدت لتشمل النساء في المخيمات والقرى والأحياء الفقيرة. ولعل برامج القروض النسائية والمشاريع الصغيرة قد حظيت باهتمام واسع نتيجة المسؤوليات الكبيرة والاستثنائية التي تتحملها النساء الفلسطينيات في إعالة الأسر. كما نظمت عشرات ورش العمل الخاصة بأوضاع النساء الفلسطينيات وشاركت المؤسسات النسوية في إنشاء شبكات نسائية عربية وفي عضوية مؤسسات نسوية عالمية. وتوجّه اهتمام النخب النسوية نحو التوعية بالحقوق وضرورة تطوير مشاريع قوانين للاحوال الشخصية. (ثابت، 2010، ص149).

يوجد في المجتمع المدني الفلسطيني العديد من المنظمات المجتمعية الخاصة بالمرأة أو يدخل ضمن أنشطتها قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، إذ اهتمت هذه المنظمات في قضايا المرأة وخصوصاً في المناطق المهمشة، حيث تؤمن هذه الجمعيات بأن النساء الريفيات قادرات على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمع فلسطيني مستقل وديمقراطي، قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وفي الوصول إلى المراكز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. حيث كانت تهدف هذه المنظمات لتطوير مكانة النساء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر بناء بيئة مساندة وممكنة لهن في أماكن تواجدهن، وذلك من خلال تنظيم مقدره الأندية النسوية وبنائها، ودعم النساء للحصول على حقوقهن، والسعي لتأهيل المرأة وتطوير مهارتهن وزيادة انتاجهن ودخلهن. كما تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في قضايا المرأة ضمن ثلاثة مستويات، وهذه المستويات هي مستوى التوعية والتدريب ويدخل في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما المستوى الآخر فهو التدريب الحرفي حسب

احتياجات المرأة، أما المستوى الأخير فهو يعمل على خلق فرص عمل للمرأة. (ابو عدوان، 2013، ص107).

وترى الباحثة بأن البرامج التي كانت تطرحها هذه المنظمات لم تكن ذات هدف تنموي فاعل وطويل الأمد، بل كانت قصيرة الأمد، وجعلت من المساعدات النقدية والعينية مصدر للرزق لبعض النساء، ولكن كانت هذه المساعدات سرعان ما تنقطع فهي غير مستمرة، بالإضافة على أنها كانت جزئية تختص بفئات معينة من النساء، وهي فئة النساء المهمشات في المجتمع، أي أن هذه المؤسسات عملت على تجزئة المجتمع إلى فئات وقامت مقام الدولة في محاولة تحسين أوضاع هذه الفئة من النساء بدلاً من أن تعمل بشكل ممنهج على التأثير في السياسات الوطنية نحو تبني سياسات ونظم عمل تكفل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لهذه الفئات.

8. في مجال مكافحة الفقر والتهemis الاجتماعي: في ظل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال وعدم القدرة على السيطرة على الموارد الاقتصادية، لم تستطع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالقيام بدور فاعل لمحاربة هذه الظواهر، حيث برز دور إغاثي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة، هذا الدور الإغاثي لم يصل لدور تنموي قادر على وضع برامج تحد من الفقر والبطالة، إذ عملت منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان على استحداث برامج تشغيلية لتوفير فرص عمل لبعض الأفراد، هذه البرامج اتسمت بالخطوات الغير مدروسة لمحاربة الظاهرتين، إذ كانت الأهداف المركزية لمنظمات المجتمع المدني من هذه البرامج العمل على التشغيل والنمو الاقتصادي، وإنعاش وتطوير الريف الفلسطيني، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، حيث يلاحظ من هذه الأهداف أنه لا يوجد هدف صريح وواضح ينص على تخفيض معدل الفقر والبطالة على الرغم من أن هذه الأهداف تنطوي على شيء من ذلك، فمحاربة البطالة وإيجاد فرص عمل من شأنه أن يخفض وطأة الفقر، ويسهل عملية مكافحته (ابو عدوان، 2013، ص109).

لقد تركز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في محاربة الفقر والبطالة في بعض الأحيان على المناطق الريفية باعتبارها أكثر تهemisاً وفقراً، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً في تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، لكن هذا الدور لم يصل للطموح والدرجة المطلوبة نظراً للعديد من المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، على الرغم من هذه المعوقات إلا أنه كان هنالك نوع من مكافحة الفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، وتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، إضافة لهذه الأدوار لقد تبنت منظمات المجتمع المدني مجموعة من السياسات التي تعزز مشاركة المواطنين

الفلسطينيين في العملية الإنتاجية، وتعمل على توفير الحاجات الأساسية لهم، إضافة لتوفير الخدمات اللازمة من تعليم وصحة، وتطوير دور المرأة وتعزيز دورها الاجتماعي (كتاب وآخرون، 2010، ص 158).

ترى الباحثة إن دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفقر والبطالة لا بد أن يكون مبني على برامج سليمة قادرة على معالجة هذه الظواهر، ومن أبرز هذه البرامج خلق برامج للتنمية والرعاية الاجتماعية تعمل على تقديم الخدمات في مجال الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، إضافة للخدمات التنموية والإغاثية، وبرامج نشر ثقافة التوعية المجتمعية من خلال الندوات والمهرجانات، إضافة لبرامج التنمية وتطوير الموارد البشرية والمؤسساتية وذلك من خلال الانتقال من البرامج الإغاثية إلى البرامج التنموية، والعمل على خلق نوع من الشراكة بين القطاعات الثلاثة الأهلي والرسمي والخاص للقضاء على الفقر والبطالة.

في تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار" بمناسبة اليوم العالمي للفقر، أشار إلى أن المؤسسات الأهلية قدمت مساعدات لحوالي (17) ألف أسرة مساعدات نقدية بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي تقوم بها من توزيع طرود غذائية واصلاح البيوت المتضررة وبرامج تنموية أخرى. (بكدار، 2006، ص 10)

وترى الباحثة إنه لا يمكن إحداث تنمية ما دام الجهد منصباً على الطابع الإغاثي، مع الاعتراف بتحقيق بعض الأختراقات التنموية المحدودة. ويتعزز هذا الرأي مع ضعف التنسيق القطاعي والمناطقية بين المنظمات الأهلية من ناحية وبينها وبين مؤسسات السلطة الوطنية من ناحية ثانية.

2.3 المحور الثالث: (الفقر في المخيمات الفلسطينية)

تصعب دراسة ظاهرة الفقر في فلسطين دون التطرق لما تعرضت له البلاد من أنواع مختلفة من الاحتلال، وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، وتهميش السكان الأصليين، وتدمير القطاعات الإنتاجية المختلفة، بالإضافة إلى سياسات الإفقار والتبعية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي، فحرب (1948) م والتي نتج عنها سيطرة إسرائيل على (80%) من الأراضي الفلسطينية، وتجزئة الوحدة الجغرافية وتمزيق البنية الاقتصادية، قد أدت إلى خلق أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة على السكان الفلسطينيين (قطامش، 1989، ص16).

نتيجة لعمليات اللجوء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام (1948)، ارتفع عدد سكان الضفة الغربية بنسبة (59%) خلال فترة (1948-1952)، وقد أدى ذلك إلى الضغط على الموارد الاقتصادية وزيادة عدد العاطلين عن العمل، حيث بلغت نسبة البطالة في عام (1954) حوالي (50%) من قوة العمل الفلسطينية، وقد نتج عن الحرب والاحتلال فقدان حوالي (80%) من سكان قطاع غزة مصادر رزقهم. وقد كان لسياسات الاحتلال والحرب تأثيرها الواضح على مستويات المعيشة في فلسطين (مركز الأحصاء الفلسطيني، 2004).

وسوف يتناول هذا المحور مفهوم الفقر واشكاله ومؤشراته في فلسطين وفي المخيمات على وجه التحديد واثر المساعدات في تخفيض نسبة الفقر في فلسطين.

2.3.1 مفهوم الفقر واشكاله

هناك اختلاف حول مفهوم الفقر، وليس هنالك تعريف موحد للفقر، وذلك لأرتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها، كما يبقى الفقر مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات. ويُعرف الفقر بأنه، "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص19).

يُعرف البنك الدولي الفقر على أنه ليس فقط عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، بل يشمل أيضاً التحصيل المنخفض في التعليم والصحة، التعرض للمعاناة وللمخاطر وعدم قدرة المرء على إسماع صوته وانعدام حيلته (The World Bank, 2000/2001, p15).

ولقد تطور مفهوم الفقر في العصر الحديث باعتباره الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة، ولقد قامت الهيئات الدولية بتحديد عتبة الفقر حسب مستوى المعيشة في كل بلد، وقدرة هذه العتبة بمعدل دخل فردي لا يتجاوز الدولارين في اليوم، أما دون الدولار الواحد فهو علامة على الفقر المدقع (البكوش، 2008 ، ص1).

كما وأعتبر الاقتصاديون أن الحرمان المادي هو أحد أوجه الفقر، والذي يُعرف على إنه انخفاض الاستهلاك وتدني المستوى الصحي والتعليمي ووضع المسكن وعدم تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (الأسكوا، 1999 ، ص44).

أما مفهوم الفقر النسبي فهو يشير إلى "انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من أفقر % 10 أو % 20 في المجتمع". وقد يكون الفرد غير فقير بالمعنى المطلق وفقير بالمعنى النسبي (عبد القادر عطية، 2000 ص78).

لقد عرف تقرير الفقر الصادر عن الفريق الوطني لمكافحة الفقر في عام (1998)، الفقراء بأنهم "أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم" (تقرير الفقر 1998).

وحتى تسهل دراسة الفقر فقد تم وضع مستويات للفقر، وهي على النحو:

1- **الفقر المدقع (Abject Poverty):** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السرعات الحرارية لبقائه حياً يزاوِل نشاطاته الاعتيادية (المعهد العربي للتخطيط، 2008).

2- **الفقر المطلق (Absolute Poverty):** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا (المعهد العربي للتخطيط، 2008).

3- **الفقر المزري (Disruptive Poverty):** هو الحالة الذي يميز صنفاً من الفقراء الذين يظلون عاطلين عن العمل أو يعملون بشكل مؤقت أو على نحو عارض حتى في المراحل التي تتحقق فيها العمالة الكاملة لذلك يعيشون في حالة مزريّة، وهذا النوع يقترّب من الفقر المدقع (المعهد العربي للتخطيط، 2008).

4- فقر التكوين (Configuration Poverty): هو الحالة الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصورًا في القدرات الشخصية للأفراد. (المعهد العربي للتخطيط، 2008).

5- فقر التمكين (Empowerment poverty): هو فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها، نتيجة ظروف سياسية واقتصادية التي يمر بها المجتمع (المعهد العربي للتخطيط، 2008).

2.3.2 قياس الفقر (Measuring Poverty)

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر. ومن أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر:

أساليب غير علمية: تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بدورهم بزيارة الأسر، حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسرة، وتتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الأسر التي يتم زيارتها. (محاضرات الدكتور عبد الوهاب الصباغ، 2013).

أساليب علمية: ويمثلها أسلوب خط الفقر: وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

خط الفقر (Poverty Line)

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، (تقرير الفقر، 1998) ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة (بدران، 2002). وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

1. خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line)

يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السرعات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية (بدران، 2002).

2. خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line):

يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

3. وهناك خط فقر يدعى بخط الفقر النسبي الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيراً، واختلف على هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين (محاضرات الدكتور عبد الوهاب الصباغ، 2013).

2.3.3 أساليب قياس خط الفقر

تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير الى نوعين، الاول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر. والثاني، الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر.

وما يميز النوع الاول عن الثاني هو استخدام بيانات الانفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الاول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الانفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لان بيانات الانفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، ونعرض بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997):

أولاً: خط الفقر المطلق: هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق، وهما:

1- أسلوب النمط الغذائي المقترح: يعتمد هذا الاسلوب على سلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار الدارجة. ولحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الانفاق على السلع الغذائية الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي (معامل انجل، حيث يعرف معامل انجل على أنه مقلوب نسبة الانفاق على المواد الغذائية الى اجمالي الانفاق العام). أما نسبة الانفاق على السلع الغذائية فتأخذ بالاعتماد على بيانات انفاق الاسر كافة أو بالاعتماد على بيانات انفاق الفئة التي يكون انفاقها على السلع الغذائية هو الاقرب لتكلفة السلة الغذائية المقترحة (محاضرات الدكتور عبد الوهاب الصباغ، 2013).

2- أسلوب النمط الغذائي الفعلي: يعتمد هذا الاسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السرعات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الاسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السرعات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقاً، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الاقرب لما يحتاجه الفرد من السرعات الحرارية وأخيراً يحدد متوسط الانفاق الاجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديراً لخط الفقر المطلق. ويرى الباحث أن حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السرعات الحرارية لفئات الاستهلاك الغذائية ومن ثم تحديد الفئة الاقرب لما يحتاجه الفرد من السرعات واعتبار متوسط الانفاق الاجمالي لهذه الفئة هو خط الفقر المطلق، حيث يرى الباحث ان تقدير خط

الفقر المطلق باستخدام فئات استهلاك المواد الغذائية سيكون أكثر دقة من استخدام فئات الدخل، وذلك لان الارتفاع في فئة الدخل قد لا يعني الارتفاع في متوسط حصة الفرد من السرعات الحرارية. (محاضرات الدكتور عبد الوهاب الصباغ، 2013).

ثانياً: خط الفقر النسبي: يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي مئين يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء (بدران، 2002).

ثالثاً: خط الفقر الاجتهادي: ويسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم ان كان أعلى أو أقل أو مطابقاً لمستوى الدخل أو الانفاق الذي يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً. ويقدر خط الفقر من خلال اجابات الاسر أو الافراد الذين يعتقدون بان دخلهم أو انفاقهم مساوياً لمستوى الدخل أو الانفاق المناسب والمقبول اجتماعياً. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاتي: على الحد الأدنى للرواتب والاجور أو على الحد الاعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة (تقرير الفقر، 1998)

2.3.4 مؤشرات الفقر (Poverty Indicators)

هناك ميزتان يجب توافرها في مؤشرات الفقر، وهاتان الميزتان هما بديهية الرتبة وبديهية التحويلات، أما الميزة الاولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي الى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الاخرى (مثل أسعار السلع،...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير الى فرد اخر أكثر دخلاً لا بد وأن تؤدي الى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الاخرى. هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقاً، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات:

➤ مؤشر نسبة الفقر (Headcount Index Indicator)

ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الاسر الفقيرة على أعداد جميع الاسر

(الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (بديهية الرتبة وبديهية التحويلات). ويتم حساب مؤشر نسبة الفقر كالاتي:

➤ مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Indicator)

حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الاجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر. نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتبة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر (بدران، 2002).

➤ مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Indicator)

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية. ويرى الباحث أن تطبيق مقياس التباين على دخول الفقراء سوف يعكس مؤشر شدة الفقر (بدران، 2002).

هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخل بين الافراد أو الاسر، ومن هذه المقاييس:

- **منحنى لورنز:** من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الافراد أو الاسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الاسر أو الافراد والمحور الصادي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للافراد أو الاسر. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الاسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة الى دخل الاسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساو بين جميع أفراد المجتمع اذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الاصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى (محاضرات الدكتور عبد الوهاب الصباغ، 2013).

- **معامل جيني:** يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والاكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة

التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0.5، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والاحداثيين الافقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. اذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. (محاضرات الدكتور عبد الوهاب الصباغ، 2013).

2.3.5 مؤشرات الفقر في فلسطين

تشير نتائج الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني للعام (2012)، بأن ربع السكان الفلسطينيين يعانون من الفقر أي "نحو مليون فرداً" عام (2011)، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين خلال العام (2011) وفقاً لأنماط الإستهلاك الشهر "25.8%" "نحو(1100000%) فرداً" بواقع (19.8%) "نحو (470000) فرداً" في الضفة الغربية و (38.8%) "نحو (630000) فرداً" في قطاع غزة. في حين أن (47.6%) من الأفراد الفلسطينيين "نحو(2000000) فرداً يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني، بواقع (35.6%) "نحو(900000%) فرداً" في الضفة الغربية، "ونحو(1100000) فرداً" في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2012)

كما أن النتائج تشير إلى أن نسبة الفقر المدقع بلغت (12.9%) "نحو(550000) فرداً" بين الأفراد خلال العام (2011) وفقاً لأنماط الإستهلاك الشهري (بواقع (7.8%) في الضفة الغربية و(21.1%) في قطاع غزة". في حين أن (36.4%) "نحو (1550000) فرداً" من الأفراد يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد، (بواقع (24.3%) في الضفة الغربية و(55.9%) في قطاع غزة". (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2012)

2.3.6 مؤشرات الفقر في مخيمات اللجوء في فلسطين

أظهر مؤشر نسبة الفقر بين الأفراد اللاجئين وفقاً لأنماط استهلاك الأسرة الشهري الحقيقي (31.2%) للعام (2011) في فلسطين ويبدو أن وضع الأفراد اللاجئين أسوأ حالاً مقارنة بالأفراد غير اللاجئين (21.8%). (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2013).

وأشارت البيانات المتوفرة لعام (2011) إلى أن مخيمات اللاجئين في فلسطين هي الأكثر فقراً مقارنة مع سكان الريف والحضر، فقد أظهرت بيانات أنماط الاستهلاك الشهري الحقيقية بين الأفراد في فلسطين أن (35.4%) من الأفراد في المخيمات يعانون من الفقر مقابل (19.4%) في المناطق الريفية و(26.1%) في المناطق الحضرية، وقد يعود ارتفاع معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين إلى ارتفاع معدلات البطالة وكبر حجم الأسرة بين أسر المخيمات مقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية والريفية، (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2013).

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة لعام (2012) بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 سنة فأكثر المقيمين في فلسطين أقل مما هي لدى غير اللاجئين، إذ بلغت النسبة (42%) و(44.6%) للاجئين وغير اللاجئين على التوالي. كما يلاحظ من خلال تلك النتائج أن نسبة مشاركة الإناث اللاجئين والمقيمتين في فلسطين تقل عما هي عليه لدى غير اللاجئين، حيث بلغت للعام (2012) في فلسطين (16.8%) و(17.8%) على التوالي. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2013).

في تقرير صادر عن مؤسسة الشرق الأدنى حول معدلات الفقر نسبة إلى مكان السكن، أشارت الدراسة إلى أن (79%) من سكان المخيمات يعيشون تحت خط الفقر مقابل (66%) في المدن ونفس النسبة في القرى. (الشرق الأدنى، 2007)

أشارت دراسة "P.C.B.S" عام (2002) أن مجموع الفقراء في المخيمات الفلسطينية يصل إلى (32.8%) ، ويشكلون (26.5%) من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية، وهي من أعلى النسب في فلسطين إذا ما قورنت مع تجمعات سكانية أخرى، كما يلاحظ ارتفاع حجم الأسرة الذي يصل إلى (7.5) في المتوسط العام، وضمن برنامج العسر الشديد Special Hard ShipCases "SHC" يوفر الرعاية فقط لـ (5.5%) من اللاجئين المسجلين، والذي يبدو محجفاً في حق اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً عند الحديث عن وجود ذكر يزيد عمره

عن (18) عاما في الأسرة يؤدي إلى توقف الدعم ، وهذا يأتي في وقت أغلقت فيه فرص العمل أمام قطاع كبير من أبناء المخيمات ، وهذا ينطبق على وضع العائلات التي تم مقابلتها في مناطق مختلفة في الضفة الغربية في بلاطة ، وفي الفارعة ، وفي الأمعري، وهذه العائلات يزيد عدد أفرادها عن (7) أشخاص وتساكن المخيم طوال حياتها ، وقد تحولوا إلى عائلات فقيرة ضمن حالات العسر الشديد بسبب وفاة المعيل الرئيس للعائلة ، وكون الأم لا تعمل ، وهذه ظاهرة واضحة في المخيمات ناتجة عن وفاة المعيل وعدم وجود معيل بديل في العائلة نفسها. تتلقى حالات العسر الشديد للفرد الواحد (15) كيلو غرام من الدقيق ، وكيلوغرام من الحليب ، وكيلو غرام من السكر وكذلك الأرز و لتر من الزيت كل ثلاثة أشهر، ومساعدات نقدية تصل إلى (60) دولار للفرد سنويا (المغربي، 2004، ص 7-8).

أشارت البيانات المتوفرة إلى أن مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية تعاني من أعلى معدل انتشار للفقر بين أسرها، فقد أظهرت بيانات أنماط الاستهلاك بين الأسر في الأراضي الفلسطينية أن (38.6%) من أسر المخيمات تعاني من الفقر. ويعتبر هذا الانتشار أعلى من معدل الفقر السائد في المناطق الريفية (29.5%) والحضر (29.3%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).

كما شكلت الأسر التي أربابها من اللاجئين في الأراضي الفلسطينية (44.6%) من الأسر الفلسطينية لعام (2006)، إلا أنها شكلت ما نسبته (43.1%) من الفقراء. كما يظهر مؤشر نسبة الفقر بين أسر اللاجئين (33.3%) أن وضع أسر اللاجئين أسوأ حالاً مقارنة بأسر غير اللاجئين (29.1%)، وربما يعود ارتفاع الفقر بين الأسر التي أربابها من اللاجئين، إلى ارتفاع نسب الفقر في المخيمات وقطاع غزة بشكل عام. فقد أظهرت النتائج أن غالبية الأسر الفقيرة التي أربابها من اللاجئين (42.1%) تسكن داخل المخيمات مقابل (16.7%) في المناطق الريفية و(41.2%) في الحضر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).

جدول (2.1): نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لإستهلاك الأسرة الشهري للأعوام (2009، 2010، 2011)

العالم	نوع التجمع	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
2009	حضر	26.2	6.3	2.2	13.8
	ريف	26.6	6.5	2.5	13.0
	مخيم	26.2	6.3	2.1	14.4

14.6	2.5	6.7	25.8	حضر	2010
12.1	1.7	5.1	21.9	ريف	
13.9	2.5	7.1	32.4	مخيم	
13.7	2.2	6.3	26.1	حضر	2011
7.4	1.3	3.8	.419	ريف	
16.2	2.5	7.4	35.4	مخيم	

(جهاز الإحصاء المركزي، 2011-2012)

جدول (2.2): عدد الفقراء حسب التجمع للعام 2009

المخيم	عدد الأفراد في المخيم	عدد الفقراء في المخيم	نسبة الفقر
الدهيشة	8426	1840	%21.8
عايدة	2538	578	%22.77
العزة	1475	346	%23.25

(المصدر: أطلس الفقر، 2013) بتنفيذ الباحثة

ترى الباحثة إلى إنه من خلال الجدول نجد أن نسبة الفقر كانت في مخيم العزة أعلى ما يمكن يليه مخيم عايدة، وأخيراً مخيم الدهيشة، ويعود السبب في ذلك إلى أن مخيم الدهيشة يقع على الشارع الرئيس "شارع القدس الخليل"، وبالتالي هي منطقة تجارية زاخرة بالمحلات التجارية، الأمر الذي خفف من تلك النسبة.

2.3.7 أثر المساعدات في تخفيض نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2012) أن للمساعدات تأثيراً على معدلات الفقر، حيث أنها أظهرت أن نسبة الفقر بدون وجود هذه المساعدات وفقاً لأنماط الإستهلاك الحقيقي تصل إلى (31.5%) . في حين أن المساعدات قلصتها إلى (25.8%) أي تم تخفيض معدلات الفقر الوطني بنسبة مقداره (18.1%). أما فيما يتعلق بالفقر المدقع، فقد ساهمت المساعدات الطارئة بتخفيض النسبة من (18.2%) قبل تلقي المساعدات إلى ()

12.9%) بعد تلقي المساعدات. أي أن المساعدات قد ساهمت بتخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها 29.1%. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2012)

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد في الحضر بعد اقتطاع قيمة المساعدات من الاستهلاك (31%) و (25%) في الريف، و (41.2%) في المخيم، وعليه نجد ان مساهمة المساعدات في تخفيض الفقر بين الأفراد قد بلغت (16.8%) في الحضر، و (12.4%) في الريف، أما في المخيمات نجد ان مساهمة المساعدات في تخفيض الفقر بين الأفراد قد بلغت نسبة مقدارها 21.4%، وهذا يدل على حجم المساعدات المقدم للمخيمات الذي يتقاطع فيه أكثر من مصدر لتقديم المساعدة. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2011)

وتشير البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعامين (2004-2005) إلى ان المساعدات الإنسانية كانت أكثر فعالية في تقليص الفقر في أوساط اللاجئين مما هي بين غير اللاجئين. ففي عام (2004) أدت المساعدات الإنسانية إلى تخفيض العدد الكلي للذين يعانون من فقر مدقع بنسبة (16.8%)، فيما بلغت هذه النسبة (24.1%) في عام (2005)، أما في اوساط غير اللاجئين فقد أدت المساعدات إلى تقليل عدد الذين يعانون من فقر مدقع بنسبة (16.6%) في عام (2004)، وبنسبة (16.8%) في عام (2005). وبناء على ذلك فقد كانت فعالية المساعدات الإنسانية أعلى بنسبة (50%) في تخفيف الفقر بين اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 11، 2008).

على مستوى مؤشر الفقر المدقع، كانت مساهمة المساعدات في تخفيض الفقر المدقع بين الأفراد في المخيمات هي الأكبر، حيث بلغت (45.5%) مقابل (24.7%) في الحضر، و (18.8%) في الريف. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، 2011)

وترى الباحثة بأن حصة المخيمات من تلك المساعدات كانت الحصة الأكبر، بينما كانت هي الأقل في الريف، ولكن على مؤشرات الفقر كانت المخيمات هي الأعلى نسبة في الفقر وهذا يتعارض مع حجم المساعدات المقدمة، ويعود السبب في ذلك إلى ان تلك المساعدات لا تقدم مشاريع تنموية حقيقية، وإنما هي مشاريع إغاثية لا علاقة لها بالتنمية، اما فيما يتعلق بالإحصائيات فهذه الإحصائيات لا تعتبر مؤشرات حقيقة على عملية التنمية.

2.4 الدراسات السابقة

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت ظاهرة الفقر ودور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات هذه الظاهرة سواء على المستويات المحلية أو العربية أو الدولية، وقد شكلت تلك الدراسات ثروة معرفية من الخبرات والمعلومات لدى الباحثة وأفادتها بحصيلة ما توصل إليه الباحثون من قبل في دراساتهم السابقة، وقد استفادت الباحثة بشكل كبير من الآراء المتباينة في اهتمامات وتوجهات تلك الدراسات في مساعيها لوضع تصورات للحد من ظاهرة الفقر، كما أعانتها على معالجة موضوع الدراسة التي تقوم بها وتحديد فرضياتها بشكل يسهم في وضع حلول عملية في الحد من ظاهرة الفقر في المخيمات الفلسطينية من خلال المنظمات الأهلية، وقد قسمت الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

2.4.1 الدراسات العربية

1- دراسة شهاب (2013)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة، وقد أجريب الدراسة التطبيقية على المنظمات الخيرية في قطاع غزة، و لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة والاستبانة كأداة لجمع المعلومات. حيث تكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا للمنظمات الأهلية الخيرية في قطاع غزة والبالغ عددها (293) منظمة، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية عددها (213) فرداً يعملون في (63) مؤسسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذا دلالة إحصائية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من المتغيرات المستقلة (نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الإهلية بالحكومة، والمعوقات الخارجية للمنظمات الإهلية). كما تبين أن غالبية المنظمات الأهلية تلعب دوراً في مكافحة الفقر عبر تقديمها خدماتها للفقراء والأيتام، وتبين أن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية تهدف إلى جني الأرباح وتعزيز مقدرتها المالية، كما تبين عدم كفاية الموارد المالية لدى المنظمات الأهلية لتنفيذ برامجها التي تحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها العمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الأكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة وتعمل على الحد من معدلات الفقر، مع الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع.

2- دراسة (الواوي، 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور جمعية الصلاح الإسلامية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة من خلال ما تقدمه من خدمات اقتصادية وتعليمية وصحية للفئات الفقيرة، وذلك خلال الفترة (2004-2012). قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي الكمي، حيث ركزت الدراسة على استطلاع آراء المستفيدين من الجمعية من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض، حيث استخدم الباحث طريقة العينة العشوائية وتم توزيع (552) استبانة على عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الرضا قد بلغت من وجهة نظر المستفيدين على خدمات الجمعية المتمثلة في التعليم والكفالات والصحة بمتوسط (65.60%، 69.02%، 66.75%) على التوالي.

وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة جمعية الصلاح الإسلامية بتحسين وتطوير أدائها في مجالات الصحة والتعلم والكفالات لكي تساهم بشكل أكبر في تخفيض معدلات الفقر للفئات المستهدفة، كما تدعو الحكومة لأخذ دورها الفعلي في توفير المزيد من الدعم للفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع من خلال الوزارات المعنية كوزارة الشؤون الاجتماعية وكافة الجهات صاحبة الاختصاص.

3- دراسة (رضوان، 2012)

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية كحاله دراسية في مخيمات الضفة الغربية وعلاقتها بعدد من المتغيرات ولمعرفة ذلك قام الباحث بإعداد استبانته تم توزيعها على عينة طبقية عشوائية مكونه من (516) لاجئ ولاجئة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الدرجة الكلية لدور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (62.9 %) وقد كانت درجة دور اللجان الشعبية على المجال السياسي والوطني كبيرة، ودرجة متوسطة على المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي ومجال الصحة والبيئة ودرجة قليلة على المجال الثقافي والتعليمي والتربوي.

كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات المحافظة، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المهنة ، في تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية. أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على دور اللجان الشعبية كلجان خدماتية تهتم بتطوير البنى التحتية للمخيم والوقوف على المشاكل والأزمات التي يواجهها المخيم وأبنائه اللاجئين والمساهمة في حلها للوصول إلى التنمية المجتمعية الشاملة . وضرورة اعتماد اللجان الشعبية على مصادر تمويل ذاتية وليس خارجية.

4- دراسة (جرار وأبو بهاء 2011)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع الممولين من تقديم الدعم للمنظمات الأهلية الفلسطينية وسبل تحفيزهم لتمويل المنظمات، والتعرف على معوقات تمويلها، كما هدفت إلى قياس أثر التمويل الخارجي على أداء المنظمات الأهلية، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واسلوب المسح الميداني من خلال أستبانة وزعت على مجتمع المنظمات الأهلية في محافظة رام الله والبيرة في الضفة الغربية والبالغ عددها (134) منظمة. أظهرت النتائج أن دوافع تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية كانت إغائية إنسانية بالدرجة الأولى، وأظهرت وجود معوقات كبيرة للتمويل أهمها المنافسة غير البناءة بين المنظمات الأهلية وكثرتها بالإضافة إلى ضعف أدائها. وتوصلت الدراسة إلى إنه بأستثناء التمويل الأمريكي، فإن التمويل الأوروبي والعربي والإسلامي ذو أثر إيجابي على المنظمات الأهلية الفلسطينية. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تنظيم العمل الأهلي في فلسطين وضبطه، وأقترحت وسائل لتحفيز الممولين، وضرورة إقامة مشاريع مدرة للدخل وعمل تحالفات إستراتيجية واندماجات فيما بينها بهدف التخفيف من اعتمادها على التمويل الخارجي.

5- دراسة (شتات والكفارنة، 2010).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة الذي يواجه الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة الى ما خلفته الحرب الأخيرة على أبناء القطاع من قتل ودمار وخراب وتهجير، تمثلت عينة الدراسة في المنظمات المدرجة في شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة، وبلغ عددها (61) منظمة. وقد استخدم الباحثان أسلوب المنهج الوصفي التحليلي على أساس المسح الشامل لعينة الدراسة من وجهة نظر مدراء تلك المنظمات، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج والتوصيات يمكن الإشارة الى أهمها فيما يلي:

أن التنسيق بين المنظمات الأهلية مازال ضعيف ويحتاج الى آليات تعزيز وتطوير عملية، من أجل تقليص نسبة البطالة والفقر في قطاع غزة. اعتبر إغلاق المعابر معيق بصورة واضحة في وصول الاحتياجات اللازمة للفئات المحتاجة والمهمشة، وقد أوصى الباحثان بتوزيع الموارد المتاحة بطريقة شفافة وعادلة. ووجد أن التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية أيضاً ضعيف ويحتاج الى تطوير من أجل مساندة الفئات المحتاجة والمهمشة، وقد أوصى الباحثان بضرورة مبادرة الجهات الحكومية بالتنسيق مع المنظمات الأهلية المؤثرة من اجل مساندة تلك الفئات وعدم التركيز على الإجراءات الإدارية والقانونية فقط.

6- دراسة (ابو دقة، 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الكفاءة و الفاعلية و تقييم الأداء للمؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة لضمان نجاح عملية جلب الأموال، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، و الذي استند على استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم توزيع الإستبانات على عينة عشوائية مكونة من (80) جمعية من الجمعيات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

وقد تبين من نتائج البحث أن لدى الجمعيات وعي كبير بأهمية قياس الكفاءة و الفاعلية عن أعمالها ومدى ارتباطه الوثيق بعملية جلب الأموال، كما تبين من خلال الدراسة أهمية وجود خطة إستراتيجية للجمعيات تساعدها على رسم خطة عمل لتحقيق أهدافها الخاصة و العامة، إلا

أننا نجد ضعف في مشاركة الفئة المستفيدة و أعضاء مجلس الإدارة و العاملين في الجمعيات في عملية إعداد الخطة الإستراتيجية مما يقلل من مدى الالتزام و انتماء تلك الأطراف بالخطة الاستراتيجية للجمعية. وأوصت الدراسة بضرورة حث إدارة الجمعيات على ضرورة العمل على قياس الكفاءة و الفاعلية عن أعمالها، الذي بدوره يزيد من قدرتها على جلب الأموال، وحث الجمعيات على تعزيز استخدام النظام المحاسبي الموحد مما يعزز قدرتها على جلب الأموال اللازمة لتنفيذ أنشطتها و برامجها.

7- دراسة (سعد و جودة، 2008).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المنظمات الأهلية في التنمية، وعلى آليات نشر البرامج والنشاطات ووصولها للفئات المستهدفة، والتعرف على أداء المنظمات الأهلية وتقييمها. أعمدت الدراسة على الأستبيان كأداة لجمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من مصادرها، وأستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، تمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، خلُصت الدراسة إلى:

أرتبطت نشأة مؤسسات العمل الأهلي تاريخياً بالجانب الإغاثي والخيري، وتوجهها نحو تقديم المساعدة للفقراء والمحتاجين، كما تسعى لأن يكون هناك قوانين للرعاية الاجتماعية تكفل توفير مصدر دخل للأسرة المتضررة بفعل الحصار والاحتلال تعتمد بمنهجيتها على التنمية بعيداً عن الإغاثة العمياء، كما تسعى لوضع برامج واستراتيجيات تنموية للحد من الفقر.

وأوصت الدراسة بإعداد الخطط وفقاً لأهداف المؤسسة وليس وفقاً للتمويل المتوفر. وإشراك القاعدة المجتمعية بشكل حقيقي وفاعل. والتأكيد على مبدأ الرقابة الصارمة على المؤسسات في تنفيذ البرامج و متابعتها، ووضع الخطط والآليات التي تتناسب مع الإمكانيات ومراقبة تنفيذها وتقييمها بكل شفافية.

8 - دراسة (ملاوي، 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية من مختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. والتعرف على معيقات عملها، وإلى بيان أوجه القصور في عملها. وخلصت الدراسة إلى:

- أن هذه المنظمات تسهم في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل.

- إن هذه المنظمات تعمل على تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية هذا فضلاً عن توعية أفراد المجتمع بأهمية تنظيم النسل وتقديم الوسائل لذلك إما بأسعار رمزية أو بصورة مجانية مثل جمعيات تنظيم الأسرة ومراكز الأمومة والطفولة.

- وأشارت الدراسة إلى أن من أهم معوقات عمل هذه المنظمات هو صعوبة الحصول على التمويل، إذ إن منظمات العمل المدني في مختلف أنحاء العالم تواجه هذه المشكلة وخاصة أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر بكثير من إمكانياتها المادية المتاحة.

- وبيّنت الدراسة إلى أن أهم نقاط ضعف هذه المنظمات هو الانتقال إلى برامج عمل ورؤى واضحة، حيث تفتقر منظمات العمل التطوعي بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها.

9- دراسة (يوسف، 2007)

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الشباب في المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية، وكانت عينة الدراسة متطوعي المؤسسات الشبابية التابعة لمركز بيسان للبحوث والإنماء، ضمن مشروع ركن الجوار، المنفذ بالشراكة مع أوكسفام كويبيك وبتنويل من الوكالة الكندية للتنمية. تمثل مجتمع الدراسة في متطوعي المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث وأعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الأستبيان كأداة لجمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك ضعف في مشاركة الشباب في رسم السياسات داخل المؤسسات، وإن إمكانيات المؤسسات سواء ضعف التمويل، أو نقص الموارد المحلية والاعتماد شبه الكلي على الدعم الخارجي، تعمل على خلق عائق حقيقي أمام الشباب لتحقيق احتياجاتهم . ويرون أيضاً أن مشروع ركن الجوار ساعد في الرفع من قدراتهم . ووصفوا البرامج المقدمة من قبل المؤسسات، أنها تفتقر لوجود البرامج الجاذبة لأهتمامات الشباب وهواياتهم، ويرون أن هذه البرامج تتصف بالارتجالية، وكونها تنفذ رؤية الممول فهي بعيدة عن الواقع الفلسطيني. لكن استطاع مشروع ركن الجوار مساعدة الشباب ليكون لهم تمثيل أكبر في الهيئات الإدارية، وفرض عمل تشاركي ما بين الشباب والإداريين داخل المؤسسة. بالإضافة لإكسابهم مهارات بالتخطيط للمستقبل وتمكين وتقوية الذات وزيادة المواطنة والتمسك بالحقوق والواجبات، ورفع مستوى الإحساس الوطني والانتماء.

10- دراسة (مقداد والهندي، 2006)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية في فلسطين، والتعرف على معيقات الدور التنموي للمنظمات الأهلية في فلسطين. وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على (150) من مجتمع الدراسة من العاملين في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة. أما أداة الدراسة فهي الأسئلة التي تم توزيعها على (150) عامل وعاملة في المنظمات الأهلية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. عفوية البرامج التي تقوم بها المنظمات بلا خطة تنموية أدت إلى تشتيت جهودها.
2. ضعف التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في فلسطين والجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية سبب من أسباب فشل الجمعيات في تحقيق التنمية.
3. انتماء عدد كبير من الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة للأحزاب السياسية أدى إلى تسببها بالدرجة الأولى ودخولها في صراعات حزبية أبعدتها عن جوهر عملها.
4. عدم وجود علاقة واضحة بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص أدى إلى تبديد الجهود. وأوصت الدراسة بأنه يجب أن يرتبط عمل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين ببرامج تنموية منظمة يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية بعيداً عن العقوبة وردود الأفعال.

11- دراسة (قنديل، 2006).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات الأهلية العربية والجمعيات الخيرية في التعامل مع مشكلة الفقر، كما هدفت إلى التعرف على واقع العمل الأهلي في هذه البلدان، وتقييم الدور الذي تقوم به لمكافحة الفقر، لدعمه وتطوير فعاليته. وتمثلت عينة الدراسة على دليل لدراسة حالة جمعيتين أهليتين في كل دولة عربية، إحداهما تنجز العمل الأهلي بتوجه رعائي، بينما تنجز الأخرى العمل الأهلي بتوجه تنموي، وقد رصدت الدراسة عدة نتائج منها :

- رصدت الدراسة دور فعال ومؤثر للمنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر من خلال المشروعات الصغيرة التي تؤسسها، والقروض الصغيرة التي استفاد منها ملايين الفقراء في الدول العربية ((2) مليون مواطن في مصر، (170) ألف مواطن في الأردن).

- كشفت الدراسة عن عدم اتفاق خريطة توزيع الفقر مع خريطة التوزيع الجغرافي لمؤسسات المجتمع المدني، حيث تتركز المنظمات الأهلية في الحضر مقارنة بالريف، على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء في الريف.

-كشفت الدراسة عن ارتباط الفقر بتدني مستوى التعليم وباعتلال الصحة، ومن هنا كان اهتمام المنظمات الأهلية العربية بهذين المجالين لارتباطهما المباشر وتأثيرهما على التنمية البشرية والنهوض بالفقراء، أما الرعاية الصحية فهي أحد المجالات التي تنشط فيها المنظمات الأهلية العربية من خلال توفير الكوادر الصحية، الأدوية، المعدات الطبية، بناء وتأسيس المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية. ورصدت الدراسة استمرار التوجه الإنمائي في بعض الدول العربية نتيجة لظروف الاحتلال أو بسبب الحرب الأهلية والظروف البيئية (فلسطين، السودان).

12- دراسة (مهنا، 2001)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وتقييم العمل المؤسسي الأهلي وشبه الأهلي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وإلى قياس مدى الارتباط بين البنى المؤسسية المختلفة والأوضاع المعيشية، ويهدف أيضاً إلى قياس مدى الارتباط ما بين الإمكانيات المتاحة بالمسؤوليات والأولويات التنموية وأحتياجات المخيمات وسكانها، كما تسعى الدراسة إلى تشخيص المشكلات التمويلية للمؤسسات الأهلية وشبه الأهلية.

تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الأهلية وشبه الأهلية القائمة في ثلاثة عشر مخيماً للاجئين الفلسطينيين في الأردن، وقد تم اختيار (57) مؤسسة كعينة للدراسة، وتم استخدام الأستبانة والمقابلة كأداة لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، وخُصت الدراسة إلى أن الدور التنموي الذي تقوم به غالبية المؤسسات ما زال بسيطاً ولا يرتقي إلى ما يمكن تسميته دوراً تنموياً، إذ ينحصر في عقد دورات تدريب على الخياطة والحياسة وفن التجميل. تستهدف المؤسسات بنشاطاتها كافة القطاعات في المجتمع، ما عدا قطاعي العمال والطلاب، حيث حتى عام (2000) لم تؤسس أي منظمة للعناية بهذين القطاعين، ما عدا ما تعلنه بعض المؤسسات من إنها تقدم مساعدات وقروض لبعض الطلبة المحتاجين.

أظهرت الدراسة أن المؤسسات الأهلية لم تستطع التأثير بفعالية على أداء وسياسات المؤسسات الدولية مثل الأونروا، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون المخيمات. بينت الدراسة أن ما نسبته (74%) من المؤسسات طرأ تغيير على برامجها وخدماتها، وتبين أن أكثر من نصف المؤسسات قد شهدت تغيرات سلبية وتراجعت خدماتها وأنخفض عدد المنتسبين إليها. ويعود السبب إلى تدني مستوى الخدمات التي قدمتها المؤسسات وإلى تردي أوضاعها والإحباط الذي أصاب بعض نشطاءها.

13- دراسة سعيد (2000).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العمل المؤسسي في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يسعى البحث إلى التعامل مع مجموعة من المحاور التي تشكل جوهر العمل المؤسسي من حيث الرؤى التنموية للقائمين على هذه المؤسسات، وتقييمهم لأهم التحديات التي تواجه اللاجئين وخصوصاً في مجال الأحوال المعيشية، بالإضافة إلى البحث في إمكانات المؤسسات والمعوقات التي تقف عائقاً في وجه تحقيقها لأهدافها. أما مجتمع وعينة الدراسة فقد شمل جميع المؤسسات العاملة في المخيمات والبالغ عددها (153) مؤسسة موزعة على (33) مخيم فلسطيني بواقع (61) مؤسسة في قطاع غزة (92) مؤسسة في الضفة الغربية، واستخدم فريق البحث الإستمارة والمقابلة لجمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وخُصت الدراسة إلى أن هناك موقف عام ناقد لدور كافة المؤسسات الوطنية (الحكومية والأهلية) والمؤسسات الدولية بالنسبة لأدائها من حيث تقديم الخدمات للمخيمات ومن حيث خدماتها لقضايا اللاجئين.

2.4.2 الدراسات الأجنبية

1- دراسة الإيكو الأوروبية (2012)

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المنظمة في دعم وإغاثة اللاجئين في العالم، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اكثر من (50%) من اللاجئين في العالم يعيشون في مناطق مدنية وذلك بفضل دعم المنظمات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني في دعم اللاجئين حول العالم والتنسيق مع الدول المستضيفة، كما وتوصلت الدراسة الى ان منظمة الإيكو تقوم بتقديم مساعدات متنوعة للاجئين مثل تأمين المأوى، وتقديم الغذاء، ومواد غذائية وخدمات صحية عديدة كالتطعيم من الأوبئة والتعليم، وتقديم الدعم النفسي للسكان اللاجئين حول العالم.

2- دراسة (Ferguson, 2011)

وهي بعنوان "تعزيز دور منظمات الـ ANGOS والمجتمع المدني في الحد من ظاهرة الفقر: التحديات والفرص، وقد أوضحت الدراسة ان المجتمع المدني بحد ذاته لا يمكنه القضاء على الفقر، بل يجب ان يعمل في شراكة مع الحكومات والمؤسسات الأخرى بالإضافة الى ان يكون واحدا من الشركاء وليس مجرد خادم لتنفيذ مخططات من الحكومات والشراكات الخاصة، وناقشت هذه الدراسة التوسع في دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني على ثلاث محاور محددة ذات العلاقة بالقضاء على الفقر، وهي: التقنية والمالية والسياسية. كما وناقشت الدراسة انه من اجل القضاء على الفقر يجب مشاركة الأطراف الذين تتأثر حياتهم بالقرارات ويمكن ان يحدث هذا فقط عندما يكون هناك بيئة تمكينية تهدف الى تعزيز هذه الشراكة.

3- دراسة (Hashem& Montesquiou, 2011)

سلطت هذه الدراسة الضوء على الدروس المستفادة من المنهجية التي قامت بتبنيها BRAC (Bangladesh Rural Advanced Committee) وهي عبارة عن منتالية مكونة من خمس مراحل للمساعدة في خروج عدد كبير من الأسر في بنغلادش من دائرة الفقر المطقع، وإمكانية تطبيق عمل هذه المنهجية خارج بنغلادش. حيث تم استهداف عشر برامج في ثمانية دول تختلف في بيئتها الإقتصادية والثقافية والإجتماعية. وقد كان البرنامج مبني على خمس مراحل تتمثل في الإستهداف الجيد للأسر الفقيرة جدا، وتوفير الأمن الغذائي، وتشجيع المشاركين على

الإذخار، ونقل الأصول للمشاركين للمساعدة في البدء بأنشطة اقتصادية مستدامة، وتدريب المشاركين على المهارات الإدارية وعقد جلسات توعوية صحية واجتماعية. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نسبة الأمان الغذائي زادت بمقدار النصف، كما وزادت كمية الأصول التي يمتلكها المشاركون، كما وزادت ثقة النساء بأنفسهن وقدرتهن على رعاية ابنائهن وتوفير احتياجاتهم الأساسية واصبحن أكثر ايجابية.

4- دراسة (Sample, 2011)

هدفت الدراسة الى بيان تطور ونمو مجال الإقراض متناهي الصغر ومدى نجاحه في خروج الأسر من دائرة الفقر المدقع على مستوى عالمي، بالإضافة الى تحديد التحديات والانتقادات التي واجهت هذا المجال. كما أنها دعت الى حملة مدتها (10) سنوات لإخراج مائة مليون أسرة من دائرة الفقر المدقع على نحو مستدام. وكان من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر تفتقر الى الشفافية الكاملة، كما أنها ابتعدت عن هدفها الرئيس في مساعدة الفقراء وأصبحت المنافسة مع المؤسسات الشبيهة هي أولى اهتماماتها.

5- دراسة (Mihaly, 2009)

تناولت هذه الدراسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر من خلال الدور الذي لعبته المنظمات الأهلية في التنمية في منطقة شمال رومانيا، حيث شاركت تلك المنظمات من خلال أنشطتها في مجال الخدمات الإجتماعية، وانعكس هذا من خلال الاستجابة للمنظمات غير الحكومية من الفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا كالأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ومن خلال البحث وجد ان المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تمكين المهمشين تلعب دورا قويا بشكل خاص في تلبية احتياجات الفقراء، وتحقق تنمية ملحوظة في المنطقة الجغرافية التي شملتها الدراسة شمال رومانيا، وقد لوحظ بشكل عام ان المنظمات غير الحكومية لا تزال تعاني من عدم وجود موارد مالية كافية وتوفر الدولة فقط دعما محدودا لها، ويتم الاعتماد على المانحين الأجانب، والذين انسحبوا تدريجيا من المنطقة الجغرافية المستهدفة، مما ادى الى تعقيد الوضع بشكل أكبر. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: ان هنالك مشاركة هامة وفاعلة للمنظمات غير الحكومية غير الربحية في توزيع الخدمات

الاجتماعية على شريحة الفقراء، الا أنها لا تزال هذه المنظمات تعاني من قلة الدعم المالي، وشح الموارد المالية، وتوصلت الدراسة كذلك الى ان المنظمات غير الحكومية تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها ان تساعد في القضاء على الفقر، من خلال دعم الفقراء مباشرة من خلال مشاريع ايجاد فرص عمل.

6- دراسة (Suharko, 2007)

تناولت هذه الدراسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من ظاهرة الفقر الريفي كحالة دراسية في الهند واندونيسيا، وتبين هذه الدراسة ان التدخل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في الحد من ظاهرة الفقر أدى الى تغيير في حياة الفقراء في البلدان النامية، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ البرامج المبتكرة، كما انها عززت من جودة حياة الفقراء، ويسرت للفقراء التوصل الى موطئ القدم الأول على سلم التنمية، وتوصلت الدراسة في نتائجها الى ان هذه المنظمات تساهم والى حد كبير في الحد من ظاهرة الفقر، وتحسين مستوى حياتهم بشكل جيد.

2.4.3 التعقيب على الدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة مكتملة لما قام به عدد من الباحثين والدارسين في المجتمعات العربية والأجنبية، كما أنها تهتم بمجالات وأبعاد مختلفة عما سبق الحديث عنه من نتائج دراسات حيث ستركز هذه الدراسة على الدور التنموي للمنظمات الأهلية في مخيمات اللجوء للحد من ظاهرة الفقر في هذه المخيمات، من وجهة نظر اللاجئين أنفسهم.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة يمكن ملاحظة ما يلي:

- أكدت دراسة كل من (ملاوي، 2010)، و(سعيد، 2012)، (مهنا، 2001)، (شتات والكفارنة، 2010)، (شهاب، 2013) ودراسة (Sample, 2011) على موقفها الناقد لدور كافة المؤسسات الوطنية (الحكومية والأهلية) والمؤسسات الدولية بالنسبة لأدائها من حيث تقديم الخدمات للمخيمات ومن حيث خدمتها لقضايا اللاجئين.

- أجمعت دراسة كل من (مقداد والهندي، 2006)، (شتات والكفارنة، 2010)، (شهاب، 2013)، (جرار وابو البهاء، 2011)، (يوسف، 2007)، ودراسة (Mihaly, 2009)،

على أن من أهم معيقات عمل هذه المنظمات هو صعوبة الحصول على التمويل، إذ إن منظمات العمل المدني في مختلف أنحاء العالم تواجه هذه المشكلة وخاصة أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر بكثير من إمكانياتها المادية المتاحة.

- أنفقت دراسة كل من (شتات والكفارنة، 2010)، (مقداد والهندي، 2006)، ودراسة (أبو دقة، 2009) على أن أهم نقاط ضعف هذه المنظمات هو الافتقار إلى برامج عمل ورؤى واضحة، حيث تفتقر منظمات العمل التطوعي بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها.

- أجمعت دراسة كل من (Sample, 2011)، (سعد وجود، 2008)، ودراسة (يوسف، 2007) على وجود ثغرات في إدارة المنظمات الأهلية في فلسطين، كضعف وغياب الرقابة الإدارية والمالية وندرة إجراء الانتخابات الدورية، وإقصاء عنصر الشباب والمرأة من المواقع القيادية وضعف المساءلة والشفافية في العمل، إضافة إلى اعتمادها على التمويل السياسي المشروط لإضعاف دورها ومكانتها السياسية والتنظيمية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل وخارج الوطن.

- أشارت دراسة (Ferguson, 2011) و(مقداد والهندي، 2006) على أن هنالك ضعف في التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في فلسطين والجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية، وعدم وجود علاقة واضحة بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص.

- تنوعت الدراسات في المنهجية المستخدمة، لكن معظمها استخدم المنهج الوصفي والمنهج الكمي التحليلي.

- فيما يتعلق بأدوات الدراسة نجد أن معظم الدراسات اعتمدت على الاستبانة والمقابلات الشخصية كأدوات لجمع البيانات.

- أظهرت دراسة كل من (مقداد والهندي، 2006)، (شهاب، 2013)، (جرار وابو البهاء، 2011)، (شهاب، 2013)، (Sample, 2011)، (سعيد، 2012)، ودراسة (مهنا، 2001)، أن المؤسسات الأهلية لم تستطع التأثير بفعالية على أداء وسياسات المؤسسات الدولية مثل الأونروا، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون المخيمات. وتبين أن

أكثر من نصف المؤسسات قد شهدت تغيرات سلبية وتراجعت خدماتها وأنخفض عدد المنتسبين إليها. ويعود السبب إلى تدني مستوى الخدمات التي قدمتها المؤسسات وإلى تردي أوضاعها والإحباط الذي أصاب بعض نشطاءها.

- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء فكرة الدراسة، حيث وجدت الباحثة من خلال هذه الدراسات إن المنظمات الأهلية تعاني من أزمات عديدة وخصوصا في فلسطين، وكذلك استفادت الباحثة من هذه الدراسات من خلال الاطلاع على التجارب الحديثة في الدور التنموي للمنظمات الأهلية والاطلاع على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات والانتقاء منها بما يتناسب مع موضع البحث.

الفصل الثالث (إجراءات الدراسة)

تم في الفصل السابق عرض للإطار النظري والدراسات السابقة، ويعرض الفصل الحالي منهجية الدراسة، ويهدف إلى التعريف بمجتمع الدراسة والعينة والأداة التي ستستخدم لجمع البيانات، والتحقق من صدقها وثباتها، كما يهدف هذا الفصل إلى تقديم وصف للإجراءات التي ستتبعها الباحثة في تنفيذ الدراسة الحالية، ووصف متغيراتها المستقلة والتابعة، إضافة إلى بيان المعالجة الإحصائية التي ستعتمدها الباحثة في الإجابة عن أسئلة الدراسة.

3.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يناسب هدف الدراسة موضع البحث، والذي يعمل على أستقصاء النتائج وتحليلها وتفسيرها وتوضيح العلاقات بين أسبابها ونتائجها.

3.2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من لاجئي محافظة بيت لحم والموزعين في ثلاث مخيمات وهي (مخيم الدهيشة، ومخيم العزة، ومخيم عايدة)، ومدراء المؤسسات الأهلية العاملة فيها، أنظر الملحق رقم (3.1) والجدول ادناه يبين أعداد اللاجئين في تلك المخيمات وذلك وفق دراسة (غازي الصوراني، 2012):

جدول (3.1): اعداد اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم

اسم المخيم	عدد السكان
مخيم الدهيشة	13,330
مخيم عايدة	4,841
مخيم العزة	1,030
المجموع	19,201

3.3 عينة الدراسة:

تم الاعتماد على عينتين، العينة الأولى خاصة باللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم، حيث تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة والجدول رقم (3.2) يوضح كيفية أخذ عينة الدراسة.

جدول (3.2): اختيار أفراد عينة الدراسة

المخيم	العدد	النسبة المئوية 0.0156
الدهيشة	13,330	208
عايدة	4,841	75
العزة	1,030	17
المجموع	19200	300

تم توزيع الإستبانة على (300) فرد من المخيمات، وتم استرجاعها جميعها.

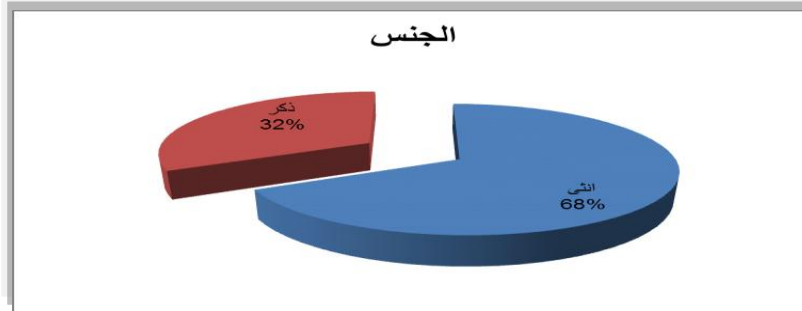
العينة الثانية: تتمثل في مدرء المؤسسات الأهلية العاملة في مخيمات مدينة بيت لحم، حيث بلغ عدد أفراد العينة (10) مدرء من كلا الجنسين، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة.

المخيم	عدد المؤسسات العاملة في مخيمات محافظة بيت لحم	عينة الدراسة
الدهيشة	21	6
العزة	5	2
عايدة	4	2
المجموع	30	10

3.4 خصائص عينة الدراسة

جدول (3.3): الأعداد والنسب المئوية لمتغير الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
67.7%	203	ذكر
32.3%	97	انثى
100.0%	300	المجموع

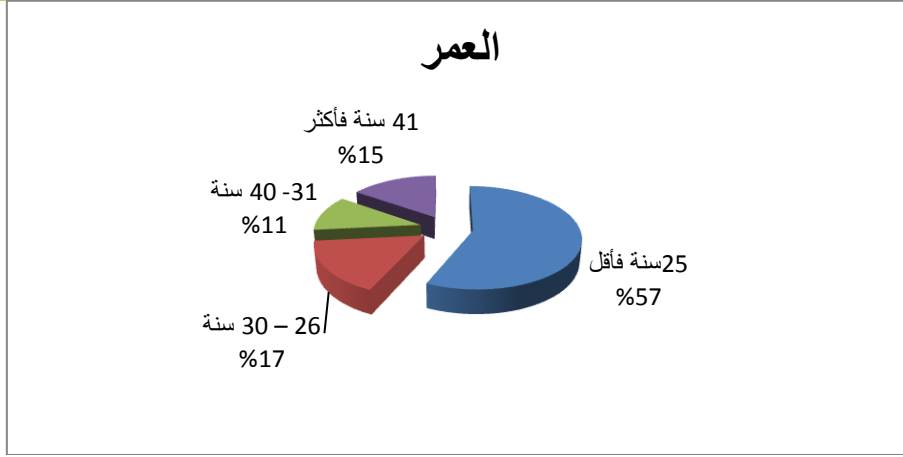


شكل 3.1 : النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة الذكور كانت 68% ونسبة الإناث كانت 32%، وهذا بسبب تواجد الإناث في البيوت بسبب نسبة البطالة العالية في أوساط النساء مقارنة مع الرجال.

جدول رقم(3.4): الأعداد والنسب المئوية لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
25 سنة فأقل	170	56.7%
26 - 30 سنة	50	16.7%
31 - 40 سنة	34	11.3%
41 سنة فأكثر	46	15.3%
المجموع	300	100.0%

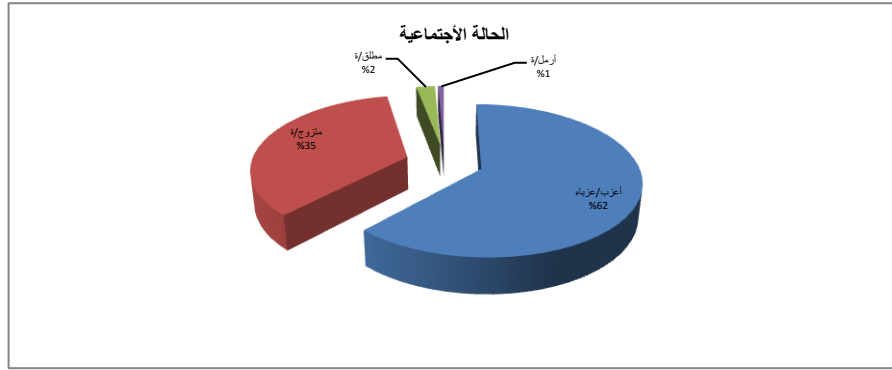


شكل 3.2: النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

يتضح من الجدول أعلاه بأن الفئة العمرية (25) سنة فأقل كانت النسبة الأكبر حيث بلغت (57%) وهذا يدل على أنه مجتمع فتي.

جدول رقم(3.5): الأعداد والنسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الاجتماعية
62.0%	186	أعزب/عزباء
35.0%	105	متزوج/ة
2.3%	7	مطلق/ة
0.7%	2	أرمل/ة
100.0%	300	المجموع



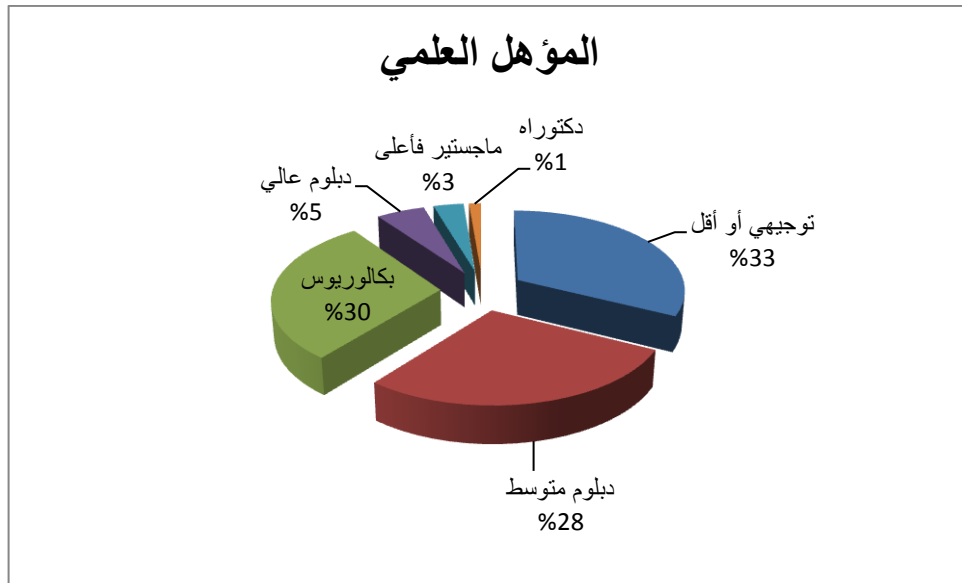
شكل 3.3: النسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة العزوبية بين اوساط الشباب والشابات كانت هي النسبة الأكبر ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الأمكانيات المادية وحالة الفقر وعدم القدرة على الزواج

بسبب تكاليفه العالية

جدول رقم(3.6): الأعداد والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
32.3%	97	توجيهي أو أقل
28.3%	85	دبلوم متوسط
29.3%	88	بكالوريوس
5.3%	16	دبلوم عالي
3.3%	10	ماجستير فأعلى
1.3%	4	دكتوراه
100.0%	300	المجموع

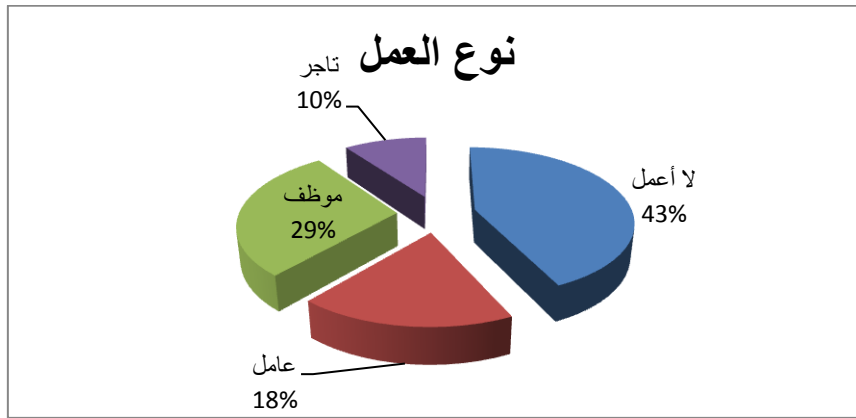


شكل 3.4: عدد افراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة الحاصلين على شهادات علمية أعلى من ثانوي هي الأعلى حيث بلغت (67%) من عينة الدراسة وهذا يدل على انتشار التعليم في المخيمات وبإن الأفراد متعلمين.

جدول رقم(3.7): الأعداد والنسب المئوية لمتغير نوع العمل

النسبة المئوية	العدد	نوع العمل
43.0%	129	لا أعمل
18.3%	55	عامل
28.7%	86	موظف
10.0%	30	تاجر
100.0%	300	المجموع



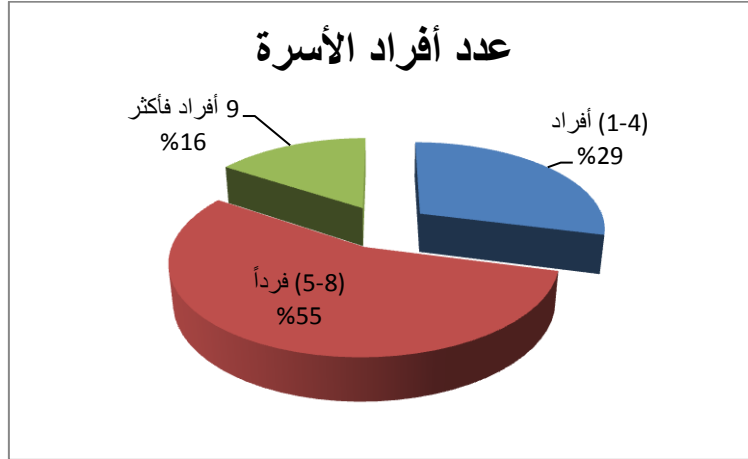
شكل 3.5: النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع العمل

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن نسبة العاطلين عن العمل قد بلغت (43%) من عينة الدراسة وهي نسبة كبيرة وتدل على مقدار البطالة الموجودة في أوساط المخيمات، ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر فرص عمل، وكانت نسبة العمال (18%)، وهي نسبة قليلة مقارنة مع نسبة الموظفين، ويعود السبب في ذلك إلى الإغلاقات الإسرائيلية على خروج العمال على إسرائيل.

جدول رقم(3.8): الأعداد والنسب المئوية لمتغير عدد أفراد الأسرة

النسبة المئوية	العدد	عدد أفراد الأسرة
29.0%	87	(4-1) أفراد
55.3%	166	(8-5) فرداً

15.7%	47	9 أفراد فأكثر
100.0%	300	المجموع

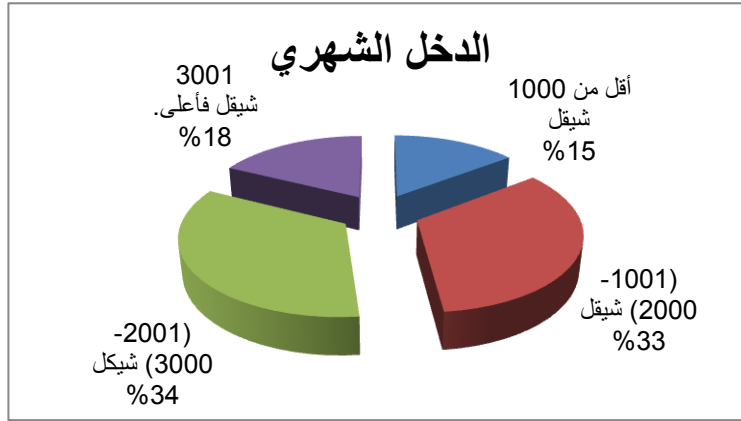


شكل 3.6 : النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة

يتضح من الجدول أعلاه بأن الأسر التي تتكون من (5-8) أفراد كانت النسبة الأعلى وهي ذات حجم كبير إلى متوسط وبالتالي نلاحظ أن تلك الأسر مكتظة بالأفراد، في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، ويلاحظ أيضاً الأسر الكيية الحجم كانت أقل نسبة وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة وهذا يدل على توجه نحو تصغير حجم الأسرة.

جدول رقم (3.9): الأعداد والنسب المئوية لمتغير الدخل الشهري

النسبة المئوية	العدد	الدخل الشهري
14.7%	44	أقل من 1000 شيقل
33.7%	101	شيقل (1001-2000)
34.0%	102	شيقل (2001-3000)
17.7%	53	شيقل فأعلى. 3001
100.0%	300	المجموع



شكل 3.7: النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن نسبة (15%) من العائلات دخلها الشهري أقل من (1000) شيكل وهذا الدخل ربما يكون مساعدات من قبل الأونروا، بينما نجد أن نسبة (67%) ينحصر الدخل الشهري فيها ما بين (1000 - 3000) شيكل وهي النسبة العظمى، وهذا الدخل قريب جداً من خط الفقر والبالغ 2400 شيكل (معهد ماس، 2010)، وهذا يدل على الفقر الشديد في المخيمات.

3.5 أداة الدراسة

1- تم الاعتماد على الإستبانة لجمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتكونت الإستبانة من ثلاثة أقسام كما في ملحق (3.2):

القسم الأول: تمثل في الصفات الديموغرافية لعينة الدراسة وهي (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، الدخل، نوع العمل) أما القسم الثاني فتكون من فقرات الإستبانة والبالغ عددها (54) فقرة وجاءت في أربعة مجالات هي:

المجال الأول: الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات.
المجال الثاني: نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات
المجال الثالث: المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات.

المجال الرابع: آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات.

القسم الثالث: وتمثل في سؤال دراسة مفتوح حول المعايير التي تستخدمها المنظمات الأهلية في تحديد الأسر الفقيرة في المخيمات.

2- المقابلة: وتم استخدامها لجمع البيانات من مدراء المنظمات الأهلية العاملة في مخيمات محافظة بيت لحم، وتكونت المقابلة من عشرة أسئلة. أنظر ملحق (3.3)

3.6 صدق الأداة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أولاً: صدق المحكمين

عرضة الباحثة الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (3) من الاساتذة، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (3.4)، وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية انظر الملحق رقم (3.2).

ثانياً: صدق المقياس

1- الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

جدول (3.10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الأول والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تأمين الرعاية الصحية بأجور رمزية.	.643**	.000
2	دعم المعاقين في المخيمات.	.597**	.000
3	تمويل إنشاء مراكز صحية مجهزة بكافة الإمكانيات.	.560**	.000
4	تنظيم أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم.	.556**	.000
5	عقد دورات للتوعية الصحية (بوسترات، كتيبات، اعداد مواد إعلامية).	.574**	.000
6	تدعم طلبة المدارس (تأمين الحقيبة المدرسية والزي المدرسي والاحتياجات التعليمية المختلفة، تدفع رسوم مدرسية، تساهم في طباعة الكتب).	.536**	.000
7	تأهيل المدارس (الترميم، وتجهيز الأقسام والمختبرات والحاسوب والمكتبات).	.527**	.000
8	تعمل على ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، (دعم صندوق الطالب المحتاج).	.466**	.000
9	تكريم الطلبة المتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق والإبداع.	.421**	.000
10	تعمل على معالجة الأمية (إنشاء مراكز لتعليم الأمية).	.544**	.000
11	توفير مكتبات داخل المخيمات أو عمل اشتراك للأفراد في مكتبات خارجية.	.477**	.000
12	إنشاء مراكز لتعليم الحاسوب لمواكبة التطور التكنولوجي.	.497**	.000
13	توفير رياض أطفال ومدارس في المخيم.	.419**	.000
14	تعالج ضعف التحصيل عند الطلبة في مدارس الوكالة (التعليم المساند).	.365**	.000
15	تعقد ندوات لمعالجة تسرب الطلبة من المدارس.	.447**	.000
16	تعمل على تطوير المناهج .	.492**	0 .000

17	تأهيل الجرحى والمعتقلين المحررين بتدريبهم وتهيئتهم لممارسة حياتهم بشكل طبيعي.	.519**	.000
18	دعم التدريب المهني للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم ومن التمويل المقترح لإعانتهم.	.492**	.000
19	دعم المشاريع الصغيرة الإنتاجية في المخيمات.	.557**	.000
20	إعطاء الأولوية للاجئين في التشغيل في المشاريع التي تنفذها داخل المخيمات.	.444**	.000
21	خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر الشديد.	.457**	.000
22	إنشاء مرافق عامة لخدمة سكان المخيم.	.426**	.000
23	توفير الميزانيات اللازمة من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان المخيم	.514**	.000
24	تطوير البنية التحتية للمخيمات (تعبيد الشوارع والأزقة وإنارتها وتحسين خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي).	.382**	.000
25	تفعيل الاقتصاد المنزلي عبر مشاريع صغيرة للأهالي تساهم في رفع المعاناة	.511**	.000

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال الأول هي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

جدول (11.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال "الثاني" والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تساهم في الحد من تسرب الطلبة اللاجئين في المدارس.	.332**	.000
2	تقدم خدمات التنظيم الأسري لتلافي مشكلة الكثافة السكانية العالية في المخيمات.	.726**	.000
3	تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في المخيمات.	.665**	.000
4	تتبنى المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة.	.629**	.000

5	تغطي المشاريع الموسمية معظم الأسر الفقيرة في المخيم عند تنفيذها.	.593**	.000
6	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنمية تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة	.642**	.000
7	تحرك المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	.599**	.000

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال الثاني هي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

جدول (3.12): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال "الثالث" والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	التبذير في الموارد المالية في المؤسسات الأهلية في المخيمات.	.361**	.000
2	الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات.	.631**	.000
3	ارتباط نشاطات المؤسسة الأهلية بالتمويل الخارجي للمؤسسة	.298**	.000
4	عدم توفر المناخ الآمن لإتمام المشاريع الممولة.	.310**	.000
5	غياب الرؤية الإستراتيجية التنموية للمؤسسات الأهلية.	.296**	.000
6	عدم توفر نماذج ناجحة للتشبيك ما بين المؤسسات.	.275**	.000
7	الافتقار إلى الكفاءات البشرية.	.298**	.000
8	العائق الحزبي يحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية	.159**	.00
9	طبيعة العلاقة بين السلطة والمؤسسات الأهلية.	.115*	.04
10	غياب الدعم الرسمي "الحكومي".	.283**	.000

11	ارتباط التمويل بأجندات خارجية.	.250**	.000
12	التنافس غير الصحي القائم بين المؤسسات على مصادر التمويل.	.350**	.000
13	التنافس بين المؤسسات الأهلية وبين السلطة على مصادر التمويل.	.200**	.000
14	ضعف التمويل الذاتي للمؤسسة.	.208**	.000

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال الثالث هي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

جدول (13.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الرابع" والدرجة الكمية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	توفير مرافق مجتمعية متعددة الأغراض لتنظيم المناسبات المتنوعة	.275**	.000
2	إعادة هيكلة البيئة التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني .	.685**	.0000
3	وضع برامج تتسجم مع متطلبات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية	.560**	.0000
4	بلورة نماذج تنموية للمقاومة فيما يعرف "بالتنمية المقاومة".	.563**	.0000
5	عقد ندوات من خلال متخصصين حول احتياجات اللاجئين.	.515**	.0000
6	نشر التقارير المالية والفنية للمؤسسات الأهلية من أجل الشفافية.	.592**	.0000
7	حشد الإعلام المحلي والخارجي.	.514**	.0000
8	تكثيف العمل البحثي والمسحي في جمع البيانات.	.503**	.0000

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجال الرابع هي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة الفقرات والمجال التي تنتمي إليه، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجال.

2- الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (3.14) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (3.14): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من المجالات والدرجة الكلية

مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	المجال
0.00	.514**	الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات
.000	.770**	نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات
.012	-.145*	المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات
.001	.184**	آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات
.000	.904**	الدرجة الكلية

يتبين من نتائج معامل الارتباط في الجدول بأن القيمة الاحتمالية لكافة فقرات المجالات هي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني وجود ارتباط بين كافة فقرات المجالات التي تنتمي إليها، ما يعني صدق الاتساق الداخلي لهذا المجالات.

3.7 ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال: معامل ألفا كرونباخ: "Cronbach's Alpha Coefficient" ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (3.15).

جدول (3.15): معامل ألفا كرونباخ: Cronbach's Alpha Coefficient

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات	25	7.9
نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات	7	.93
المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات	14	.87
آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات	8	.92
الأداة الكلية	54	0.95

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيم كرونباخ ألفا لجميع المجالات كانت عالية جداً، وبلغ معامل الثبات لأداة الدراسة (0.95) وهي قيمة عالية وتعطي الباحثة الثقة في أداة الدراسة.

3.8 متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة، وتشمل:

- 1- المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، الدخل، نوع العمل)
- 2- الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات.
- 3- نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات
- 4- المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات.
- 5- آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات.

ثانياً: المتغير التابع

يشمل إجابات أفراد العينة على فقرات الإستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي (5-Point Likert Scale) لتحديد درجة قياس كل بند من بنود الاستبانة على النحو التالي: (5) أوافق بشدة، (4) أوافق، (3) محايد، (2) معارض، (1) معارض بشدة.

3.9 مصادر الدراسة

تم استخدام المصادر الثانوية والأولية في الدراسة.
المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والدوريات والانترنت.
المصادر الأولية: الإستبيان، تم اعتماده كطريقة أساسية للحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة وذلك من خلال استبانته أعدت لهذا الغرض ووزعت على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة. بالإضافة إلى المقابلة التي تم إجرائها مع مدراء المنظمات الأهلية العاملة في مخيمات محافظة بيت لحم.

3.10 إجراءات الدراسة

اتبعت الباحثة الإجراءات التالية:

1. جمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من الكتب وشبكة الإنترنت والدراسات السابقة.
2. جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة وإجراء المقابلات مع مدراء المنظمات الأهلية العاملة في مخيمات اللجوء.
3. الإجابة عن أسئلة الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

3.11 المعالجة الإحصائية

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وكذلك استخدم اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات حسب المتغيرات المستقلة في الدراسة، كما تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا للتحقق من صدق الأداة الإحصائية وثباتها وكذلك صدق الأداة من خلال بيرسون كورليت (Person correlate) وذلك ضمن برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل تحليلاً للبيانات التي توصلت إليها الدراسة، وفيما يلي عرضاً لتلك البيانات للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وإشارة الاختبار (T) والقيمة الاحتمالية (Sig) لكل فقرة وللدرجة الكلية وقد اعتمد التدرج حسب مقياس ليكرت الخماسي، كما في الجدول (4.1)

جدول (4.1): درجة الأستجابة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الإستجابة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

جدول رقم (4.2): ترتيب المجالات حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	المجال
1.07	3.68	الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات.
1.06	3.19	نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات.
		المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات

0.69	3.91	الأهلية في المخيمات.
0.82	3.97	آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات.
0.63	3.66	الأداة الكلية

نلاحظ من الجدول أن أهم المجالات هو المجال الرابع "آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات". بمتوسط حسابي (3.97) يليها المجال الثالث "المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات". وكان أقل المجالات هو المجال الثاني "نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات". بمتوسط (3.19) وبلغت الدرجة الكلية (3.66).

أختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: ليس هناك أي دور تنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (4.3): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال (الدور

التنموي للمنظمات الأهلية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
1	تأمين الرعاية الصحية بأجور رمزية.	3.49	69.8	6.60	0.00
	دعم المعاقين في المخيمات.	3.76	75.2	10.30	0.00
	تمويل إنشاء مراكز صحية مجهزة بكافة الإمكانيات.	3.49	69.8	6.17	0.00
	تنظيم أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم.	3.92	78.4	13.48	0.00
	عقد دورات للتوعية الصحية (بوسترات، كتيبات، اعداد مواد إعلامية).	3.75	75	11.34	0.00
2	تدعم طلبة المدارس (تأمين الحقيبة المدرسية والزي المدرسي والاحتياجات التعليمية المختلفة، تدفع رسوم مدرسية، تساهم في طباعة الكتب).	3.51	70.2	6.86	0.00
	تأهيل المدارس (الترميم، وتجهيز الأقسام والمختبرات والحاسوب والمكتبات).	3.49	69.8	6.60	0.00
	تعمل على ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، (دعم صندوق الطالب المحتاج).	3.53	70.6	6.97	0.00

0.00	12.18	76.6	3.83	تكريم الطلبة المتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق والإبداع	9
0.00	7.30	70.4	3.52	تعمل على معالجة الأمية (إنشاء مراكز لتعليم الأمية).	10
0.00	4.72	67.2	3.36	توفير مكتبات داخل المخيمات أو عمل اشتراك للأفراد في مكتبات خارجية	11
0.00	6.70	69.6	3.48	إنشاء مراكز لتعليم الحاسوب لمواكبة التطور التكنولوجي.	12
0.00	10.14	74	3.70	توفير رياض أطفال ومدارس في المخيم.	13
0.00	9.40	73.2	3.66	تعالج ضعف التحصيل عند الطلبة في مدارس الوكالة (التعليم المساند).	14
0.00	5.61	68.4	3.42	تعقد ندوات لمعالجة تسرب الطلبة من المدارس.	15
0.00	3.08	64.8	3.24	تعمل على تطوير المناهج .	16
0.00	6.14	69.2	3.46	تأهيل الجرحى والمعطلين المحررين بتدريبهم وتهيئتهم لممارسة حياتهم بشكل طبيعي.	17
0.00	5.34	67.6	3.38	دعم التدريب المهني للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم ومن التمويل المقترح لإعانتهم.	18
0.00	5.88	69.2	3.46	دعم المشاريع الصغيرة الإنتاجية في المخيمات.	19
0.00	11.10	75.6	3.78	إعطاء الأولوية للاجئين في التشغيل في المشاريع.	20
0.00	8.48	72.8	3.64	خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر.	21
0.00	5.82	68.2	3.41	إنشاء مرافق عامة لخدمة سكان المخيم.	22

الاقتصادي

0.00	5.65	68.6	3.43	توفير الميزانيات اللازمة من اجل تحسين الظروف المعيشية لسكان	23
0.00	8.02	72	3.60	تطوير البنية التحتية للمخيمات (تعبيد الشوارع وإنارتها وتحسين خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي).	24
0.00	6.90	69.8	3.49	تفعيل الاقتصاد المنزلي عبر مشاريع صغيرة تساهم في رفع المعاناة	25
0.00	9.43	71	3.55	الكلية	

نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات في المجال الصحي هي رقم (4)، تنظيم أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم. بمتوسط حسابي (3.92) يليها الفقرة رقم (2)، دعم المعاقين في المخيمات. بمتوسط (3.76) وقد كانت اقل الفقرات موافقة هي رقم (1 و 3)، تأمين الرعاية الصحية بأجور رمزية، و تمويل إنشاء مراكز صحية مجهزة بكافة الإمكانيات. بمتوسط مقداره (3.49).

وترى الباحثة من خلال إجابات أفراد العينة بأن الدور والاثر على المجال الصحي يلقي قبولاً بين المستفيدين منه حيث تنظم الجمعيات الأهلية أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم. كما ان الجمعيات الأهلية تدعم المعاقين في المخيمات وتوفر الخدمات الصحية بثمن في متناول الجميع مما يجعلهم يتوجهون للمراكز والمستشفيات الصحية التابعة للجمعيات للاستفادة منها بشكل متكامل، بالإضافة إلى أنها تعمل على توفير الدواء بأسعار مناسبة يساهم في حل مشاكلهم الصحية.

نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات هي رقم (9) تكريم الطلبة المتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق والإبداع.. بمتوسط حسابي 3.83 يليها الفقرة رقم (13). توفير رياض أطفال ومدارس في المخيم. بمتوسط حسابي(3.70)، ثم تدعم طلبة المدارس (تأمين الحقيبة المدرسية والزي المدرسي والاحتياجات التعليمية المختلفة، تدفع رسوم مدرسية، تساهم في طباعة الكتب).

ويعزو الباحثة ذلك إلى أن الجمعيات تبذل جهداً طيباً للرفي بمستوى الخدمات التعليمية التي تقدمها للطلبة من خلال تكريم الطلبة المتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق

والإبداع، وتوفير رياض أطفال ومدارس في المخيم. كما وتدعم طلبية المدارس من خلال تأمين الحقيبة المدرسية والزي المدرسي والاحتياجات التعليمية المختلفة، ودفع الرسوم المدرسية، وتعمل على تأهيل المدارس من خلال (الترميم، وتجهيز الأقسام والمختبرات والحاسوب والمكتبات)، بالإضافة إلى إنها تعمل على ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، (دعم صندوق الطالب المحتاج).

نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات هي رقم (20) إعطاء الأولوية للاجئين في التشغيل في المشاريع التي تنفذها داخل المخيمات. بمتوسط حسابي (3.78) يليها الفقرة رقم (21) خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر الشديد. بمتوسط (3.64). وقد كانت اقل الفقرات موافقة هي رقم (18) دعم التدريب المهني للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم ومن التمويل المقترح لإعانتهم. بمتوسط حسابي (3.38) بلغت الدرجة الكلية (3.52).

وتشير الباحثة بأن هذا الدور لا يساهم في تنمية الوضع الاقتصادي للاجئين في تلك المخيمات، ويعود السبب في ذلك إلى أن فرص العمل هذه موسمية وهي برامج طوارئ ولا تخدم إلا فئة قليلة من الأفراد، وهي مصدر غير دائم للعمل، وبالتالي هي أشبه ما تكون بالمساعدات الإغاثية البسيطة ذات الأجل القصير، ومن هذا الباب نلاحظ بأنه لا يوجد دور تنموي حقيقي تقوم به هذه المؤسسات في تلك المخيمات، وأكبر دليل على ذلك هي زيادة نسبة الفقر بين أفراد تلك المخيمات، حيث إنه لا توجد عند هذه المؤسسات تخطيط استراتيجي لتنمية الوضع الاقتصادي للأفراد ويعود السبب في ذلك بأن تلك المؤسسات لا تبني فكرها التنموي بناء على احتياجات الأفراد حيث يتم إسقاط المشاريع والبرامج عليهم دون مراعاة احتياجاتهم. وتعتمد هذه المؤسسات في طرحها للبرامج والمشاريع بناء ما يتوافق مع برامج المؤسسات المانحة، وذلك بهدف الحصول على التمويل منها. وهناك علاقة بين تطبيق أجندة المؤسسات المانحة وبين تقديمها للأموال، فإذا ما اختلفت البرامج المطروحة عن إرادتها السياسية فإنها تعمل على وقف التمويل لتلك المشروعات.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.55)، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (71) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (9.43)، وإن القيمة الإحصائية (Sig) تساوي 0.00 لذلك يعتبر مجال (الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات). دال إحصائياً عند قيمة $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قِبل أفراد العينة على فقرات

هذا المجال، ويوجد رضى واضح حول الدور التنموي للمنظمات الأهلية في الحد من الفقر في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم. وبذلك يتم رفض الفرضية بعدم وجود دور تنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء ويتم أستبدالها بالفرضية هناك دور تنموي للمنظمات الأهلية في مخيمات اللجوء.

الفرضية الثانية:

نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت

لحم، لا تساهم في الحد من الفقر

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (4.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

(نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
1	تساهم في الحد من تسرب الطلبة في المدارس.	3.31	66.2	4.14	0.00
2	تقدم خدمات التنظيم الأسري لتلافي مشكلة الكثافة السكانية العالية في المخيمات.	3.19	63.8	2.64	0.01
3	تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في المخيمات.	3.13	62.6	1.81	0.07
4	تتبنى مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة.	3.29	65.8	4.16	0.00
5	تغطي المشاريع الموسمية معظم الأسر الفقيرة في المخيم عند تنفيذها.	3.10	62	1.34	0.18
6	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنموية تساهم بشكل فعلي في عملية التنمية	3.14	62.8		0.05

	1.97			المستدامة.	
0.01	2.57	63.6	3.18	تحرك المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	7
0.00	3.15	63.8	3.19	الكلية	

نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات هي رقم (1) "تساهم في الحد من تسرب الطلبة اللاجئين في المدارس". بمتوسط حسابي (3.31) يليها الفقرة رقم (4)، "تتبنى المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة". بمتوسط (3.29). وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي رقم (5) "تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في المخيمات". بمتوسط مقداره (3.10) بلغت الدرجة الكلية (3.19).

لكن الباحثة ومن واقع خبرتها كموظفة لإحدى المؤسسات الخيرية في بيت لحم تختلف مع هذه النتيجة للأسباب التالية:

-النصيب الأكبر من المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في مخيمات محافظة بيت لحم تعد مشاريع موسمية مثل مشاريع رمضان، السلة الغذائية، كسوة الشتاء، الزي المدرسي للطلبة الفقراء فهي مشاريع لا تحمل صفة الاستمرارية أو الثبات، وتتنذبذبة قيمة تمويلها من عام لآخر. المشاريع ذات الطابع الإغاثي على أهميتها الكبيرة إلا أن أثرها ينتهي بسرعة لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاث في غالب الأحيان، بخلاف المشاريع التنموية أو الإنتاجية التي يبقى أثرها قائم على المدى البعيد وتؤمن دخلاً مستمراً للأسر الفقيرة. وتجارب بعض المنظمات الأهلية في تنفيذ عدة مشاريع تنموية كانت قد أثبتت فشلها خلال السنوات القديمة الماضية.

لذا فإن الباحث يرى أن نوعية البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في المخيمات تساهم في الحد من معدلات الفقر ولكن بصورة محدودة جداً لأن معظم المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية في مخيمات محافظة بيت لحم تعتبر تقليدية، وتفتقر إلى التخطيط الجيد ودراسات الجدوى الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى فلا زالت نسب الفقر في المخيمات تشهد ارتفاعاً ملحوظاً.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.19)، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (63.8)، وقيمة اختبار الأشارة يساوي (3.15)، وإن القيمة الإحتمالية (Sig) تساوي (0.00) لذلك يعتبر مجال (نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات) دال إحصائياً عند قيمة $(\alpha = 0.05)$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، ويوجد رضى واضح من قبل أفراد العينة حول نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم والتي تساهم في الحد من الفقر. وبالتالي يتم رفض الفرضية التي تشير إلى أن نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم لا تساهم في الحد من الفقر ويتم استبدالها بالفرضية التي تنص على ان نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم تساهم في الحد من الفقر.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة تربط بين المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور

المؤسسات الأهلية في المخيمات وبين الفساد المالي والإداري داخل هذه المؤسسات.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا .

جدول (4.5): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث

(المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات)

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
1	التبذير في الموارد المالية في المؤسسات الأهلية في المخيمات.	3.89	77.8	13.51	0.00
2	الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات.	4.05	81	16.12	0.00
3	أرتباط نشاطات المؤسسة الأهلية بالتمويل الخارجي للمؤسسة	4.01	80.2	17.29	0.00
4	عدم توفر المناخ الآمن لإتمام المشاريع الممولة.	3.78	75.6	12.19	0.00

0.00	13.63	77	3.85	غياب الرؤية الإستراتيجية التنموية للمؤسسة الأهلية.	5
0.00	11.11	74.6	3.73	عدم توفر نماذج ناجحة للتشبيك ما المؤسسات.	6
0.00	8.90	73.6	3.68	الافتقار إلى الكفاءات البشرية.	7
0.00	13.68	77.6	3.88	العائق الحزبي يحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية	8
0.00	14.00	76.8	3.84	طبيعة العلاقة بين السلطة والمؤسسات الأهلية	9
0.00	14.02	78.4	3.92	غياب الدعم الرسمي " الحكومي".	10
0.00	19.21	82	4.10	ارتباط التمويل بأجندات خارجية.	11
0.00	17.70	80.2	4.01	التنافس غير الصحي القائم بين المؤسسات على مصادر التمويل.	12
0.00	16.21	79.6	3.98	التنافس بين المؤسسات الأهلية وبين السلطة على مصادر التمويل.	13
0.00	14.43	79.6	3.98	ضعف التمويل الذاتي للمؤسسة.	14
0.00	22.81	78.2	3.91	الكلية	

نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات هي (11)، ارتباط التمويل بأجندات خارجية. بمتوسط حسابي (4.10) ويوزن نسبي (82%). وترى الباحثة أن مصادر التمويل الداخلية لا يمكن لها أن تغطي غالبية احتياجات المنظمات الأهلية نتيجة للزيادة غير الطبيعية الملحوظة في أعداد المنظمات، وبالتالي هي بحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية.

وهذه النتيجة تحمل مؤشر سلبي فالبرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية في المخيمات تعتمد على المؤسسات الدولية بشكل كبير، فعند انقطاع مصادر التمويل الخارجية لأي سبب من الأسباب فإن هذا سيوقف برامج وأنشطة المنظمات الأهلية، بل وسوف يهدد وجودها، كما من شأنه أن

يؤثر بشكل كبير على الأيتام والفقراء وغيرها من الفئات المستفيدة وسوف يزيد من معدلات الفقر في المخيمات.

وهذا المعيق هو من الأسباب الرئيسية في ضعف الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات وذلك لأن الدول المانحة عندما تزودها بالأموال فإنها تشترط على تلك المؤسسات أن تصرفها وفق رؤيتها السياسية والأجندات التي تساعد في تحقيق أهدافها هي وليس أهداف تلك المؤسسات أو وفق احتياجات المجتمع ، وهذه الأهداف والأجندة تتركز على توفير معونات وخدمات وأنشطة بعيدة كل البعد عن التنمية الحقيقية وبالتالي فإن الاعتماد على التمويل الخارجي هو من أكبر المعوقات التي تقف في وجه الدور التنموي لتلك المنظمات. يليها الفقرة رقم (2)، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات. بمتوسط (4.05) ووزن نسبي (81%) .

وتعزو الباحثة ارتفاع تلك النسبة إلى أن العلاقة التنافسية بين المؤسسات على مصادر التمويل هي ما جعلت العاملين في تلك المؤسسات يتنافسون على مصادر التمويل، وإلى سلوك طرق يشوبها بعض اللبس في الحصول على مصادر التمويل، بالإضافة إلى أن الفساد موجود في كثير من المؤسسات سواء كانت أهلية أو خاصة أو حكومية ولكن بنسب متفاوتة وهذا ليس في الحالة الفلسطينية فحسب بل في جميع الدول ولكن بشكل نسبي.

وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي رقم (7) الافتقار إلى الكفاءات البشرية. بمتوسط مقداره (3.68) ووزن نسبي مقداره (76%).

وترى الباحثة بأن هذه النتيجة مرتبطة وبشكل كبير مع النتيجة السابقة وهي وجود فساد مالي وإداري، وذلك من خلال:

1- أن تعيين العاملين لم يكن وفق معيار الكفاءة (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب)، وإنما يتم التعيين على أسس غير موضوعية تتمثل في المحسوبية والعلاقات الشخصية والحزبية والعائلية. وعندما توكل المهمة إلى غير أهلها فماذا نتوقع أن تكون النتائج.

2- إن توفير كفاءات بشرية يستلزم من المؤسسة المزيد من صرف الأموال على التدريب لهؤلاء العاملين.

3- إن توفير كفاءات بشرية يستلزم من المؤسسة دفع أجور عالية لهؤلاء العاملين.

4- عدم وجود حوافز للعاملين في تلك المؤسسات الأمر الذي انعكس على أدائهم الوظيفي.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.98) ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (79.6) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (14.43)، وإن القيمة الإحصائية (Sig) تساوي (0.00) لذلك يعتبر مجال (المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات) دال إحصائياً عند قيمة $(\alpha = 0.05)$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، أما فيما يتعلق بالفقرة " الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات". فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.05) والوزن النسبي (82%) وقيمة اشارة الاختبار (T) تساوي (16.12) وقيمة الدالة الإحصائية هي (0.00) وبالتالي هناك موافقة من جميع افراد العينة على أن الفساد المالي والإداري من المعوقات التي تواجه الدور التنموي للمنظمات الأهلية وبذلك يتم قبول الفرضية التي تنص على أن هناك علاقة تربط بين المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور المؤسسات الأهلية في المخيمات وبين الفساد المالي والإداري داخل هذه المؤسسات.

الفرضية الأربعة:

لا يوجد هناك أي آليات تساهم في تطور المؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء في محافظة

بيت لحم وتعزز من دورها.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا .

جدول (4.6): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع (آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات)

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
1	توفير مرافق مجتمعية متعددة الأغراض لتنظيم المناسبات المتنوعة	80.6	4.03	17.53	0.00
2	إعادة هيكلة البيئة التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني .	80	4.00	18.41	0.00
3	وضع خطط وبرامج تنسجم مع متطلبات وتحديات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة.	78.4	3.92	14.99	0.00
4	بلورة نماذج تنموية للمقاومة فيما يعرف " بالتنمية المقاومة".	75.6	3.78	13.57	0.00
5	عقد ندوات ومحاضرات من خلال متخصصين حول احتياجات اللاجئين.	80.6	4.03	18.31	0.00
6	نشر التقارير المالية والفنية للمؤسسات الأهلية من اجل الشفافية.	77.2	3.86	12.69	0.00
7	حشد الإعلام المحلي والخارجي.	80.4	4.02	18.56	0.00
8	تكثيف العمل البحثي والمسحي في جمع البيانات.	81.6	4.08	18.02	0.00
	الكلية	79.4	3.97	20.30	0.00

نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات هي رقم (8)، "تكثيف العمل البحثي والمسحي في جمع البيانات". بمتوسط حسابي (4.08) يليها الفقرتين رقم (1، 5)، "عقد ندوات ومحاضرات من خلال متخصصين حول احتياجات اللاجئين". و"توفير مرافق مجتمعية متعددة الأغراض لتنظيم المناسبات المتنوعة" بمتوسط (4.03). وقد كانت اقل الفقرات موافقة هي رقم (4) "بلورة نماذج

تنمية للمقاومة فيما يعرف "بالتنمية المقاومة". بمتوسط مقداره (3.78) بلغت الدرجة الكلية (3.97).

وتتفق الباحثة مع النتيجة التي أشارت إلى ضرورة تكثيف العمل المسحي والبحثي في جمع البيانات حيث أن هناك الكثير من الأسر الفقيرة والتي لم تستفيد بأي شكل من المساعدات التي تقدمها تلك المؤسسات، وذلك لأن بعض هذه المؤسسات لا يعتمد في تقديم المساعدات على بيانات دقيقة حول الأسر المحتاجة وإنما من خلال توصيات بعض الشخصيات في المخيم ومن خلال مسح وكالة الغوث، فهي تعتمد على مصادر غير مصادرها، وكان الأولى بها أن تقوم هي بعمل المسوحات وإجراء البحوث بدلاً من اعتمادها على مصادر أخرى. كذلك يجب البحث والاستماع إلى آراء الأفراد حول احتياجاتهم من خلال الجلوس والتحاور معهم حول مشاكلهم واحتياجاتهم والعمل على تطبيقها بدلاً من تنفيذ مشروعات وبرامج أقل أهمية واحتياج كالتدريب على الرقص والغناء والكشافة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.97) ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (79.4)، وقيمة اختبار الأشارة يساوي (20.30)، وإن القيمة الإحتمالية (Sig) تساوي (0.00) لذلك يعتبر مجال (آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات) دال إحصائياً عند قيمة $(\alpha = 0.05)$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، ويوجد رضى واضح حول الدور التنموي للمنظمات الأهلية في الحد من الفقر في مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم.

الفرضية الخامسة:

لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في متوسط إجابات اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم حول الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر في منطقة بيت لحم تعزى للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، والمؤهل العلمي، العمل، مكان العمل، قطاع العمل، الدخل الشهري).

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار ت لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية في إجابات اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم حول الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر تعزى لمتغير الجنس، كما في الجدول (7.4).

جدول (4.7): نتائج اختبار (T-test) للفروق في المتوسطات الحسابية للمحاور الدراسية تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	203	3.55	1.02	(0.16)	298.00	0.72
أنثى	97	3.57	1.01			

تشير النتائج الواردة في الجدول (4.7)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابة أفراد العينة حول الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر في منطقة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية هي أكبر من (0.05) وعلى ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية بأنه لا يوجد فروق تعزى لمتغير الجنس.

الجدول (4.8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقاً لمتغير (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، نوع العمل، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري).

المجال	المتغير	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات.	العمر	25 سنة فأقل	170.00	3.77	0.97
		26 - 30 سنة	50.00	3.39	1.02
		31 - 40 سنة	34.00	3.05	0.88
		41 سنة فأكثر	46.00	3.29	1.06
المجال	المتغير	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

0.97	3.75	186.00	أعزب/عزباء	الحالة الاجتماعية	الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات
0.99	3.27	105.00	متزوج/ة		
1.11	2.91	7.00	مطلق/ة		
0.85 \	2.16	2.00	أرمل/ة		
الإحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الفئة	المتغير	المجال
1.16	3.36	97.00	توجيهي أو أقل	المؤهل العلمي	الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات
0.83	3.87	85.00	دبلوم متوسط		
0.98	3.42	88.00	بكالوريوس		
0.81	3.75	16.00	دبلوم عالي		
0.80	3.25	10.00	ماجستير فأعلى		
1.02	4.29	4.00	دكتوراه		

الإحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الفئة	المتغير	المجال
1.05	3.70	129.00	لا أعمل	نوع العمل	الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات
1.03	3.53	55.00	عامل		
0.96	3.29	86.00	موظف		
0.90	3.70	30.00	تاجر		
الإحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الفئة	المتغير	المجال
1.00	3.31	87.00	(1-4) أفراد	عدد أفراد الأسرة	الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات
1.03	3.63	166.00	(5-8) فرداً		
0.93	3.73	47.00	9 أفراد فأكثر		

الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الفئة	المتغير	المجال
1.16	3.50	44.00	أقل من 1000	الدخل الشهري	الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات.
1.11	3.49	101.00	(1001-2000)		
0.81	3.68	102.00	(2001-3000)		
1.05	3.48	53.00	3001 فأعلى.		

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للمحور الأول (الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في مخيمات اللجوء وانعكاسه على الحد من الفقر في منطقة بيت لحم) تعزى لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، نوع العمل، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري) كما في الجدول (4.9).

الجدول (4.9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للمحور تعزى لمتغير (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، نوع العمل، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري).

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	21.3	3.0	7.13	7.35	0.00
	داخل المجموعات	286.9	296.0	0.97		
	المجموع	308.3	299.0			
الحالة	بين المجموعات	22.9	3.0	7.64		

0.00	7.93	0.96	296.0	285.4	داخـل	الأجتماعية
			299.0	308.3	المجموعات	
0.00	3.50	3.46	5.0	17.3	بين المجموعات	المؤهل العلمي
		0.99	294.0	291.0	داخـل	
			299.0	308.3	المجموعات	
0.03	3.10	3.13	3.0	9.3	بين المجموعات	نوع العمل
		1.01	296.0	298.9	داخـل	
			299.0	308.3	المجموعات	
0.02	3.85	3.89	2.0	7.7	بين المجموعات	عدد أفراد الأسرة
		1.01	297.0	300.5	داخـل	
			299.0	308.3	المجموعات	
0.47	0.85	0.87	3.0	2.6	بين المجموعات	الدخـل الشهري
		1.03	296.0	305.7	داخـل	
			299.0	308.3	المجموعات	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات تعزى لمتغير العمر، وذلك لصالح الفئة ذات المتوسط الحسابي الأعلى (25 سنة فأقل).

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك لصالح الفئة ذات المتوسط الحسابي الأعلى (أعزب/ عزباء).

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات تعزى لمتغير العلمي، وذلك لصالح الفئة ذات المتوسط الحسابي الأعلى (الدكتوراه).

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات تعزى لمتغير نوع العمل، وذلك لصالح الفئة ذات المتوسط الحسابي الأعلى (لا أعمل، وتاجر).

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، وذلك لصالح الفئة ذات المتوسط الحسابي الأعلى (9 أفراد فأكثر).

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات تعزى لمتغير الدخل الشهري.

جدول (4.10): المعايير والمقاييس التي تستخدمها المؤسسات الأهلية العاملة في المخيم في تحديدها للأسر الفقيرة في المخيم؟

ما هي تلك المعايير؟			هل هناك معايير ومقاييس معينة تستخدمها المؤسسات الأهلية العاملة في المخيم في تحديدها للأسر الفقيرة في المخيم		
النسبة المئوية	العدد	الجواب	النسبة المئوية	العدد	الجواب
42%	50	المحسوبة	40%	120	نعم
25%	30	عدم وجود معيل للأسرة	60%	180	لا
25%	30	عدد أفراد الأسرة	100%	300	المجموع
8%	10	غير ذلك			
100%	120	المجموع			

جدول (4.11): ما هو الدور التنموي الذي تقوم به مؤسستك داخل المخيم؟

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
15%	2	دعم البرامج والمشاريع التي تمكن أفراد المجتمع اقتصادياً واجتماعياً
31%	4	تدريب
7.7%	1	بناء مجتمع عصري قائم على التنمية
31%	4	المناصرة والمطالبة بالحقوق السياسية للأجئيين وتنقيفهم بقضيتهم
7.7%	1	تقديم خدمات طبية مجانية
7.7%	1	فتح فرص عمل
100%	13	المجموع

جدول (4.12): ما هي البرامج والمشاريع التي تقدمها مؤسستكم في المخيمات؟

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
38%	5	برامج تدريبية
8%	1	برامج مساعدة طلاب الجامعات
15%	2	برامج تدريس صعوبات التعلم
8%	1	برامج توعوية
23%	3	برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والنساء
8%	1	برامج خلق فرص عمل
100%	13	المجموع

جدول (4.13): هل تغطي المشاريع والبرامج التي تنفذها مؤسستكم معظم الأسر الفقيرة في المخيم عند تنفيذها ؟ في حال كان الجواب " نعم " ، حدد كيف ؟

الجواب	العدد	النسبة	الجواب	العدد	النسبة المئوية
نعم	4	%40	مساعدات عينية	1	%25
لا	6	%60	خدمات وأنشطة مجانية	2	%50
المجموع	10	%100	توظيف	1	%25
			المجموع	4	%100

جدول (4.14): هل المشاريع التي تنفذها مؤسستكم تساهم في الحد من الفقر؟ في حال كان الجواب " نعم " ، حدد كيف ؟

الجواب	العدد	النسبة المئوية	الجواب	العدد	النسبة المئوية
نعم	5	%50	التدريب	4	%80
لا	5	%50	عم مالي وعيني	1	%20
المجموع	10	%100	المجموع	5	%100

جدول (4.15): المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات

الجواب	العدد	النسبة المئوية
قلة الدعم المالي	7	%21
التنافس بين المؤسسات	6	%18
غياب الثقة في مؤسسات المجتمع المدني	4	%12
التمويل الموجه والمشروط	4	%12
نظرة السلطة إلى التنمية	1	%3
التنافس بين السلطة والمؤسسات الأهلية حول التمويل	2	%6
الأوضاع السياسية	3	%9
عدم وجود فهم حول حاجات المجتمع وغياب	3	%9

		الأستراتيجية التنموية.
9%	3	شح الأماكن البشرية والتدريب
100%	33	المجموع

جدول (16.4): مصدر تمويل برامج ومشاريع المؤسسة ومدى تأثيرها على نوعية البرامج التي ننفذها المؤسسة داخل المخيم

تأثير التمويل الخارجي على نوعية البرامج			مصدر تمويل المؤسسة		
النسبة المئوية	العدد	الجواب	النسبة المئوية	العدد	الجواب
40%	4	يؤثر	20%	2	داخلي
60%	6	لا يؤثر	50%	5	خارجي
			30%	3	داخلي وخارجي معاً
100%	10	المجموع	100%	5	المجموع

جدول (4.17): طبيعة العلاقة بين المنظمات الأهلية وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية.

هل هناك علاقة تنافسية بينكم وبين السلطة؟			هل تتلقون دعم وإسناد من السلطة الفلسطينية		
النسبة المئوية	العدد	الجواب	النسبة المئوية	العدد	الجواب
40%	4	يوجد علاقة تنافسية	20%	2	نتلقى دعم وأسناد
30%	3	لا يوجد علاقة تنافسية	80%	8	لا نتلقى اي دعم أو اسناد
30%	3	غير ذلك			
100%	10	المجموع	100%	10	المجموع

جدول (4.18): المعايير والمقاييس التي تتبعها المؤسسة في تحديدها للأسر الفقيرة في المخيم؟

هل تتبع مؤسستكم معايير ومقاييس معينة في تحديدها للأسر الفقيرة في المخيم؟			ما هي تلك المعايير؟		
الجواب	العدد	النسبة المئوية	الجواب	العدد	النسبة المئوية
نعم	5	50%	عدم وجود معيل للأسرة	5	33%
لا	5	50%	توصيات الأخصائي الاجتماعي واللجان الشعبية في المخيم	2	13%
المجموع	10	100%	الوضع المادي للأسرة	4	27%
			عدد أفراد الأسرة	4	27%
			المجموع	15	100%

جدول (4.19): الآليات التي قد تساهم في حل المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور الدور التتموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات

الجواب	العدد	النسبة المئوية
التشبيك بين المؤسسات	3	16%
دراسة حاجات المجتمع	3	16%
تدريب العاملين في هذه المؤسسات	4	21%
ضرورة وجود رقابة	4	21%
وضوح الرسالة ورؤية المؤسسة	1	5%
تعاون السلطة مع تلك المؤسسات	4	21%
المجموع	19	100%

الفصل الخامس: (نتائج الدراسة والتوصيات)

نتائج الدراسة

- أشار (79%) من اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم إلى الجمعيات الأهلية تعمل على تنظيم أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم، كما تعمل على دعم المعاقين في المخيمات، بالإضافة إلى إنها تعمل على تأمين الرعاية الصحية بأجور رمزية، وتقوم بتمويل إنشاء مراكز صحية مجهزة بكافة الإمكانيات.

- أوضحت الدراسة بأن (77%) من اللاجئين في مخيمات محافظة بيت لحم، قد أكدوا على أن المؤسسات الأهلية العاملة تعمل على تكريم الطلبة المتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق والإبداع، وتعمل على توفير رياض أطفال ومدارس في المخيم، بالإضافة إلى أنها تدعم طلبة المدارس كتأمين الحقيبة المدرسية، والزي المدرسي، والاحتياجات التعليمية المختلفة، دفع رسوم مدرسية، وتساهم في طباعة الكتب، كما وتعمل على تأهيل المدارس من ترميم، وتجهيز للأقسام والمختبرات والحاسوب والمكتبات، علاوة على إنها تعمل على ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، (دعم صندوق الطالب المحتاج).

- أشار (76%) من افراد العينة إلى من البرامج التي تقوم بها المؤسسات الأهلية هو إعطاء الأولوية للاجئين في التشغيل في المشاريع التي تنفذها داخل المخيمات. وتعمل مشاريعها على خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر الشديد. بينما أكد (68%) من أفراد العينة إلى أن المؤسسات الأهلية تعمل على دعم التدريب المهني للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم ومن التمويل المقترح لإعانتهم.

- اشار (65%) بأن المؤسسات الأهلية تساهم في الحد من تسرب الطلبة اللاجئين في المدارس، وتتبنى مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة. وتساهم مشاريع الإقراض الحسن التي تقدمها في الحد من معدلات الفقر في المخيمات.

- بينت الدراسة بأن أهم المعوقات والتحديات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات هو ارتباط التمويل بأجندات خارجية، ثم الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات، ثم الافتقار إلى الكفاءات البشرية.

- اشار (82%) بأن من الآليات التي تساهم في تطور العمل التنموي قد كانت تكثيف العمل البحثي والمسحي في جمع البيانات، وعقد ندوات ومحاضرات من خلال متخصصين حول احتياجات اللاجئين. توفير مرافق مجتمعية متعددة الأغراض لتنظيم المناسبات المتنوعة.

- بين (60%) من أفراد العينة بأنه لا يوجد معايير لدى المؤسسات الأهلية في تقييمها للأسر الفقيرة في حين ان 40 % بينوا بأن تلك المعايير هي (مرتبة تنازلياً): المحسوبة، وجود معيل في الأسرة، عد افراد الأسرة.

- تشير الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات لصالح فئة (25 سنة فأقل). ولصالح فئة (أعزب/ عزباء). وفي المتغير المؤهل العلمي، لصالح فئة (الدكتوراه). ومتغير نوع العمل، وذلك لصالح فئتي (لا أعمل، وتاجر). وكذلك متغير عدد افراد الأسرة، وذلك لصالح الفئة ذات المتوسط الحسابي الأعلى (9 أفراد فأكثر). بينما لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات تعزى لمتغير الدخل الشهري ومتغير الجنس.

- قد اشار القائمين على المؤسسات الأهلية في المخيمات بأن الدور التنموي الذي تقوم به مؤسساتهم في المخيمات جاء بالترتيب بحسب الأهمية على النحو الآتي: برامج تدريبية بنسبة (38%)، المناصرة والمطالبة بالحقوق السياسية للاجئين وتثقيفهم بقضيتهم بنسبة (31%). دعم البرامج والمشاريع التي تمكن أفراد المجتمع اقتصادياً واجتماعياً بنسبة 15%. تقديم خدمات طبية مجانية وفتح فرص عمل بنسبة (8%).

- اما بالنسبة إلى المشاريع التي تقوم بها المؤسسات الأهلية فقد جاءت على النحو التالي: برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والنساء بنسبة (23%) . برامج تدريس صعوبات التعلم (15%) . برامج مساعدة طلاب الجامعات وبرامج خلق فرص عمل بنسبة (8%) .

- بينت الدراسة بأن المشاريع والبرامج التي تنفذها المؤسسات لا تغطي معظم الأسر الفقيرة في المخيم عند تنفيذها . وإن هذه البرامج على شكل خدمات وانشطة مجانية بنسبة (50%) ، أما المساعدات العينية والتوظيف فكانت بنسبة (25%) . وأحتلت البرامج التدريبية المرتبة الأولى في المشاريع التي تنفذها المؤسسات الأهلية في المخيمات والتي من شأنها بحسب وجهة نظر القائمين على تلك المشاريع الحد من نسبة الفقر ، وتقديم المساعدات العينية الإغاثية .

- جاءت المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات مرتبة من الأهم إلى الأقل أهمية على النحو التالي: (قلت الدعم المالي بنسبة (21%) ، التنافس بين المؤسسات (18%) ، غياب الثقة في مؤسسات المجتمع المدني والتمويل الموجه "التمويل المشروط" بنسبة (12%) ، الأوضاع السياسية في المنطقة وعدم وجود فهم حول حاجات المجتمع وغياب الاستراتيجية التنموية، وشح الأماكن البشرية والتدريب بنسبة (9%) .

- تبين من خلال نتائج الدراسة بأن (50%) من المؤسسات تعتمد في تمويلها على مصادر خارجية في حين ان (20%) فقط تعتمد على مصادر داخلية . وأشار (60%) من تلك المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على مصادر خارجية بأن ذلك التمويل الخارجي لا يؤثر على نوعية البرامج التي تنفذها مؤسساتهم داخل المخيم، وتختلف الباحثة مع هذه النتيجة وذلك لأن التمويل يؤثر على نوعية البرامج المطروحة وبشكل مباشر، أما تلك الإجابة فهي منطقية من وجهة نظر القائمين على تلك المؤسسات بأنه لا يؤثر .

أكد (80%) من العاملين في المنظمات الأهلية بأن مؤسساتهم لا تتلقى أي دعم أو أسناد من الحكومة، في حين أشار (40%) بأن طبيعة العلاقة بينها وبين السلطة هي علاقة تنافسية .
- أشار (50%) من القائمين على تلك المؤسسات بأنه يوجد معايير ومقاييس معينة تتبعها المنظمات الأهلية في تحديدها للأسر الفقيرة في المخيم، وجاءت هذه المعايير على النحو التالي عدم وجود معيل للأسرة، ثم الوضع المادي للأسرة، ثم عدد أفراد الأسرة ثم توصيات الأخصائي الاجتماعي واللجان الشعبية في المخيم .

- الآليات التي تساهم في حل المشكلات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات من وجهة نظر القائمين على تلك المؤسسات مرتبة حسب الأهمية: تدريب العاملين في المؤسسات، ضرورة وجود رقابة على عمل تلك المؤسسات، ضرورة تعاون السلطة مع تلك المؤسسات، التشبيك بين المؤسسات الأهلية العاملة، دراسة حاجات المجتمع.

أستنتاجات الدراسة:

- هناك عفوية في البرامج التي تقوم بها المنظمات حيث يلاحظ عدم ارتباطها بخطة تنموية شاملة مما أدى إلى تشتيت جهودها. كما أن ضعف التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في مخيمات المحافظة، وبين الجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية سبب من أسباب فشل الجمعيات في تحقيق التنمية في تلك المخيمات.

- يلعب نقص التمويل وارتباط أجندة المنظمات بأجندة الممولين دوراً رئيساً في ضعف أداء الجمعيات، كما يلاحظ ضعف في الرقابة على الجمعيات الأهلية الامر الذي أدى إلى عدم الالتزام بالمعايير التي تضعها الجهات الرسمية. كما إن الصراع على التمويل والتنافس عليه أدى إلى شخصنة هذه الجمعيات وأبعادها عن المهام الأساسية التي يجب أن تقوم بها.

- يلاحظ ضعف الكادر البشري في هذه الجمعيات وافتقارها إلى خبرات حقيقية، بالإضافة إلى أن الفساد الإداري والمالي في بعض هذه الجمعيات أدى إلى تغييب التنمية الأساسية لدى هذه الجمعيات.

- إن الطابع الغالب على الدعم المقدم من الجمعيات الخيرية هو الدعم العيني، على شكل خدمات إغاثية لسد الحاجات الآتية غالباً، وهي بعيدة عن تحقيق أهداف تتعلق بإغناء الطبقة الفقيرة أو تحويلها إلى فئات منتجة. فمجال الدعم هو المجال الإغاثي المباشر وغالباً غير الدوري، بعيداً عن المجال التنموي والذي يساهم في تنمية الموارد البشرية كالتدريب والإعداد، وكذلك بعيداً عن إنشاء مشاريع اقتصادية منتجة سواء مملوكة للأفراد الرياديين أو حتى مملوكة للجمعيات الخيرية نفسها.

- ان الأسلوب المتبع في توزيع الإعانات غالباً، لا يعتمد أسلوباً علمياً، وللأسف فإن حوالي نصف أفراد العينة اعتبروا أن الوساطة والمحسوبية ومحاباة الأقارب هي أساليب متبعة في توزيع الإعانات، وغالباً ما تؤدي إلى حرمان بعض المستحقين من حقوقهم. كما أن عدم العلمية في أسلوب التوزيع يؤدي إلى الازدواجية ولعل ما يساعد في الازدواجية أيضاً ضعف التنسيق بين العديد من الجمعيات.

- إن الجمعيات الخيرية تعمل على توفير فرص عمل محدودة من خلالها تساهم في إعالة الأفراد والعاملين وأسرهم. كما ساهمت هذه الجمعيات بشكل محدد في إقراض بعض الأفراد كإنشاء مشاريع، وكان لهذه المشاريع أثراً جيداً على الأفراد والاقتصاد المحلي.

- إن انخفاض حجم التمويل الذي تحصل عليه الجمعيات الخيرية نظراً لمنافسة الجهات الرسمية لهذه الجهات في الحصول على التمويل. ووجود بعض القيود من قبل الجهات الممولة تفرض على الجمعيات الخيرية أن تعمل على توجيه هذه الموارد في استثمارات لا تحظى بأولوية في برامج عمل الجمعيات الأهلية. وهذا بدوره يساهم في تقليل الأثر الاقتصادي الإيجابي على الأفراد والاقتصاد بشكل عام.

- نظراً لضعف الأثر الاقتصادي التنموي المرجو من هذه الجمعيات على الأفراد، اتجهت المنظمات الأهلية إلى الإنفاق في مجالات التدريب ودعم المشاريع الصغيرة أو المشاريع المملوكة للجمعيات، كدعم الفقراء والمحتاجين الرياديين بقروض حسنة لإنشاء مشاريع صغيرة يتحولون بها من فئة المحتاجين إلى فئة جديدة منتجة وتوجيه جانب من الدعم لأغراض التدريب المهني والإداري للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم الريادية ومن التمويل المقترح لإعانتهم.

التوصيات

- على الحكومة أن تأخذ دورها وتسهل مهام الجمعيات الخيرية وتفتح المجالات لها لكي تساهم في حل مشاكل التعليم والصحة والبطالة وتنمية الجوانب الاقتصادية.

- ضرورة أن تتعامل الحكومة مع مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية بطريقة أكثر جدية، لأن مشكلة الفقر أصبحت مشكلة متجددة في المجتمع الفلسطيني ولا بد من أن يتعاون الجميع من أجل حلها، والتخفيف منها بوضع الخطط والاستراتيجية والسياسات الاقتصادية التي تساهم في عملية التنمية والقضاء على الفقر.

- ندعو الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية العمل على زيادة وتفعيل برنامج الحماية الاجتماعية وزيادة المخصصات الشهرية للأفراد لتحقيق لهم الحماية الكاملة من مخاطر الفقر المطلق وزيادة أعداد الأسر المستفيدة من المشروع، وتوسيع مشروع خلق فرص العمل في وزارة العمل.

- ندعو الحكومة لإنشاء جسم مشترك يضم المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة لتنسيق الأعمال بينهم.

- ندعو الجمعيات الأهلية الخيرية لتوحيد جهودها التنموية وتحسين أدائها لتوفير برامج تنموية مشتركة وتفعيل التعاون فيما بينها للرقى في المجال التنموي الذي يساهم في تخفيف معدلات الفقر.

- ضرورة ان تقوم المنظمات الأهلية بجهود للتخفيف من اعتمادها على التمويل الخارجي وهذا يتم من خلال إقامة مشاريع مدرة للدخل، ومن خلال عمل تحالفات استراتيجية وأندماجات فيما بينها.

- ضرورة التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية فيما بينها لضمان عدم تنفيذ المشاريع على الفئات المستفيدة نفسها أو المنطقة الواحدة ولضمان تقديم خدمات ومشاريع حقيقية يحتاجها المجتمع الفلسطيني.

- على المنظمات التي تشتكي من عدم قبول مقترحات مشاريعها الإنتباه غلى ما يحفز الممول لتقديم الدعم للمنظمات الأهلية، وهنا يجب التركيز على انتهاج اساليب الإدارة الرشيدة في العمل الأهلي وضرورة الألتزام بمباديء الشفافية كوجود الأنظمة المالية، والتدقيق الداخلي والخارجي، ومجلس إدارة يراقب العمل، والإفصاح عن العلاقة مع الممولين الآخرين.
- تفعيل الجانب الإعلامي لدى المنظمات الأهلية لإلقاء الضوء على دورها وانشطتها من ناحية، ولترويج لقضية الفقراء في المخيمات على المستوى الدولي من ناحية أخرى.
- العمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية البشرية والاقتصادية، وتسهم في توفير فرص، وتعمل على الحد من معدلات الفقر.
- استحداث نوعية برامج ومشاريع غير تقليدية تهتم بالتنمية المستدامة والاستثمار البشري وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات وزيادة الإنتاج، والتي من شأنها جذب أهتمام الممولين الخارجيين، للإسهام بشكل فعلي في مكافحة الفقر في مخيمات محافظة بيت لحم.
- تقييم واقع الفئات المهمشة "ذوي الاحتياجات الخاصة، المسنين، المرضى" وكفاية الخدمات المقدمة لهم من أجل الإرتقاء بها وتطويرها من خلال برامج ومشاريع تخصص لهذا الغرض.
- ضرورة اعتماد معايير موحدة لاختيار الفئات الفقيرة والمهمشة لجميع المنظمات الأهلية في المخيمات لتحقيق العدالة في التوزيع وللتخفيف من معدلات الفقر.
- ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومنتطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة وترصد أهم حاجاتهم وفي مقدمتها الفئات الفقيرة والمهمشة.
- تمكين قيادة المنظمات الأهلية للقيام بأدوارها تجاه المجتمع بإحداث تغيير جوهري في أنظمتها الداخلية وهياكلها الإدارية والمالية بما يحقق النزاهة والشفافية وجودة الأداء.

- تدريب المدراء والعاملين في أقسام التمويل واعداد المشاريع في المنظمات الأهلية على منظومة للتواصل والاتصال وطرق إعداد وتسويق المشاريع وتجنيب الإمكانات لتلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.

- اختيار الكوادر العاملة في المنظمات الأهلية من ذوي الكفاءات والمؤهلات المناسبة بعيداً عن الأعتبارات السياسية والحزبية وذلك تعزيزاً للنزاهة والشفافية.

المصادر والمراجع

الكتب والدراسات

- إبراهيم، س. (1992): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة.
- إبراهيم، ي. (2005)، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (NGOS)، "دراسة جغرافية تنموية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة)، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م.
- أبو النصر، م. (2007): إدارة منظمات المجتمع المدني، الطبعة الأولى، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، مؤسسة إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- أبو دقة، م. (2009)، مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو سيف، ع. (2005): المجتمع المدني والدولة؛ قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة.
- أبو عدوان، س. (2013): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الأسكوا. (1999): وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي : القاهرة 16-18 تشرين الثاني، نوفمبر 1997.
- الباز، ش. (1997): المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين - محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، مصر.
- الباز، ش. (1998): دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مركز البحوث العربية، نيويورك، الولايات المتحدة.
- بدر، ع. (2001): دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- بدران، ع (2002): تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1997): مكافحة وإزالة الفقر، الجزء الثاني، UNDP

- بشارة، ع. (1996): مساهمة في نقد المجتمع المدني، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- بشارة، ع. (2000): مساهمة في نقد المجتمع المدني، الطبعة الثانية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله.
- بهاء، س. وجرار، ذ. (2011)، واقع التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية العاملة في محافظة رام الله والبيرة في الضفة الغربية: الدوافع، المعوقات، سبل تحفيز الممولين، الأثر، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
- ثابت، و. (2010): مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.
- جمعة، ح. (2004): الجمعيات والمؤسسات الأهلية، مكتب الدراسات والأستشارات الهندسية، القاهرة.
- حماد، ط. (2003): الموازنات التقديرية "نظرة متكاملة". الإبراهيمية، الدار الجامعية.
- حنفي، س، طبر، ل. (2006): بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات غير الحكومية المحلية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- رضوان، ف. (2012)، دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- سعد، و. و جودة، م. (2008)، دور وأداء المؤسسات الأهلية والمعوقات التي تواجه عملها؟، ورقة عمل، الجامعة الإسلامية، غزة.
- سعيد، (2000)، البنى المؤسسية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- شبير، أ. (2006): دور المعلومات الحاسوبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شتات، أ. وكفارنة، ح. (2010)، الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة -من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مؤتمر رؤية تنمية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- شهاب، ع (2013)، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة- دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة
- شؤون التنمية، الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة، العدد ١، تموز 2000

- شيخ علي، ر. (2008): دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- صادق، ت. (2005): العوامل المرتبطة بإقامة واستمرار بعض أشكال التنظيمات الشبكية للجمعيات الأهلية في مصر، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان.
- العيسوي، ح. (2011): الجمعيات الأهلية نموذج لمنظمات المجتمع المدني في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49.
- الفارس، ع. (2001): الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (1998): تقرير الفقر، اعداد الفريق الوطني لمكافحة الفقر، رام الله.
- قطامش، ر. (1989): الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية. مركز الزهراء للأبحاث والدراسات، القدس.
- قنديل، أ. (2006)، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- كتاب، أ، وآخرون. (2010): وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2010) تقرير الدورة السادسة والعشرين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوثائق الرسمية، الملحق رقم 21.
- المالكي، ع، وآخرون. (2008): تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة. الطبعة الأولى، معهد ماس، رام الله، فلسطين.
- محاضرات الدكتور عبد الوهاب الصباغ، (2013)، جامعة القدس، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني: ماس، (2005)، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، رام الله، فلسطين.
- المغربي، ع. (2004): دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية، دراسة مقدمة للدول الداعمة للانروا، جامعة القدس المفتوحة.
- مقداد، م. والهندي، ك. (2006) تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين - دراسة حالة قطاع غزة، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية.

- ملوي، أ. (2008)، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 24 العدد الثاني.
- الواوي، أ. (2013)، دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة (دراسة حالة - جمعية الصلاح الإسلامية)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة

الأبحاث والتقارير العلمية

- أبو رمضان، م. (2010): آليات العمل الأهلي الفلسطيني -تحليل الدور والفعالية، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة.
- أبو ناهية، أ. (2010): نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة من منظور المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة.
- الإغاثة الطبية الفلسطينية، البرامج الصحية للاغاثة الطبية، التقرير السنوي 2008-2009.
- بديل. (2009): المؤتمر الدولي حول اللاجئين الفلسطينيين واقع ومستجدات، أوراق المؤتمر، جامعة القدس.
- بكدار. (2006): تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار" بمناسبة اليوم العالمي للفقر.
- تقرير التنمية البشرية، (2004)، منظمات المجتمع المدني والتنمية البشرية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- تقرير التنمية الفلسطينية. (2004): جامعة بيرزيت، بيرزيت.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2004): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013): قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، الربع الرابع 2012، رام الله، فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007): الفقر في الأراضي الفلسطينية، تقرير النتائج الرئيسية للعام 2006، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012 ب): مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر للعام 2011، رام الله، فلسطين.

- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني. (2013): مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر للعام 2011، رام الله، فلسطين.
- سقف الحيط، د. (2005): المعوقات التي تحد من أداء المؤسسات النسوية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "المؤسسات النسوية الإسلامية: تقييم التجربة وتحسين الأداء"، جمعية الهدى النسائية، محافظة رام الله والبيرة، فلسطين.
- عبد الهادي، ع. (2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، ورقة مفاهيم، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- عطية، ع. (2000): اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية للنشر.
- العمرى، م. (2002): آثار معوقات التنسيق بين الجمعيات الأهلية، المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الخدمة الاجتماعية تحت عنوان "الخدمة الاجتماعية والسلام الاجتماعي" جامعة حلوان، مجلد 3.
- فلسطين، الفريق الوطني لمكافحة الفقر (1998): ، تقرير الفقر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة.
- قطامش، ر. (2003)، تسجيل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، بحث في الإجراءات القانونية والإدارية، مشروع تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني، الوكالة الأمريكية للتنمية، غزة. البكوش، ط. (2008): **الفقر وحقوق الإنسان**، جامعة بير زيت، مركز دراسات التنمية.
- القطامي، م. (2002): تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. (2010): تقرير حول وضع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة خلال 2010 .
- كامل، م (2008)، دور المجتمع المدني في القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية: "شراكة من أجل التنمية" - "تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية"، الجامعة العربية مفوضية المجتمع المدني، الأمانة العامة، القاهرة. متوفر على: مؤسسة دالية المجتمعية الفلسطينية، (2007): ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية، ورقة صادرة عن دالية، القدس.
- سرحان، ر. (2006): حدود تدخل مؤسسات العمل الأهلي في العملية الانتخابية : الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وكالة وفا.
- يونس، ع. (2011): نشرة فلسطين، العدد 9 ، السنة الأولى.

قوانين

- المادة (1) قانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000
- المادة (2) قانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة .
- الوقائع الفلسطينية، قانون الجمعيات رقم (1) لعام ٢٠٠٠ م . العدد 32 ، 2000 .

المراجع الأجنبية

- Abdel Samad, Ziad (2007), " **Civil Society in the Arab Region: Its Necessary Role and the Obstacles to Fullfillment**", The International Journal of Non-for- Profit Law, The Standard Center for Non-for-Profit Law, Volume 9, Issue 2, April.
- Diakonia. "Presentation to the European Parliament," June 2005. <http://www.diakonia.se/sa/node.asp?node=830>
- Elbayar, Kareem (2005), "NGO Laws in Selected Arab States", International Journal of Non-for-Profit Law, Volume 7, No. 4.
- Michael Keating, Anne Le More and Robert Lowe, Eds. **Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine**. London: Royal Institute of International Affairs.
- Robert L. Barker. (1999). **The Social Work Dictionary**. Washington, D.C, NASW Press, 4th ed.
- Salamon, L.M. Anheier, H.K. (1992). **In Search of the nonprofit Sector**. The Question of Definitions Paper Presented at the Third International Conference of Research on Voluntary and Nonprofit Organizations, Indiana University, Indianapolis.
- The World Bank (2000/2001). **Attacking Poverty**. World Development Report, Washington D. C
- Ward, Thomas (2005). **Development, Social Justice, and Civil Society: An Introduction to the Political Economy of NGOs**, Paragon house.
- World Bank.(2001). **Categorizing NGOs. Operational Directive**
- Catherine,Ferguson (2011) Enhancing The Role Of Ngos And Civil Society In Poverty Alleviation: Challenges And Opportunities http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/thematic/refugees_en.pdf
- European Commission, Refugees and Internally Displaced persons, Echo Factsheet, Humanitarian Aid and Civil Protection. http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/thematic/refugees_en.pdf
- <http://www.amelinternational.org/photos/pdf/Mechanismsofactivationoftheroleofcivilsocietysummary.pdf>
- Hashemi, Sayed and De Montesquiou, Aude (2011). Reaching the poorest: Lessons from the Graduation Model. CGAP, Focus Note 69, Washington, D.C.
- *Mihály Emőke, phd.* (2009). The Contribution of NGOs in Reducing Poverty.Case Study of the North Vest Development Region in Romania. © Dorcas Aid International Romania – 2009.
- Sample, Bob. (2011), Moving 100 Million Families Out of the Severe Poverty: How Can We Do It? Global Microcredit Summit Auxiliary Session Paper 14-17 November 2011, Valladolid, Spain.

<http://www.microcreditsummit.org/resource/19/moving-100-million-families-out.html>

- Suharko (2007). The Roles of NGOs in Rural Poverty Reduction: The Case of Indonesia and India. Discussion paper No. 160, Nagoya, Japan. Discussion Paper No.160 <http://gramvikas.org/uploads/file/Publications/WebPublications/Academic/8-GSID%20Nagoya.pdf>

المراجع الألكترونية

- سلسلة تقارير خاصة 15، (2002)، تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بين القانون والممارسة.

<http://www.ichr.ps/pdfs/sp15.pdf>

- المعهد العربي للتخطيط، (2008)، إشكالية دراسة ظاهرة الفقر، الكويت.

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2010/13_C41-1.pdf

- أبو علبة، ع. (2004)، "المنظمات الأهلية الفلسطينية"، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية.

<http://www.humanitarianibh.net/conferences/abla.htm>

- الشلالدة، فهمي، مؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم، رام الله، 26 نوفمبر 2002 م.

(http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=568,

-المركز الفلسطيني للإرشاد، الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين،

2009

(<http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136>, 10.06.2011)

-تقرير صادر عن مؤسسة الشرق الأدنى (2007)، بعنوان "68% من الفلسطينيين يعيشون

تحت خط الفقر...ونصف العائلات في القطاع تواجه فقراً شديداً"

<http://www.neareastconsulting.com/surveys/poverty/files/pov-nov-ar.pdf>

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (3.1): المؤسسات الاهلية العاملة في مخيمات مدينة بيت لحم.

العنوان	اسم المؤسسة	#
مخيم العزة	مركز قسم الثقافي	1
	مركز الجندر الاجتماعي	2
	أبناء المخيم الخيرية	3
	مركز بيت جبرين الثقافي/حنظلة	4
	مركز العودة للتنمية الاجتماعية	5
مخيم عابدة	مركز الرواد للثقافة والتدريب المسرحي	6
	مركز أمل المستقبل	7
	راس أبو عمار	8
	مركز لاجئون	9
مخيم الدهيشة	دار الحكمة الفلسطينية	10
	مركز الهدى الخيري	11
	مركز النشاط النسوي	12
	مؤسسة أسر الشهداء الفلسطينية	13
	مؤسسة كرامة للتنمية	14
	الجمعية الوطنية الخيرية / لاجئ	15
	مؤسسة إبداع لتنمية قدرات الطفل والتبادل الثقافي والدولي	16
	مؤسسة الزنود الطيبة	17
مخيم الدهيشة	الفينيقي للاجئين الفلسطينيين	18

	جمعية بيت عتاب الخيرية	19
	مؤسسة رؤية المستقبل لتنمية القدرات	20
	مركز خيمة الثقافي	21
	اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين	22
	مؤسسة شمس للعمل الاجتماعي والصحي	23
	جمعية أصدقاء مرضى الكلى / حلم	24
	مركز شروق	25
	مؤسسة الصديق للعناية بالأطفال	26
	مؤسسة بادر للتعليم والتربية والثقافة	27
	مؤسسة انجاز للتنمية الشبابية	28
	مؤسسة شراع التنموية	29
	مركز حوار	30



ملحق رقم (3.2) : أداة الدراسة (الإستبانة)

جامعة القدس عمادة الدراسات العليا

استبانة

أخي المواطن/أختي المواطنة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان :

الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر

(مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم)

وذلك استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير. حيث وقع عليك الاختيار لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا نرجو منك التعاون لتعبئة هذا الاستبيان، وذلك بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إشراف الدكتور: عبد الرحمن الحاج إبراهيم

الباحثة: مجدل أحمد عباس الشمارخة

القسم الأول: معلومات أساسية

يرجى وضع إشارة (×) على الحالة التي تنطبق عليك

A1: الجنس:

ذكر أنثى

A2: العمر:

25 سنة فأقل 26 - 30 سنة 31 - 40 سنة 41 سنة فأكثر

A3: الحالة الاجتماعية:

أعزب/عزباء متزوج/ة مطلق/ة أرمل/ة

A4: المؤهل العلمي:

توجيهي أو أقل دبلوم متوسط بكالوريوس
 دبلوم عالي ماجستير فأعلى دكتوراه

A5: نوع العمل:

لا أعمل عامل موظف تاجر غير ذلك

A6: عدد أفراد الأسرة:

(1-4) أفراد (5-8) فرداً 9 أفراد فأكثر

A7: الدخل الشهري:

أقل من 1000 شيقل (1001-2000) شيقل
 (2001-3000) شيقل 3001 شيقل فأعلى.

القسم الثاني: أرجو قراءة الفقرات التالية والإجابة بوضع إشارة (X) في المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك.

المجال الأول: الدور التنموي الذي تقدمه المؤسسات الأهلية في المخيمات:

الدور التنموي للمنظمات الأهلية في المجال الصحي						
#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تأمين الرعاية الصحية بأجور رمزية.					
2	دعم المعاقين في المخيمات.					
3	تمويل إنشاء مراكز صحية مجهزة بكافة الإمكانات.					
4	تنظيم أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم.					
5	عقد دورات للتوعية الصحية (بوسترات، كتيبات، اعداد مواد إعلامية).					
الدور التنموي للمنظمات الأهلية في مجال التعليم						
#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
6	تدعم طلبة المدارس (تأمين الحقيبة المدرسية والزي المدرسي والاحتياجات التعليمية المختلفة، تدفع رسوم مدرسية، تساهم في طباعة الكتب).					
7	تأهيل المدارس (الترميم، وتجهيز الأقسام والمختبرات والحاسوب والمكتبات).					
8	تعمل على ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، (دعم صندوق الطالب المحتاج).					
9	تكريم الطلبة المتفوقين بهدف تحفيز قدراتهم على مواصلة التفوق والإبداع.					
10	تعمل على معالجة الأمية (إنشاء مراكز لتعليم الأمية).					
11	توفير مكتبات داخل المخيمات أو عمل اشتراك للأفراد في مكتبات خارجية.					

					إنشاء مراكز لتعليم الحاسوب لمواكبة التطور التكنولوجي.	12
					توفير رياض أطفال ومدارس في المخيم.	13
					تعالج ضعف التحصيل عند الطلبة في مدارس الوكالة (التعليم المساند).	14
					تعقد ندوات لمعالجة تسرب الطلبة من المدارس.	15
					تعمل على تطوير المناهج .	16
الدور التنموي للمنظمات الأهلية في المجال الاقتصادي ومكافحة الفقر						
	معارض بشدة	معارض	محايد د	موافق بشدة	الفقرة	#
					تأهيل الجرحى والمعتقلين المحررين بتدريبهم وتهيئتهم لممارسة حياتهم بشكل طبيعي.	17
					دعم التدريب المهني للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم ومن التمويل المقترح لإعانتهم.	18
					دعم المشاريع الصغيرة الإنتاجية في المخيمات.	19
					إعطاء الأولوية للاجئين في التشغيل في المشاريع التي تنفذها داخل المخيمات.	20
					خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر الشديد.	21
					إنشاء مرافق عامة لخدمة سكان المخيم.	22
					توفير الميزانيات اللازمة من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان المخيم	23
					تطوير البنية التحتية للمخيمات (تعبيد الشوارع والأرصفة وإنارتها وتحسين خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي).	24

					تفعيل الاقتصاد المنزلي عبر مشاريع صغيرة للأهالي تساهم في رفع المعاناة عنهم.	25
--	--	--	--	--	---	----

المجال الثاني : نوعية البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسات الأهلية في المخيمات :

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تساهم في الحد من تسرب الطلبة اللاجئين في المدارس.					
2	تقدم خدمات التنظيم الأسري لتلافي مشكلة الكثافة السكانية العالية في المخيمات.					
3	تساهم مشاريع الإقراض الحسن في الحد من معدلات الفقر في المخيمات.					
4	تتبنى المنظمات الأهلية مشاريع إغاثية وتنموية متنوعة.					
5	تغطي المشاريع الموسمية معظم الأسر الفقيرة في المخيم عند تنفيذها.					
6	تنفذ المنظمات الأهلية مشاريع تنموية تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة					
7	تحرك المشاريع التي تنفذها المنظمات الأهلية عجلة الاقتصاد الفلسطيني.					

المجال الثالث : المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية
في المخيمات:

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	التبذير في الموارد المالية في المؤسسات الأهلية في المخيمات.					
2	الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأهلية العاملة في المخيمات.					
3	أرتباط نشاطات المؤسسة الأهلية بالتمويل الخارجي للمؤسسة					
4	عدم توفر المناخ الآمن لإتمام المشاريع الممولة.					
5	غياب الرؤية الإستراتيجية التنموية للمؤسسة الأهلية.					
6	عدم توفر نماذج ناجحة للتشبيك ما المؤسسات.					
7	الافتقار إلى الكفاءات البشرية.					
8	العائق الحزبي يحول دون تطور الدور التنموي					
9	طبيعة العلاقة بين السلطة والمؤسسات الأهلية					
10	غياب الدعم الرسمي " الحكومي".					
11	ارتباط التمويل بأجندات خارجية.					
12	التنافس غير الصحي القائم بين المؤسسات على مصادر التمويل.					
13	التنافس بين المؤسسات الأهلية وبين السلطة على مصادر التمويل.					
14	ضعف التمويل الذاتي للمؤسسة.					

المجال الرابع: آليات مواجهة التحديات التي تقف في وجه الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات

#	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	توفير مرافق مجتمعية متعددة الأغراض لتنظيم المناسبات المتنوعة					
2	إعادة هيكلة البيئة التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني .					
3	وضع خطط وبرامج تتسجم مع متطلبات وتحديات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة.					
4	بلورة نماذج تنموية للمقاومة فيما يعرف " بالتنمية المقاومة".					
5	عقد ندوات ومحاضرات من خلال متخصصين حول احتياجات اللاجئين.					
6	نشر التقارير المالية والفنية من أجل الشفافية.					
7	حشد الإعلام المحلي والخارجي.					
8	تكثيف العمل البحثي والمسحي في جمع البيانات.					

س: في رأيك، هل هناك معايير ومقاييس معينة تستخدمها المؤسسات الأهلية العاملة في المخيم في تحديدها للأسر

الفقيرة في المخيم؟ نعم لا

في حال كان الجواب " نعم " ، حدد كيف؟.....

شكرا لكم ولجهودكم البناءة

ملحق (3.3): نموذج المقابلة.



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أخي المدير/أختي المديرية

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر

(مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، حيث وقع عليك الاختيار لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا نرجو منك التعاون في إجراء هذه المقابلة، وذلك بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن الإجابات هي لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

1- برأيك ، ما هو الدور التنموي الذي تقوم به مؤسستك داخل المخيم ؟

.....
.....
.....

2- ما هي البرامج والمشاريع التي تقدمها مؤسستكم في المخيمات؟

1.
2.
3.
4.
5.

3- هل تغطي المشاريع والبرامج التي تنفذها مؤسستكم معظم الأسر الفقيرة في المخيم عند تنفيذها ؟

□ نعم □ لا

في حال كان الجواب " نعم " ، حدد كيف ؟

.....
.....

4- برأيك ، هل المشاريع التي تنفذها مؤسستك تساهم في الحد من الفقر ؟

نعم لا

في حال كان الجواب " نعم " ، حدد كيف ؟

.....
.....

5- برأيك ، ما هي المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات؟

1.
2.
3.
4.
5.

6- مصدر تمويل برامج ومشاريع مؤسستكم بشكل كبير : داخلي خارجي

7- هل التمويل الخارجي يؤثر على نوعية البرامج التي تنفذها مؤسستكم داخل المخيم وكيف ؟

.....
.....

8- هل تتلقون دعم وإسناد من السلطة الفلسطينية، أم ان هناك علاقة تنافسية بينكم وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية؟

.....
.....

9- هل تتبع مؤسستكم معايير ومقاييس معينة في تحديدها للأسر الفقيرة في المخيم، وما هي تلك المعايير؟

.....
.....

10- في رأيك ما هي الآليات التي قد تساهم في حل المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات؟

-1
-2
-3
-4
-5

ملحق رقم (3.4): الاسماء المحكمين للأستبيان والمقابلة

المحكم	الاسم
المحكم الأول	د. عبد الوهاب الصباغ
المحكم الثاني	د. أحمد أبو دية
المحكم الثالث	د. زياد قنام

مصطلحات الدراسة

التنمية : هي عملية تغير جذري، ومبرمج ومقصود ، هادف ومتكامل في جميع جوانب الحياة، ومستمر نحو الأمام دائماً، ومتراكم بحيث يبقى عملية التطور في تقدم دائم، وشامل لكافة القطاعات والمجالات، من خلال المشاريع التنموية، تهدف إلى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة لاحتياجاته كماً و نوعاً، ورفاهية الإنسان والارتقاء بالمستوى الاجتماعي، والاقتصادي، ... المطلوب (ابو النصر، 2007).

التنمية المحلية : هي عملية تعظيم قدرة المواطنين في المستوى المحلي على المشاركة في صياغة أهداف التنمية الشاملة استراتيجياً، و تحديد الأهداف المرئية وخطط العمل التي يمكن تحقيقها على المستوى المحلي، والعمل على إيجاد الآليات الملائمة لتنفيذ هذه الأهداف المرئية بالشكل الذي يؤدي إلى التواصل مع، والوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الشاملة.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1998).

المؤسسات التنموية : وهي المؤسسات التي تشمل المؤسسات العاملة في مجال الصحة و التعليم والزراعة والبيئة والمياه والتدريب (ابو النصر، 2007).

النشاط الأهلي : أي خدمة أو نشاط اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، تنموي ... أو غيره، يقدم طوعاً أو اختيارياً ، ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً، اقتصادياً، صحياً، أو مهنياً، أو مادياً، أو روحياً، أو فنياً، أو رياضياً، أو ثقافياً، أو تربوياً . (ابو النصر، 2007).

المؤسسات الأهلية : تواجه إشكالية تعريف المنظمات الأهلية بصعوبات كثيرة بسبب اختلاف الرؤية والمنظور، وكذلك بسبب تعدد الوظائف التي تقوم بها فعلاً. لذلك فقد لجأت بعض البحوث الدولية المقارنة إلى الاعتماد على عدة معايير لتعريف المنظمات الأهلية (اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا، (1998). وهي:

1. أن يكون للمنظمة الأهلية شكل مؤسسي محدد يميزها عن مجرد التجمع المؤقت لمجموعة من الأفراد .
2. أن تكون منفصلة مؤسسياً عن الحكومة، حتى لو حصلت منها على بعض من الدعم .
3. أن تكون غير ربحية، بمعنى أن ما تحققه من أرباح لا يذهب لمجلس إدارتها أو أعضائها، وإنما لتحقيق الهدف الذي قامت من أجله .
4. أن تحكم و تدار ذاتياً، وليس من قبل قوة خارجية .
5. ألا تعمل في السياسة بالمعنى الحزبي، وإن كان من الممكن أن تقوم بأنشطة عامة ذات طبيعة سياسية مثل حقوق الإنسان، أو التوعية السياسية .
6. يجب أن تشمل على قدر من المساهمة التطوعية .

المنظمات غير حكومية : وهي منظمات ليست تابعة للحكومة، و غير ربحية، تعمل على بناء مجتمع مدني من خلال تطوير مجالات علمية وتربوية و ثقافية وقانونية، تعمل دون تمييز بين الدين والجنس (أبو النصر، 2007)

مخيمات اللجوء : يعرف المخيم وفق للتعريف المقدم من قبل الأونروا ولغايتها العملية، بأنه: قطعة من الأرض تضعها الحكومة المضيفة تحت تصرف الأونروا لسكنى اللاجئين ، وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم. وأية مساحات لا تخصص وفقاً للتعريف السابق لا تعتبر مخيمات ولا يمتلك اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات الأراضي التي تبني عليها مساكنهم، ولكن يكون لهم الحق في استخدام الأرض لأغراض السكن. وتتحصر مسؤولية الأونروا في المخيمات في تقديم الخدمات وإدارة المرافق العامة. وتتصف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمخيمات

بأنها فقيرة بصفة عامة ، فالبيوت مكتظة ، والكثافة السكانية عالية ، وظروف المعيشة صعبة ، والبنية التحتية (من طرق وصرف صحي وخلافه) غير ملائمة. (بديل. (2009)).

الفقر : هو حالة من الحرمان الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمأ ونوعاً وتدنّي الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تلك السلع المعمرة والأحوال المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث . (شؤون التنمية . تموز 2007).

مستوى الفقر : تم تحديد مستوى الفقر على أساس دخل الأسرة المصرح به وحجم الأسرة، بحيث يتم استخدام خط الفقر الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتحديد الأسر الفقيرة من غير الفقيرة. (شؤون التنمية . تموز 2007).

تحت خط الفقر : تعتبر الأسرة المكونة من شخصين بالغين و أربعة أطفال والتي يدخلها شهرياً ما يقارب 2000 شيكل (501.2 دولار أمريكي حسب سعر الصرف مقابل الشيكال في يوم 8 أيار/مايو 2007) أو أقل أنها تقع تحت خط الفقر. (شؤون التنمية . تموز 2007).

خط الفقر المدقع : وهو مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية (بدران، 2002).

خط الفقر المطلق : مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1997).

التشبيك وصف لعملية نمو وزيادة الموارد لأي منظمة من خلال دخولها عضواً في إحدى الشبكات المرتبطة، مما يسهل لها عملية تبادل الموارد والمعلومات والمهارات والخبرات مع باقي أعضاء الشبكة (Barker, 1999).

فهرس الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
55	نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لإستهلاك الأسرة الشهري للأعوام (2009، 2010، 2011)	2.1
56	عدد الفقراء حسب التجمع للعام 2009	2.2
75	أعداد أفراد مجتمع الدراسة	3.1
75	اعداد أفراد عينة الدراسة	3.2
76	عينة الدراسة حسب متغير الجنس	3.3
76	عينة الدراسة حسب متغير العمر	3.4
77	عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	3.5
78	عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	3.6
79	عينة الدراسة حسب متغير نوع العمل	3.7
80	عينة الدراسة حسب متغير عدد افراد الأسرة	3.8
81	عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري	3.9
84	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال	3.10
86	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الثاني والدرجة الكلية للمجال	3.11
86	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الثالث والدرجة الكلية للمجال	3.12
87	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الرابع والدرجة الكلية للمجال	3.13
88	معامل الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية	3.14
89	معاملات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient	3.15
92	درجات مقياس ليكرت الخماسي	4.1
93	المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة والدرجة الكلية	4.2
94	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لفقرات مجال (الدور التنموي للمنظمات الأهلية)	4.3
98	المتوسط الحسابي وقيمة (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال (نوعية البرامج)	4.4
100	المتوسط الحسابي وقيمة (Sig.) لفقرات مجال (المشاكل والمعوقات)	4.5
104	المتوسط الحسابي وقيمة (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال (الآليات)	4.6

106	نتائج اختبار (T. test) للفرق في أجابات أفراد العينة حسب متغير الجنس	4.7
107	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	4.8
109	نتائج اختبار التباين الاحادي (ONE WAY ANOVA) حول أداة الدراسة	4.9
111	المعايير والمقاييس التي تستخدمها المؤسسات الأهلية العاملة في المخيم في تحديدها للأسر الفقيرة في المخيم من وجهة نظر عينة الدراسة.	4.10
111	ما هو الدور التنموي الذي تقوم به مؤسستك داخل المخيم ؟	4.11
112	ما هي البرامج والمشاريع التي تقدمها مؤسستكم في المخيمات؟	4.12
112	هل تغطي المشاريع والبرامج التي تنفذها مؤسستكم معظم الأسر الفقيرة في المخيم عند تنفيذها ؟ في حال كان الجواب " نعم " ، حدد كيف ؟	4.13
113	المشاريع التي تنفذها المؤسسات والتي تساهم في الحد من الفقر .	4.14
113	المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية	4.15
114	مصدر تمويل برامج ومشاريع المؤسسة ومدى تأثيرها على نوعية البرامج	4.16
114	طبيعة العلاقة بين المنظمات الأهلية وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية	4.17
115	المعايير والمقاييس التي تتبعها المؤسسة في تحديدها للأسر الفقيرة.	4.18
115	الآليات التي قد تساهم في حل المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تطور الدور التنموي للمؤسسات الأهلية في المخيمات	4.19

فهرس الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
76	عينة الدراسة حسب متغير الجنس	3.1
77	عينة الدراسة حسب متغير العمر	3.2
78	عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	3.3
79	عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	3.4
80	عينة الدراسة حسب متغير نوع العمل	3.5
81	عينة الدراسة حسب متغير عدد افراد الأسرة	3.6
82	عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري	3.7

فهرس الملاحق		
الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
135-133	المؤسسات الأهلية العاملة في مخيمات مدينة بيت لحم	3.1
141-136	نموذج الاستبانة بعد التعديل	3.2
143-142	نموذج المقابلة بعد التعديل	3.3
145-144	أسماء محكمي الأستبانة	3.4

فهرس الموضوعات	
رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	إجازة الرسالة
ت	الأهداء
ث	الشكر والعرفان
ج	إقرار
ح	ملخص باللغة العربية
د	ملخص باللغة الأنجليزية
الفصل الأول (خلفية الدراسة)	
1	1.1 مقدمة
3	1.2 مشكلة الدراسة
3	1.3 أهمية الدراسة ومبرراتها
4	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 اسئلة الدراسة
6	1.6 فرضيات الدراسة
7	1.7 حدود الدراسة
8	1.8 محددات الدراسة
الفصل الثاني (الإطار النظري والدراسات السابقة)	
9	2.1 المحور الأول (المنظمات الأهلية في فلسطين)
12	2.1.1 مفهوم المنظمات الأهلية
13	2.1.2 تطور ونشأة المنظمات الأهلية في فلسطين
15	2.1.3 واقع المجتمع المدني في فلسطين
19	2.1.4 الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية
25	2.1.5 التشبيك بين المنظمات غير الحكومية أهميته ودوافعه
27	2.1.6 الإشكاليات ذات العلاقة بقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني لعام 2000 والإشكاليات المتعلقة باللائحة التنفيذية للقانون

28	2.1.7 آلية تفعيل دور المجتمع المدني
32	2.2 المحور الثاني (الدور التنموي للمنظمات الأهلية)
33	2.2.1 الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني.
36	2.2.2 المهام التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني
43	2.3 المحور الثالث (الفقر في المخيمات الفلسطينية)
45	2.3.1 مفهوم الفقر ومستوياته
47	2.3.2 قياس الفقر.
57	2.3.3 اساليب قياس خط الفقر
49	2.3.4 مؤشرات الفقر
51	2.3.5 مؤشرات الفقر في فلسطين
52	2.3.6 مؤشرات الفقر في مخيمات اللجوء في فلسطين.
55	2.3.7 أثر المساعدات في تخفيض نسبة الفقر في المخيمات.
56	2.4 الدراسات السابقة
57	2.4.1 الدراسات العربية
67	2.4.2 الدراسات الأجنبية
69	2.4.5 التعقيب على الدراسات السابقة
الفصل الثالث (إجراءات الدراسة)	
72	3.1 منهجية الدراسة
72	3.2 مجتمع الدراسة
73	3.3 عينة الدراسة
74	3.4 خصائص العينة الديموغرافية
80	3.5 أداة الدراسة
81	3.6 صدق أداة الدراسة
86	3.7 ثبات أداة الدراسة
87	3.8 متغيرات الدراسة
88	3.9 إجراءات الدراسة
89	3.10 طريقة جمع بيانات الدراسة
89	3.11 المعالجة الإحصائية

الفصل الرابع (تحليل بيانات الدراسة)	
90	تحليل بيانات الدراسة
الفصل الخامس (نتائج الدراسة وتوصياتها)	
114	5.1 نتائج الدراسة
118	5.2 استنتاجات الدراسة
120	5.3 توصيات الدراسة
123	قائمة المصادر والمراجع
131	ملاحق الدراسة
144	تعريفات الدراسة
148	فهرس الجداول
150	فهرس الاشكال
151	فهرس الملاحق
152	فهرس المحتويات